الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دراسة مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة تحليلية عبر تطبيق NVIVO في بعض بنوك ولاية المسيلة

من إعداد:

- هويرات نور الهدى
- موساوي أسامة

تحت إشراف:

د. عمرون بوجمعة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د.شريف مراد		جامعة المسيلة	رئيسا
د.عمرون بوجمعة		جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د.عطا الله يايسين		جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الشكر أولا للمولى عزوجل الذي وفقنا في عملنا هدا ويسر لنا طريقنا إلى العلم و المعرفة

أما بعد لايسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و التقدير و الامتنان إلى الدكتور المشرف عمرون بوجمعة على قبوله إشراف على هدا العمل المتواضع و الذي لم يبخل علينا بنصائحه و إرشاداته و توجيهاته القيمة لانجاز هدا العمل

واشكر والدي الدين دعموني في مشواري الدراسي إطالة الله في عمرهما

كما لا يفوتني أيضا أن اشكر جميع طاقم كلية علوم التسيير على توجيهاتهم و دعمهم سواء من قريب أو من بعيد وبأخص قسم إدارة مالية

واشكر أيضا موظفي البنوك (السلام . البركة.الخليجالجزائر .البدر .البنك الوطني الجزائري)

فروع ولاية المسيلة على مساهمتهم في دعمنا لانجاز البحث وما يتطلبه من تساؤلات تفيدنا في اكتساب المعارف في هدا الميدان .

وأخيرا الشكر والتقدير لكل من ساهمة في تحفيزنا لعملنا هدا .

إهداء

حمد الله عز وجل على عونه لإتمام هدا البحث المتواضع

لي من أمرت أن أقول لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة والديا العزيزين أطالة الله في عمرهما وجزاهما الله عني خير الجزاء في الدارين .

إلى أخواتي الدين ساندوني وتقاسموا معي عبء الحياة حفظهم الله ورعاهم

إلى كل من علمني حرفا إلى جميع صديقاتي وأصدقائي رفقاء الدرب والذين كل من ساهمة معي من قريب أو بعيد

اهدي إليهم عملي هدا.

ملخص:

يهدف موضوعنا هذا مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف نجاحها وتفوقها على البنوك التقليدية في القيام بوظيفتها لان البنوك التقليدية معظم معاملاتها التمويلية تنشا في محيط ربوي.

أما منهج الدراسة فقد اتبعنا منهجية استقصائية استنتاجيه كيفية يعتمد على إدارة بعض المقابلات، أما تحليل المعطيات فقد تم بوسيلتين ملائمة لتحليل تقليدي والاستعانة ببرنامج NVIVO للتحليل الكيفي .

أما النتائج فقد تكاد أن تكون شحيحة بالنسبة للمتغير المستقل للأبعاد الأربعة، تم إثبات بعد واحد وهو الإجارة التي تساهم ايجابياً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية :

البنوك الإسلامية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصيغ التمويلية.

English summary

Our topic aims at the extent to which Islamic banks contribute to financing small and medium enterprises with the aim of their success and superiority over traditional banks in carrying out their functions, because most of their financing transactions originate in a usurious environment.

As for the study method, we followed a qualitative deductive survey methodology that depends on the management of some interviews. As for the data analysis, it was done in two appropriate ways for a traditional analysis and the use of the NVIVO program for qualitative analysis.

As for the results, they may be scarce for the independent variable of the four dimensions. One dimension has been proven, which is the lease, which contributes positively to the financing of small and medium enterprises.

key words :

Islamic banks, small and medium enterprises, financing formulas.

Résumé

Notre sujet vise à savoir dans quelle mesure les banques islamiques contribuent au financement des petites et moyennes entreprises dans le but de leur succès et de leur supériorité sur les banques traditionnelles dans l'exercice de leurs fonctions, car la plupart de leurs opérations de financement trouvent leur origine dans un environnement usuraire.

Quant à la méthode d'étude, nous avons suivi une méthodologie d'enquête qualitative déductive qui dépend de la gestion de certains entretiens Quant à l'analyse des données, elle a été faite de deux manières appropriées pour une analyse traditionnelle et l'utilisation du programme NVIVO pour l'analyse qualitative.

Quant aux résultats, ils peuvent être rares pour la variable indépendante des quatre dimensions.Une dimension a fait ses preuves, c'est le bail, qui contribue positivement au financement des petites et moyennes entreprises.

les mots clés:

Banques islamiques, petites et moyennes entreprises, formules de financement.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	□
قائمة الجداول والأشكال	IX
قائمة المصطلحات	IX
مقدمة	
توطئة	ب
الإشكالية	ب
فرضيات الدراسة	ج
أسباب اختيار الموضوع	د
أهداف الدراسة	د
أهمية الدراسة	هـ
الحدود الدراسة	و
مجتمع وعينة الدراسة	و
منهج البحث وأدوات الدراسة المستخدمة	و
الدراسات السابقة	ز
صعوبات البحث	س
خطوات الدراسة	ع
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: التأصيل النظري للبنوك الإسلامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**2**
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية	**3**
المطلب الثاني: خصائص البنك الإسلامية	**4**
المطلب الثالث : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**6**

المطلب الرابع: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
المبحث الثاني: البنوك الإسلامية	10
المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية	10
المطلب الثاني : وظائف البنوك الإسلامية	12
المطلب الثالث: الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية	13
المطلب الرابع: أنواع البنوك الإسلامية	18
المطلب الخامس: أهداف البنوك الإسلامية	22
المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المطلب الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
المطلب الثالث: الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	27
المطلب الرابع: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
المبحث الرابع: طرق ونظريات المفسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك الإسلامية	31
المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
المطلب الثاني: صيغ تمويل البنوك الإسلامية	32
المطلب الثالث: النظريات المفسرة	42
المبحث الخامس: العلاقة والخريطة الذهنية فرضيات والإطار النظري للدراسة	44
المطلب الأول: علاقة بين المتغيرات	44
المطلب الثاني:الخريطة الذهنية	45
المطلب الثالث :صياغة الفرضيات	47
المطلب الرابع: الإطار النظري للدراسة	50
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لعينة البنوك الإسلامية والتجارية	
تمهيد	55

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	**56**
المطلب الأول: منهج الدراسة	**56**
المطلب الثاني: مجتمع،عينة وأدوات الدراسة	**58**
المطلب الثالث: خطوات الدراسة الميدانية وبرنامج التحليل الكيفي (NVIVO)	**63**
المبحث الثاني: تحليل المقابلات في البنوك الإسلامية ميدان الدراسة	**69**
المطلب الأول: مناخ المقابلات في البنوك الإسلامية ميدان الدراسة	**69**
المطلب الثاني: تحليل المقابلات واختبار الفرضيات ببرنامج (NVIVO)	**73**
مبحث الثالث: تحليل المقابلات واختبار الفرضيات ببرنامج	
المطلب الأول: تحليل نتائج المقابلات من عينة الدراسة	
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الأولى	**79**
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثانية	**91**
المطلب الرابع: اختبار الفرضية الثالثة	**100**
المطلب الخامس: اختبار الفرضية الرابعة	**109**
خلاصة الفصل	**118**
الخاتمة	**124**
أولا: مناقشة نتائج البحث	124
ثانيا: المساهمة النظرية والأكاديمية	129
ثالثا: المساهمة الميدانية	130
رابعا: حدود الدراسة	131
خامسا: آفاق الدراسة	131
قائمة المراجع	132
الملخص	138

قائمة الجداول

والأشكال

قائمةالجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول تعاريف بالبنوك الإسلامية	4-3
02	يمثل المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	16-13
03	مقارنة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27-25
04	يمثل عرض عينة من البنوك الإسلامية والتجارية في ولاية المسيلة	59
05	يمثل ربط الفرضيات بعقد برنامج (Nvivo)	66
06	يمثل مناخ المقابلة الموجهة لعينة من البنوك الإسلامية والتجارية بولاية المسيلة	67
07	يمثل التحليل التقليدي للمقابلات	80-70
08	يمثل الإحصاء الترددي لكل المقابلات	83-81
09	يمثل المصادر حسب معامل التشابه النصي Pearson	85
10	يمثل اثر تكرار المفردات لعقدة المضاربة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	88
11	يمثل نسب التغطية لعقدة المضاربة	90
12	يمثل نسبة التغطية لعقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	92
13	يمثل معامل الارتباط بين المضاربة والتمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	94
14	يمثل اختبار الفرضية الأولى	95
15	اثر تكرار المفردات لعقدة المشاركة	99
16	يمثل نسبة التغطية لعقدة المشاركة	101
17	يمثل معامل الارتباط بين المشاركة والتمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	102
18	يمثل اختبار الفرضية الثانية	103
19	أثر تكرار المفردات لعقدة المرابحة	106
20	يمثل نسبة التغطية لعقدة المرابحة	108
21	يمثل معامل الارتباط بين المرابحة والتمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	110

22	يمثل اختبار الفرضية الثالثة	112
23	اثر تكرار المفردات لعقدة الإجارة	115
24	يمثل نسبة التغطية لعقدة الإجارة	116
25	يمثل معامل الارتباط بين الإجارة والتمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	119
26	يمثل اختبار الفرضية الرابعة	120
27	يمثل درجة تحقق كل فرضية	125

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل هيكل الإطار النظري للدراسة	ع
02	يمثل وظيفة البنوك الإسلامية قبول الودائع بعيدا عن الفائدة	11
03	يمثل إصدار سندات المقارضة	12
04	يمثل أنواع البنوك الإسلامية وفق لحجم النشاط	19
05	يمثل أنواع البنوك الإسلامية وفق للإستراتيجية المستخدمة	20
06	يمثل أهداف البنوك الإسلامية	22
07	يمثل عقد المضاربة في بنك السلام	32
08	عقد المشاركة في بنك السلام	33
09	عقد الإجارة في بنك السلام	34
10	عقد الاستصناع في بنك السلام	36
11	عقد المرابحة في بنك السلام	37
12	عقد السلم في بنك السلام	38
13	يمثل الخريطة الذهنية للدراسة النظرية	43
14	يمثل نموذج النظري للدراسة	48

15	سحابة المفردات للمصادر	84
16	سحابة المفردات للمصادر لعقد المضاربة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	89
17	يمثل مدرج تكراري لنسب التغطية لعقدة المضاربة	91
18	يمثل نسب التغطية لعقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض	93
19	الخريطة المعرفية لعقدة المضاربة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	97
20	يمثل سحابة المفردات لعقدة المشاركة مع عقدة تمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	100
21	يمثل مدرج تكراري لنسبة التغطية لعقدة المشاركة وعقدة تمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	101
22	الخريطة المعرفية لعقدة المشاركة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	105
23	يمثل سحابة المفردات لعقدة المرابحة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	108
24	يمثل مدرج تكراري لنسبة التغطية لعقدة المرابحة وعقدة تمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	109
25	الخريطة المعرفية لعقدة المرابحة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	113
26	يمثل سحابة المفردات لعقدة الإجارة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	116
27	يمثل مدرج تكراري لنسبة التغطية لعقدة الإجارة وعقدة تمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	118
28	الخريطة المعرفية لعقدة الإجارة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة	122
29	نموذج التجريبي (التطبيقي) للدراسة	130
30	يمثل نموذج تحقق فرضيات الدراسة التي تم اختبارها	133
31	يمثل خريطة ذهنية للنموذج التطبيقي للدراسة	134

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

المصطلحات باللغة العربية	المصطلحات باللغة الفرنسية	المصطلحات باللغة الإنجليزية
البنوك الإسلامية	Banquesislamiques	Islamic Banks
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Petite et moyenne fondation	Small and medium foundation
المضاربة	Spéculation	speculation
المشاركة	Partager	Share
المرابحة	Mourabaha	Murabaha
الإجارة	Le bail	The lease
الصيغ	Formules	formulas
الصغيرة	Petit	Small
المتوسطة	Moyen	medium
نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Succès des Petite et moyenne fondation	Small and medium business success
التمويل بالقروض	Financement par emprunt	Loanfinancing
التمويل بفائض التكلفة	Financementexcédentaire	Surplus finance
دعم	Soutenir	To support
المساهمة	Contribuer	Contribute
التمليك	La possession	Ownership
التمويل	Finance	Finance

A theoretical Conception of the study	Conception théorique de l'étude	تصور النظري للدراسة
Theoretical approaches to the study	Approches théoriques de l'étude	المقاربات النظرية للدراسة
TheoreticalSupportingthestudy	Théoriessoutenantl'étude	النظريات الداعمة للدراسة
Formulation of hypotheses	Formulation d'hypothèses	صياغة الفرضيات
Theoretical Model	Modèlethéorique	النموذج النظري
Application Model	Modèled'appliqué	النموذج التطبيقي
mental map	Schéma mental	الخريطة الذهنية
StudyApproach	Approched'étude	المنهج الكيفي
A qualitative case study	Une étude de cas qualitative	دراسة الحالة الكيفية
Study population	Population étudiée	مجتمع الدراسة
The studysample	L'échantillond'étude	عينة الدراسة
Studytools	Outilsd'étude	أدوات الدراسة
Note	Noter	الملاحظة
Interview	l'interview	المقابلة الموجهة
Study variables	Variables d'étude	متغيرات الدراسة
Independent variables	Variables indépendantes	متغيرات المستقلة
Dependent variables	Variables dépendantes	متغيرات التابعة
Previousstudies	Étudesantérieures	دراسات السابقة
Traditional Analysis of The Interview	Analyseؤtraditionnelle de l'entretien	التحليلي التقليدي للمقابلة

qualitative Analysis by NVIVO Software	**Analyse qualitative par le logiciel NVIVO**	التحليلي الكيفي بواسطة برنامج **NVIVO**
Hypotheses Test	**Tests d'hypothèses**	إختبارالفرضيات

المقدمة

لوحظ في العقود الأخيرة اهتماما كبير بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشكلت تزايدا ملحوظا على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (....) للدول المتقدمة والنامية والحكومات. ولهذاأصبحت الدول والحكومات تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةانطلاقا من الدور الكبير الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية.(زهير وآخرون.2017)

ومن جهة أخرى فان هدا النوع من المؤسسات يواجه العديد من الصعوبات من أهمها التمويل. فأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادتا لا تتوفر لديهم المدخرات المالية كافية التي تمكنهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة. ودلك كونهم من المهنييناالصغار.

ولهذا أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبحث عن بدائل تمويلية أخرى تكون أكثر ملائمة. ومن ابرز هذه بدائل التمويل بصيغ مصرفية الإسلامية التي لا تعتمدعلى الفوائد الربوبية. والتي أثبتت نجاحاتها في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خفي العديد من المجالات.(فتيحة حناش. 2013).

- **الإشكالية**

إن موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الإسلامية يستمد مكانته أولا وقبل كل شيء من مبادئ ورسالة الإسلام، وانطلاقا من القاعدة الإسلامية ولتحقيق مبدأ التكافؤ الاجتماعي الذي يضمن حق الفرد والمجتمع ظهرت البنوك لتمويل دون فوائد(زهير وآخرون.2017)

وسعت الجزائر في الأوينةالأخيرة إلى خلق طرق وأساليب مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **السؤال العام**

مامدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عينة من بنوك ولاية المسيلة ؟

- **التساؤلات الفرعية**

- كيفيمكن أن تساهم البنوك الإسلامية بصيغة المضاربة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض. التمويل بفائض التكلفة)؟ **عينة من بنوك ولاية المسيلة؟.**

- كيف يمكن أن تساهم البنوك الإسلامية بصيغة المشاركة في تمويلالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض. تمويل فائض التكلفة)**: عينة من بنوك ولاية المسيلة؟.**

- كيف يمكن أن تساهم البنوك الإسلامية في صيغة المرابحة تمويلالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض. التمويل بفائض التكلفة)**: عينة من بنوك ولاية المسيلة؟.**

- **الفرضيات**

- تساهم المضاربة ايجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: عينة من بنوك ولاية المسيلة.**

- تساهم المشاركة ايجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: عينة من بنوك ولاية المسيلة.**

- تساهم المرابحة ايجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: عينة من بنوك ولاية المسيلة.**

- تساهم الإجارة ايجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: عينة من بنوك ولاية المسيلة.**

- **أسباب اختيار الموضوع :**

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية :

- **الذاتية :**

- الميول الشخصي للمواضيع الاقتصادية.

- محاولة التعرف على مدى مساهمة البنوك الإسلامية ومختلف صيغها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- رغبة الباحث فيمعرفة مدى زيادة في التنمية الاقتصادية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الموضوعية:**

- علاقة الموضوعبالتخصص إدارة مالية.

- خلق فرص لتوسيع هذه المؤسسات وأثرها على المجتمع وتحسين الوضع الاجتماعي.

- اهتمام الدول بهذه المؤسسات وأثرها الاقتصادي الجيد.

- **أهداف الدراسة :**

هناك مجموعة من الأهداف سعى الباحث لمعرفتها وهي كالآتي:

- تهدف سياسةالبحث عن مؤسسات مالية لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالتي يتطلب تدعيمها بصيغ تمويلية إسلامية غير ربوية لجعلها مؤسسة رابحةخالية من القيود التي تعيق استقلاليتها.

- تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطةإلى نمو اقتصاديتكامل من شانه توفير متطلبات بالمقابليخف من البطالة وتكوين مورد بشري منتج في ميدان اختصاصه.

- التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، وبيان خصائصها وأهميتها في التنمية الاقتصادية.

- إظهار مدى ثراء وتنوعنظام التمويل في البنوك الإسلامية، ومدى صلاحياتها للتطبيق في مختلف القطاعات الاقتصادية ولمختلف الآجال.

- **أهمية الدراسة :**

تنبع أهمية الدراسة من أنها سوف تحاول أن تعالج موضوعا مهما يتمثل في دراسة مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجاءت كما يلي :

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعيةلشعوب والأمم فهي بداية ثورة صناعية من نشأتها أن تلقى هذهالسياسةإلى الالتحاق بنادي الدولالمتقدمة بفضل تطوير الإمكانيات والقدرات.

- من اجل إنشاء وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنجاح حركية اقتصادية محلية وتطويرها لما يتماشى مع المتطلباتالاقتصادية الراهنة.

- أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة لا بد منها من أجل الوصول لمعاملات اقتصادية إسلامية، والتي تكون البداية من أجل الوصول إلى تطبيق الاقتصاد الإسلامي، ومنه فهناك حاجة ماسة إلى إجراء دراسات وبحوث لتقويم هذه التجربة ومحاولة تحديد أهم التحديات التي تواجهها خاصة مع المنافسة القائمة بينها وبين البنوك التقليدية.

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في مختلف اقتصاديات دول العالم، فهي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، وتوفير مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.

- **حدود الدراسة :**

تقتصر الدراسة على الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية:اقتصرت الدراسة على معرفة مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستخراج أهم صيغ التمويل.

- الحدود البشرية: موظفي البنوك الإسلامية والتجارية في ولاية المسيلة.

- الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسات في فروع البنوك الإسلامية وبعض فروع البنوك التجارية بولاية المسيلة.

- الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال السداسي الأول والثاني من العام الجامعي (2022/2021).

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجال البحث من موظفي البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، نظراً لتطبيق هذه الأخيرة الصيرفة الإسلامية والتعامل بها، أما مجتمع البحث فيتكون من بعض أفراد وموظفي البنوك الإسلاميةوبعض البنوك التجارية في ولاية المسيلة بالجزائر سواء تعلق الأمر بالمدير أو الموظفين بمختلف مناصبهم.

- **عينة الدراسة:**تشتمل عينة البحث موظفي البنوك الإسلامية وبعض البنوك التجارية في ولاية المسيلة والبالغ عددهم 5 موظفين.

- **منهج البحث وأدوات الدراسة المستخدمة:**

أ- منهج البحث: من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها،استعملت المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي لملائمته لحل مشكلة البحث.

ب- أدوات الدراسة المستخدمة: القيام بالملاحظة المباشرة والاستعانة بدليل المقابلة، تحليل البيانات يكون عن طريق التحليل التقليدي للمقابلة وتحليل ببرنامج (NVIVO).

- **الدراسات السابقة**

تساعد مراجعة المنهجيةللدراسات السابقة في توصل إلى ثغرة ما أو فجوة معرفية تمكن الباحث من اختيار مجال سبق دراسته يقوم فيه بالبحث ومساهمة بحلول جديدة، والتي تعد بمثابة منطلق لدراسات والأبحاث الأكاديمية الجامعية، ولقد تم الاعتماد على العديد من الدراسات السابقة، وهي كالتالي:

دراسة (اسمهان يعيش تمام2015/2014)	
عنوان الدراسة	تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغ المصرفية الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة -
نوع الدراسة	مذكرة ماسترفي العلوم الاقتصادية
مجتمع الدراسة	بنك البركة الجزائري ولاية بسكرة
عينة الدراسة	دراسة حالة معا المسئول
هدف الدراسة	• إظهار مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة وما تحققه من تطور وتنمية في جميع الميادين

	• توضيح مدى تنوع صيغ التمويل البديل في تحقيق احتياجات ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • التعرف على سيرعملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةمن خلال دراسة ميدانية لبنك البركة الجزائري.
خطوات الدراسة	• تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، اثنان منها نظرية وآخر ميداني، حيث خصص الفصل الأول الذي تناول فيه الإطار ألمفاهيميلإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، والفصل الثاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، ثم الفصل الثالث منهج الوصفي التحليلي لدراسة حالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك البركة الجزائري،
الأدوات	• دراسة ميدانية
أهم النتائج	• .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها نقل كبير في الاقتصاد الوطني. • المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على جمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة. • الاهتمام الأكبرلبنك البركة الجزائريلتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اكثرلاهتمامات لتمويل المؤسسات العامة • الارتفاع المتزايد في عدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرةلاسيما التابعة منها للخواص • غياب بعض الصيغ التمويلية لبنك البركة الجزائري كالمضاربة والمشاركةوالتي تعتبر اكبر ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوخاصة منهم أصحابالأفكارالجديدة. • يقدم المنهج الإسلاميمن منظومة الصيغ لتمويل التي تناسبالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
نقاط الاختلاف عن الدراسة	• دراستنا تعتمد تحليل الكيفي، وأما هذه الدراسة الوصفي التحليلي. • دراستنا اعتمدت على المقابلة لجمع البيانات وتحليلها ببرنامج (NVIVO)، اعتمدت على دراسة حالة لوكالة بنك البركة ولايةبسكرة.
نقاط التشابه مع هذه الدراسة	• تناول مفهوم البنوك الإسلامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح خصائص التي يتميز بها، صيغ تمويل البنوك الإسلامية.

	• التطرق إلى أهم المقاربات والنظريات لفهم البنوك الإسلامية من عدة أوجه نظر؛ • عرض أهم الصيغ التمويلية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية.
الفائدة من الدراسة	• تم الاستفادة من هذه الدراسة في إعداد خطوات البحث ومفاهيم المتعلقة بجزء البنوك الإسلامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • اعتمدت في الدراسة الميدانية على الدراسةحالةكأداة لجمع البيانات للحصول على نتائج أكثر دقة.

دراسة (مسعد خالد، بلحرش عائشة)	
عنوان الدراسة	التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
نوع الدراسة	مقال علمي (مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت).
مجتمع الدراسة	/
عينة الدراسة	/
هدف الدراسة	• التعرف على مختلف صيغ تمويل الإسلامية ومدى ملائمتها للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • إبراز مدى أهمية هذه الصيغ واقتراحها كبديل تمويلي للمؤسسات. •
خطوات الدراسة	• تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، الثلاثة نظرية، حيث خصص الفصل الأول الذي تناول فيه الإطار ألمفاهيمي للبنوك الإسلامية، والفصل الثاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، ثم الفصل الثالث صيغ التمويلية للبنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.،
الأدوات	/
أهم النتائج	• تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمأدوات النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه في توفير فرص العمل. • تعتمد صيغ التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة والتي ترتبط بالاقتصاد الحقيقي مما يجعل

	نسبة الديون محدودة. • رغمقلةوضعف البنية التحتية للتمويلالإسلاميإلاأنوبدأيأخذمكانةقيمة فيتدويلالمؤسسات والحكوماتوحتىالأفرادوالإقبالالكبيَ علىالتعاملبصيغالتمويلالإسلاميةهوأكبردليلعلى نجا عته وفعاليته.
نقاط الاختلاف عن الدراسة	• دراستنا تعتمد تحليل الكيفي، وأما هذه الدراسة لوصفي التحليلي.
نقاط التشابه مع هذه الدراسة	• صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الفائدة من الدراسة	• تم الاستفادة من هذه الدراسة في إعداد خطوات البحث ومفاهيم المتعلقة بجزء البنوك الإسلامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • اعتمدت في الدراسة الميدانية على أدراسةحالةكأداة لجمع البيانات للحصول على نتائج أكثر دقة.

دراسة (فتيحة حناش 2013/2012)	
عنوان الدراسة	البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة في بنك البركة
نوع الدراسة	مذكرة ماستر
مجتمع الدراسة	بنك البركة وكالة ولاية قسن طينة
عينة الدراسة	دراسة حالة للبنك البركة
هدف الدراسة	التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، وبيان خصائصها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. إظهار مدى ثراء وتنوع نظام تمويل في البنوك الإسلامية، ومدى صلاحياتها للتطبيق في مختلفالقطاعات الاقتصادية ولمختلف الآجال. إثبات مدى ملائمةنظام التمويل في البنوك الإسلامية لتمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة سواء في مرحلة الإنشاءأو النشاط أو عند التوسع.

خطوات الدراسة	تم تقسيم الدراسة إلى الثلاثة فصول، اثنين منها نظرية وآخر ميداني، حيث خصص الفصل الأولالذي تناول فيه الإطار ألمفاهيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والفصل الثانيالبنوك الإسلامية، وأما الفصل الرابع تناول الدراسة ميدانيةلبنك البركة –وكالة قسن طينة -.
الأدوات	تم الاعتماد علىدراسة حالة البركة وكالة قسن طينة
أهم النتائج	.للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يظهر لنا جليا الغموض الذي لا يزال يشوب تعريفها، والتعاريف المقدمةلا تعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات ولا يمكن تحديدها بدقة. البنوك الإسلامية مالية اقتصادية إسلامية تتسم بايجابيات والتنموية الاجتماعية والاستثمارية بهدف تحقيق التوازن بين الربحية المحققة لديها وتكافل المجتمع الإسلامي البنوك الإسلامية مؤسسة تقوم على ركيزتين، أولهما فنية وتتمثل في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين
نقاط الاختلاف عن الدراسة	دراستنا تعتمد تحليل الكيفي، وأما هذه الدراسة الوصفي التحليلي دراستنا اعتمدت على المقابلة لجمع البيانات وتحليلها ببرنامج (NVIVO)، وأما هذه الدراسة اعتمدت على منهج دراسة حالة.
نقاط التشابه مع هذه الدراسة	تناول مفهوم البنوك الإسلامية وتوضيح خصائص التي يتميز بها؛ التطرق إلى أهم صيغ التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض أهم صيغ الملائمة للتمويل..
الفائدة من الدراسة	تم الاستفادة من هذه الدراسة في إعداد خطوات البحث ومفاهيم المتعلقة بجزء البنوك الإسلامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. اعتمدت في الدراسة الميدانية على دراسةحالةكأداة لجمع البيانات للحصول على نتائج أكثر دقة.

دراسة (سوسن زيرق 2017/2016)	
عنوان الدراسة	مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015

نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه
مجتمع الدراسة	مؤسسات صغيرة ومتوسطة لولاية سكيكدة والمديريات العامة فيولاية الجزائر العاصمة
عينة الدراسة	توزيع استبيان عن مالكي أو مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما الحالة الثانيةخاص بمؤسسات المانحة لقرض الإيجار
هدف الدراسة	التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني تسليط الضوءعلىأهم المعوقات والمشاكل التي توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. معرفة مدى مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في ولاية سكيكدة.محل دراسة الميدانية في العديد من القطاعات الاقتصادية.
خطوات الدراسة	تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول، ثلاث منها نظرية وآخر ميداني، حيث خصص الفصل الأول الذي يتناول الإطار ألمفاهيمي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والفصل الثاني الإطارالنظري والفكريلقرض الإيجار، ثم الفصل الثالث أهمية القرض الإيجار لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأما الفصل الرابع تناول الدراسة الوصفية والتحليلية الدراسة الميدانية بولاية سكيكدة.
الأدوات	تم الاعتماد على استبيان في هذه الدراسة الميدانية لولاية سكيكدة وتحليل نتائج الاستبيان الموجهة المؤسسات المانحة لقرض الإيجار.
أهم النتائج	اختصارات مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تتحكم فيه العديد من العواملأهمهاتفصيلات المؤسسة، نوعية النشاط ومحدودية غالى جانب وضعيتها المالية التي تعد ضمانها الأول للحصول على مصدر معينوتحمل تكلفته لجوء المؤسساتمحل الدراسة إلى تمويل بالقرض الإيجارنتيجة لاستفائهافرص الحصولعلى مصادرالتمويلية التقليدية المحدودة فيحد ذاته. عدم توافق المبادئالنظرية لقرضالإيجار مع وقعه العلميفيما يتعلق بعدم إمكانيةالتمويل الكلي للأصل اعتبرت بعض المؤسسات محل الدراسةغير العاملة في القطاع ألفلاحين عملية التمويل بالقرض الإيجاركانت مكلفة بسبب وجود ضمانات ومع ذالك تعتبرها مربحةلهابسببوجود الضمانات

نقاط الاختلاف عن الدراسة	دراستنا تعتمد تحليل الكيفي، وأما هذه الدراسة الوصفية التحليلية ؛ دراستنا اعتمدت على المقابلة لجمع البيانات وتحليلها ببرنامج (NVIVO)، وأما هذه الدراسة اعتمدت على الاستبيان لجمع البيانات وتم تحليلها بواسطة برنامج (SPSS).
نقاط التشابه مع هذه الدراسة	تناول مفهومالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح خصائص التي يتميز بها؛ التطرق إلى أهم المقاربات والنظريات لفهم الصيغ التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الإيجار من عدة أوجه نظر؛
الفائدة من الدراسة	تم الاستفادة من هذه الدراسة في إعداد خطوات البحث ومفاهيم المتعلقة بجزء البنوك الإسلامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. اعتمدت في الدراسة الميدانية على دراسةحالةكأداة لجمع البيانات للحصول على نتائج أكثر دقة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تهدف الدراسة الحالية مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة ؛ حيث تعددت الدراسات السابقة المتعلقة بكل متغيري البنوك الإسلامية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وبالعلاقة بين المتغيرين من جهة أخرى المشار إليها أعلاه، وبالتالي تنوعت البنوكالتي تمت فيها الدراسات الميدانية، وبالرغم من تعدد الدراسات والأبحاث حول المتغيرين إلا أنها اختلفت في تحديد أبعادها، لذلك قام الباحثانباستعراض التي ترتبط مباشرة بموضوع البحث، كما تم توظيفها في تحديد الإطار النظري للدراسة الحالية، لتزيد بخلفية النظرية والتطبيقية للباحث في ضوئها نتائج البحث ومقارنتها ومناقشتها مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

صعوبات البحث:

من اجل إتمام هذا البحث بمنظور واقعواجهتنا عدة عراقيل تتلخص ف:

- عدم وجود مؤسساتمالية (بنوك ومصارف) أسهمت في تمويل مشاريع عبر الولاية ماعدا بعض الفروع التي لم تلقى إلى تحقيق تنمية لتلبية المتطلبات الراهنة.

- المؤسسات المالية التي شملتها الدراسة الميدانية لم يتم الوصول إليها بسهولة بل بعدة محاولات بحجة الطابع السري وكذا محدودية المعاملات رغم وجود اتفاق قانوني بين هذه المصالح وهيئات التعليم العالي لغرض تسخير الوسائل والإمكانياتأمام الباحث.

- امتناع المسئولينلبعض المؤسسات الماليةعن مساعدتنا في انجاز هذا البحث

- افتقار الدراسات السابقة التي تعتمد على التحليل الكيفي ببرنامج (NVIVO)؛لحداثته في نظام التحليل.

- الحيز الزمني الممنوح لانجاز هذا البحث لا يكفي لتطلع أكثر وجمع المعطيات الكافيةمع محدودية الباحث.

- **خطوات الدراسة:** تتمثل خطوات الدراسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يمثل الهيكل النظري للدراسة

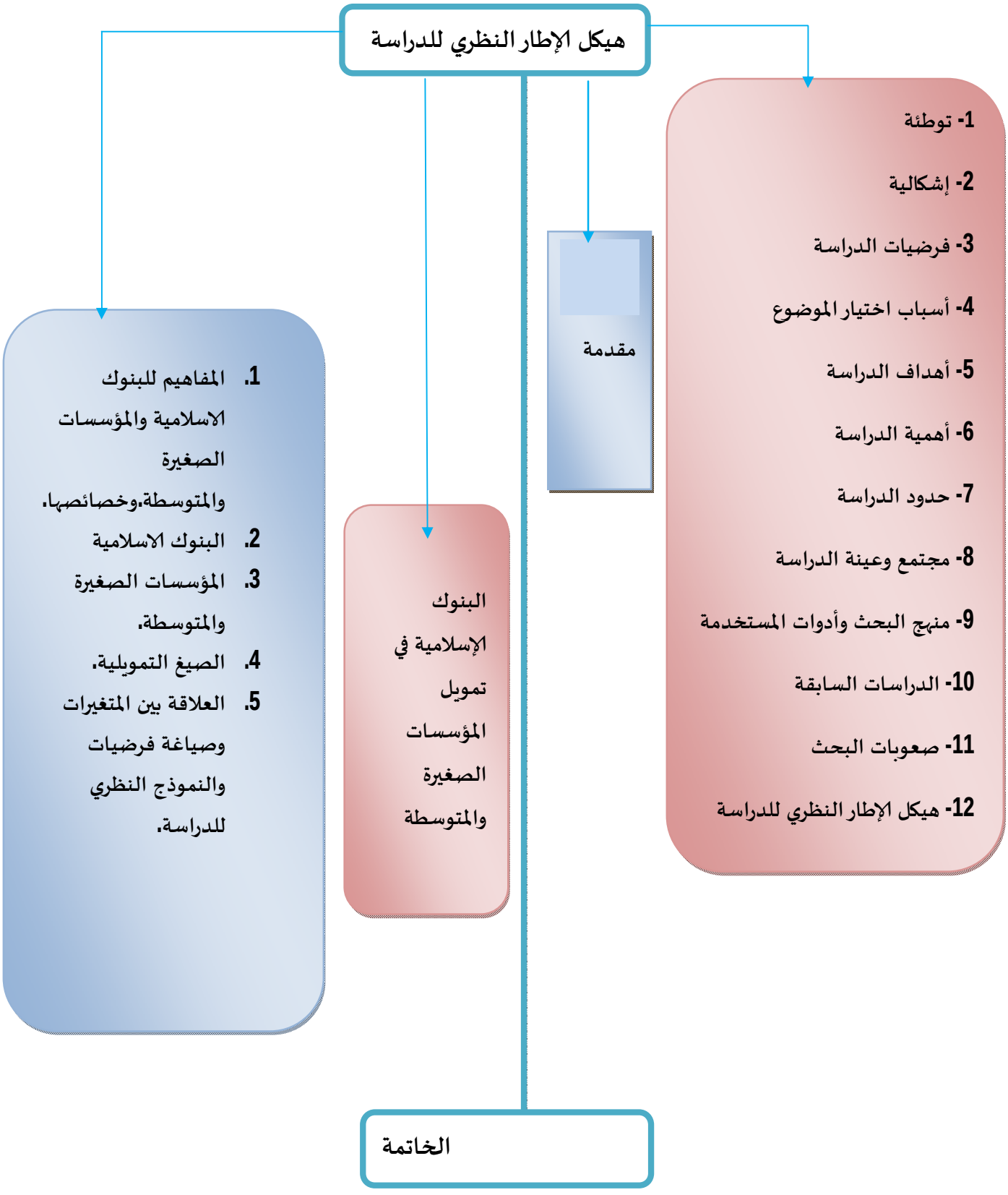

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

❖المبحث الأول: تعريف وخصائص البنوكالإسلامية

ظهرت في الأوينة الأخيرة مجموعة من الأصوات التي تنادي بتطبيق النظام المالي الإسلاميالذي يقوم على الضوابط والقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي تستبعد المعاملات القائمة على الفائدة الربوية ولقيت المؤسسات الناشئة تطورا كبيرا واهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية والباحثين الاقتصاديين باعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور اقتصادي وذلك نظرا لتميزها بسرعة إنشائها وخصائص أخرى ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية.

ويرى الباحثين بأن هذه المؤسسات تدفع بعجلة الاقتصاد وذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وبالرغم من التغيرات المتسارعة في محيطها ونظرا لسهولة إنشائها، ومرونتها وتوفيرها لمناصب شغل أصبحت تحتل مكانة هامة وأهمية بالغة، إلا أنها دائماً ما كانت تعاني من إشكالية في تمويلها.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى:

- ✓ المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية.ذ
- ✓ المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية.
- ✓ المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الناشئة
- ✓ المطلب الرابع: خصائص المؤسسات الناشئة

- **المطلبالأول :تعريفالبنوك الإسلامية**

تعتبر البنوكالإسلامية مؤسسات بنكية حديثة العهد نسبيا بالمقارنة مع المصارف التقليدية ورغم وجود العديد من الباحثين وجد صعوبةكبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنكالإسلامي ورغم تعدد هذه التعاريففالمضمون يبقى نفسه.(محمد العجلوني. 110.2008)

صاحب التعريف	التعاريف
(محمد محمود العجلوني.2008.ص. 110)	هو مؤسسة مالية ونقدية شرعية تقوم بالأعمال والخدماتالمالية والمصرفية علىأساس قواعد الشريعة الإسلامية التي تسمح بنمو الموارد المالية نموا صحيحا ويحقق أقصى عائد مالي يشارك في تحقيق أهدافتنموية اقتصادية كانت أو اجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.
(سمير صربان، 2001،ص24 /25)	هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخد أو إعطاءوتلتزمفي نواحي نشاطها ومعاملات المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية.
(النجار احمد.1982.ص.163)	مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.
(سامي حمود،1980، ص. 16)	هو مؤسسة تقوم بتقديم الخدمات المصرفية على أساس غير ربوي وتزاول فتح الحسابات الجارية ' وقبول الودائع المالية في تمويل المشروعات التجارية وفقا للمبادئالإسلامية.
(الخضيري، 1990)	البنك الإسلامي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جدب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها.
(موسوعة البنوك الإسلامية)	البنك الإسلامي هو ذلك البنك الذي لا يتعامل بالفائدة ويقوم على

	قاعدة المشاركة ويهدف إلى منح قروض حسنة للمحتاجين.
(الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية)	تلك البنوك أو المؤسسات التيبيض قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية ' وعلى عدم التعامل بالفائدة أحذا وعطاء.
(عمر فرحاتي،2017،ص.16)	مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجمع التكامل الإسلامي 'وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوبية أخدا أو إعطاء وبإعطاء وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الاستلام.

- و من هذه التعاريف نقول أن البنوك الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية تقوم على جمع الموارد المالية وتوظيفه

- **المطلب الثاني: خصائص البنك الإسلامي:**

استطاعت البنوك الإسلامية في السنواتالأخيرة أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بفضل صيغ تمويلها المتنوعة التي سمحت للأفراد والمؤسسات بالحصول على خيارات تمويلية مناسبة ومحفزة لمشاريعهم.

ومن الواضح أن البنوك الإسلامية تتميز بالعديد من الخصائص والمميزات التي تتمتع بها عن باقي البنوك التجارية:

فان لهذا للبنك الإسلامي خصائصه التي تتمثل في :(جمال لعمارة.1996.)

1-عدم التعامل بالربا :

تعتبر الربا محرمة في ديننا الإسلامي لقوله تعالى عز وجل **((وأحل الله البيع وحرم الربا))** (سورة البقرة الآية 275.)أن أول ما يمتاز به البنك الإسلامي عن البنوك الأخرى هو إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته , وتعد هذه الخاصيةالمعلم الرئيسي والأول للبنك الإسلامي, وبدونها يصبح هذا البنك كأي بنك ربوي آخر لان الإسلام قد حرم الربا بكل أشكاله وسدد العقوبة عليه.

2- تحقيق التنمية بالاستثمار في الحلال :

هو استعمال الأموال قصد تحقيق الأرباح حيث تعمل البنوك الإسلامية على الاستثمار بالحلال من خلال نقطتين رئيستين وهما:

✓ **الاستثمار المباشر :**

في هذه الحالة من الاستثمار يقوم البنك باستثمار بنفسه في هذا المشروع من اجل تحقيق أرباح وتحقيق التنمية الاقتصادية مهما كان نشاط هذا المشروع.

✓ **الاستثمار بالمشاركة :**

المشاركة هيا صيغة من صيغ التمويلية في البنوك الإسلامية أو التجارية التي لا تتعامل بالربا والمقصود بالمشاركة في هذا الاستثمار أن يكون البنكممول للصاحب المشروع سواء من معدات أو مبالغ مالية وتجسيد فكرة صاحبها لهذا المشروع ويكونا أيضامشتركان فيالأرباحأو الخسائر معا وتقاسمها في تلك الحالتين، ونرى هذه المشاركة في المشاريع التي تحمل طابع المنفعة العامة للفرد والمجتمع.

3. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية :

تقوم البنوك الإسلامية على مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يعتبر من أسس الاقتصاد الإسلامي وتعمل البنوك الإسلامية على ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية من أجل تحقيق التكامل بين الشرائح المختلفة للمجتمع وتوزيع العادل للثروة بغض النظر عن الفوارق الاجتماعية للأفراد.

وكما ذكر أيضا الدكتور إسماعيل خلف الله عن خصائص البنك الإسلامي التي تتميز ب:

1. تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية.
2. تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات إلا أن الواقع الحقيقي الذي يميز معظم البنوك الإسلامية اليوم بعيد للأسف عن هذا الواقع إذ نجد المدينات أكثر بكثير من المشاركات.
3. الالتزام بالصفات (التنموية الاستثمارية الايجابية)في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية.
4. تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائمة على المشاركة غير انه يمكننا القول في هذه النقطة أيضا أن أسلوب الوساطة المالية هو الآخر قائم على المداينة وليس المشاركة.
5. تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.

المطلب الثالث : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انتشر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتشارا واسعا في مختلف دول العالم, إلا أن الغموض وعدم الرؤية لا يزالا قائمين في تحديد معنى هذا النوع من المؤسسات رغم أهميتها. حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا مهما وكبيرافي النشاط الاقتصادي, وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة بل تعتبر هذه المؤسسات مدخلا تكميليا لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **تعريف اللجنة الأوروبية :"** المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا، أجيرا، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا أخيرا وتتميز باستقلاليتها ".

- **تعريف منظمة العمل الدولية :** "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج و توزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لصالحهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضهم يستأجر عمالا وحرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت، يعتمد على عائد منخفض، وعادة ما تكسب دخولا غير منتظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة، ويضيف هذا التعريفبأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا "

- **تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية :** إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على استقلالية الإدارة وأن يكون المدير هو مالك المشروع وتتشكل من مجموعة من الأفراد ومحلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع".

- **تعريف الاتحاد الأوروبي:**

في سنة 1996 قام المجمع الأوروبي بتحديد تعريف الجديد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

-تشغل أقل من 250 عامل.

-أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو.

-والتي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 %(شعباني، 2003،ص86.)

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد ودقيق, فإن وزارة الصناعة والطاقة في الماضي كانت تعتبر أن كل المؤسسات الخاصة والعمومية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة. ومنذ ذلك التاريخ لم تكن هناك محاولات تذكر لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 , ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع المتوسطي وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات, لقد أخذ القانون الجزائري بنفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوربي, حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية, بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج.

- تستوفي معيار الاستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار الربع فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(بريش,بلغرسة، 2006 ص63.)

ومن هذه التعاريف نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ورغماستحداث وزارة لها منذ سنة 1993 مما يتطلب سن قوانين تنظيمية وهيكلية لها إلىأنها لازالت تعرف حسب المنظور الأوروبي بسبب عدة عوامل أهمها تخلي الدولة عن مسايرة ومتابعة هذا القطاع، فيما العدد الموجود من هذه المؤسسات يعاني من نقص التمويل، عدم قدرته على منافسة المنتوج المستورد من حيث النوع والكم وكذا السعر للمستهلك.

ومنه نقول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي لبنة أساسية يعتمد عليها لبناء قاعدة اقتصادية متينة تمكن من تحقيق الاكتفاء المحلي.

المطلب الرابع : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية والتي يمكن حافزا لاستحداثها :

- سهولة إنشائها : فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها والتمويل غالبا ما يكون محليا، وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان.
- تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل، تناسب مع ظروفها المحلية ونقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة.
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة.
- تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة
- تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية.
- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة.
- تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات.(مناور,(2006), ص21.)

المبحث الثاني : البنوك الإسلامية

أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة من ضروريات العصر الحديث وواقعا ملموسا ويعتبر من أهم العمليات في تنشيط حركة الاقتصاد العالمي وتعمل البنوك الإسلامية على إتباع الشريعة الإسلامية حيث تقدم خدمات بنكية لتعبئة الفائض من خلال تمويل عدة أنواع من الأنشطة.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى عدة مطالب ألا وهي :

- المطلب الأول :نشأة البنوك الإسلامية.
- المطلب الثاني : وظائف البنوك الإسلامية.
- المطلب الثالث :مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- المطلب الرابع: أنواع البنوك الإسلامية.

- المطلب الخامس: أهداف البنوك الإسلامية.

المطلب الأول : نشأة البنوك الإسلامية :

منذ نشأة البنوك التجارية التي تقوم على التعامل بالفوائد، عمل كثير من علماء الشريعة الاقتصاد وحتى المفكرين على إيجاد آلية أو كيان لتقسيم العادل للثروة والاستثمار عديم الربا والفوائد فظهرت البنوك الإسلامية التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية:

- **المرحلة الأولى:**

ظهرت بوادر التجربة في العصر الحديث , وقد كانت أول محاولة على شكل صورة مؤسسات ادخار ريفية في قرية ميت غمر في دلتا النيل بجمهورية مصر العربية في عام 1963 م ' فقد تم إنشاء ما يسمى ببنوك الادخار المحلية على يد الدكتور أحمد النجار- رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الأسبق حيث استمرت هذه التجربة حوالي ثلاثة سنوات.

كما جرت تجربة أحرى في كراتشي بباكستان من قبل السيد/أس.ألف.إرشاد الذي أنشأ مصرفا تعاونيا في يونيو1965 م ' لم يكتب له النجاح لسوء الإدارة ونقص الإشراف الرسمي ولذلك فقد أغلق أبوابه..(خلف الله، 2008، ص.44)

- **المرحلة الثانية:**

ثم تم بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي حيث يعد أول بنك ينصص في قانون إنشاءه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا أو أعطاء ' غير أن معاملاته كان يغلب عنها الطابع الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى. (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب).

وقد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقا لإحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1972' حيث ورد النص على ضرورة أنشاء بنك أسلامي دولي للدول الإسلامية.

وجاء نتاج ذلك إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنميةوالتي تم توقيعها من طرف وزراء مالية الدول الإسلامية عام 1974 م.

باشر البنك الإسلامي للتنمية نشاطه عام 1977 بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية ' غير أن هذا البنك تميز بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية.

- **المرحلة الثالثة:**

وجاء أنشاء بنك دبي الإسلامي عام 1975' فكان أول مصرف إسلامي متكامل يتعامل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ' حيث يقدم البنك جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية لأفراد طبقا لأحكام الشريعة السلامية.

ثم توالى بعد ذلك إنشاء لمصارف الإسلامية لتصل إلى 267 مصرفا منتشرة في 48 دولة على مستوى العالم ' بحجم إعمال يزيد عن 250 مليار دولار طبقا لإحصائية المجلس العام للبنوك الإسلامية في سبتمبر 2003، هذا بخلاف فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية على مستوى العالم.(خلف الله.2008.ص 45-46)

المطلب الثاني:وظائف البنوك الإسلامية:

غالباً ما تشترك البنوك عامةً في نوعية الوظائف المقدمة كوظيفة الإيداع الأموال أو وظيفة تقديم القروض لكن البنوك الإسلامية خاصةً ضبطت هذه الوظائف بضوابط الشريعة الإسلامية ولا تختلف وظائف البنوك الإسلامية عن وظائف البنوك التقليدية إلا في عدم استعمالها للفائدة الروبية , ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على وظائف البنوك الإسلامية.

تقوم المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية بتقديم مختلف الخدمات للمتعاملين معها في جميع أوجه النشاط الاقتصادي , كما أنها لا تختلف عن المصارف التقليدية في مصادر تمويلها , إنما تسعى البنوك الإسلامية أن تتميز عن البنوك التقليدية في تحديد الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل

- ✓ قبول الودائع بعيدا عن الفائدة.
- ✓ إصدار سندات المقارضة.
- ✓ استثمار أموال البنك.
- ✓ تأدية الخدمات البنكية بصفة عامة

وفيما يلي سنوضح كل وظيفة على حدى :

- **أولا : قبول الودائع بعيدا عن الفائدة :**

ومن أهم هذه الودائع نجد ما يلي :(فؤاد توفيق.1996)

1- **ودائع تحت الطلب :** هي أموال نقدية تودع في الحساب ويتماستعمالها بالشيكات.

2- **الودائع الاستثمارية ::** وهي ما تسمى بالمطلقة المستمرةوهي ودائعيهدف أصحابها إلى المشاركة كأن يتفق فيها المودع مع البنك على إيداع مبلغ من المال لديه لفترة زمنية معينة بمقابل أن يشارك المودع في الأرباح والخسائر من هذا الاستثمار.

3- **الودائع الادخارية** : هي ودائع يقوم بها المودعبمثابة توفير وادخار وهي ودائع صغيرة تودع في البنك بغرض استثمارها مع حرية كامل حرية لسحبها , ويمكن لهذه الودائع أن تستثمر في الأنشطة غير الائتمانية

الشكل رقم (02): قبول الودائع بعيدا عن الفائدة

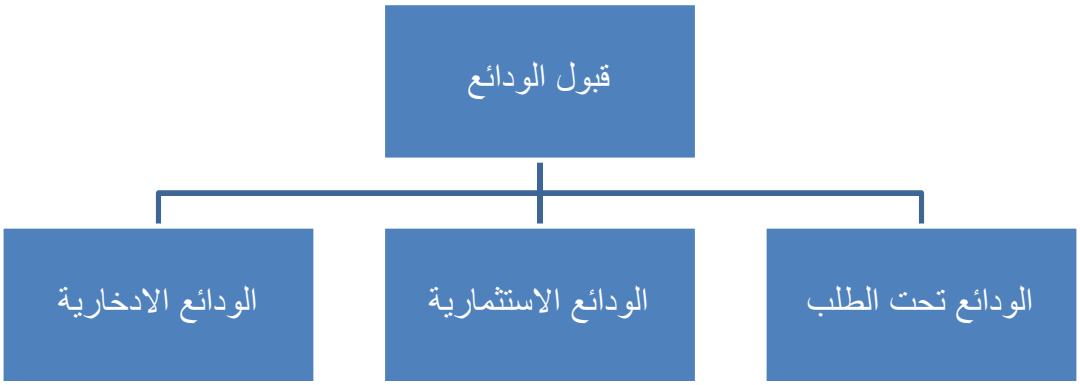

- **ثانيا : إصدار سندات المقارضة**

هي مطبوعات رسمية مقننة، محددة القيمة تصدر من البنك لفائدة المؤسسات المتعاملة معهاوهي على شكل ودائع عينية لمكتتبين معتمدين لدى الهيئة المالية، على أساس المشاركة في ناتج الربح المحقق سنويا.

وهي نوعان : سندات المقارضة المشتركة وسندات المقارضة المخصصة , وسنوضح كل منهما فيما يلي بالتفصيل ومخطط بياني:

1 - سندات المقارضة المشتركة : سندات موحدة القيمة تصدر عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المعتمدةتهدف إلى المشاركة في ناتج الأرباح المحققة سنويا وذلك حسب شروط خاصة بكل إصدار، وهي في

العادة نسبة من مجموع الأرباح الاستثمارية لكل سنة تالية للسنة التي تطرح فيها للاكتتاب وتكون هذه الفترة محددة لا تتجاوز عشرة (10) سنوات.

2 - سندات المقارضة المخصصة : تختلف عن سندات المقارضة المشتركةمن حيث القيمة والمدة حيث تتحدد آجالها بمشروع ما أو غرض معين، ويتم تصنيفها على ضوء أعمال المشروع أو المشاريع الممول من إيرادات هذا الإصدار في كل حالة, ويحدد لها نسبة من إيرادات المشروع الصافية المستثمرة فيها من قبل مجلس الإدارة للبنك ويكون المشروع حساب دخل مستقل عن سائر إيرادات البنك.(**فلاح, مؤيد.2003.)**

الشكل رقم (03) :يمثلإصدار سندات المقارضة

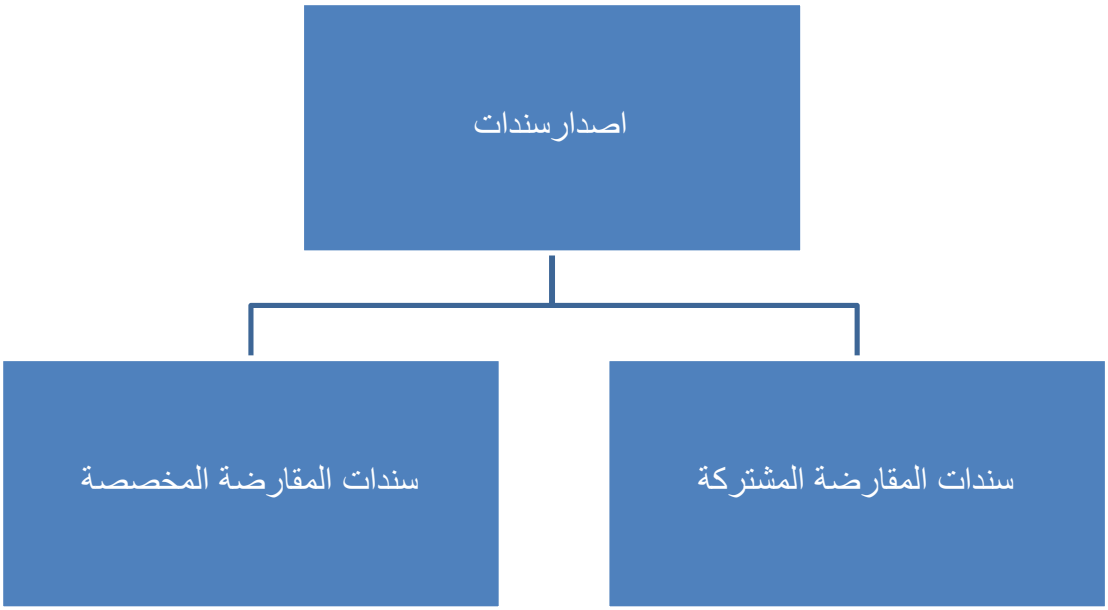

المصدر:منإعداد الطالب

ثالثا : استثمار أموال البنك :

تشكل الوظيفة الائتمانية المقابلة لقبول الودائع التي تستثمر في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. رابعا : تأدية الخدمات البنكية بصفة عامة :

تتمثل الخدمات البنكية التي تقوم بها البنوك الإسلامية بصفة عامة فيما يلي :

- عمليات تحصيل الشيكات عن طريق المقاصة.

- إجراء حوالات بأنواعها , وبيع العملات الأجنبية وشرائها.
- تحصيل الكمبيالات عن العملاء.
- إصدار خطابات الضمان والكافلات.
- إصدارالاعتماد المستندة.
- تحصيل نيابة عن الغير , حيث يقوم البنك بتحصيل مستحقات عملائه من الغير , كأن يقوم البنك بتحصيل فواتير الكهرباء.
- قبولالكمبيالات, حيث تقوم البنوك بضمان عملائها لتسهيل التزاماتهم.
- شراء وبيع الأوراق المالية , وحفظها وتسهيل عمليات الاكتتاب بها.
- تقديم القروض الحسنة وإدارة صناديق الأمانات والضمان والإعانات الاجتماعية.
- إدارة صناديق الزكاة.(أحمد عبد الله،2003،ص.18)

الجدول 02 :المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

عنصر المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
النشأة	**نزعة فردية مادية للاتجار في النقود وتعظيم الثروة.**	**أصل شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية**
المفهوم	**أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي يمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.**	**مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.**

طبيعة الدور	مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين / المودعين والمستثمرين.	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية الوساطة المالية بأدوات استثمارية يكون فيها بائعا ومشتريا وشريكا.
أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة.	بقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقا لمبدأ الربح والخسارة
صفة المتعامل معه	ودائن أو مقترضومدين وكلاهما ومدخر فهو مقرض على أساس الفائدة. - مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.	- صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخراج بالضمان. - صاحب حساب استثماري فهو رب مال. - مشتري / بائع - مؤجر استأجر في جميع أنواع البيوع الحلال. - مشارك.
المحظور والجائز	- يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة. - يحظر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله. - يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.	. - يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية. .
الموارد المالية الذاتية	يستطيع إصدار أسهم ممتازة.	يستطيع إصدار صكوك استثمارية عامة وخاصة بمشروع أو قطاع معين.

الموارد المالية الخارجية	الودائع والقروض على أساس الفائدة.	حساب الاستثمار على قواعد المضاربة المطلقة أو المقيدة. والوكالات في الاستثمار المطلقة أو المقيدة
استخدامات الأموال	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.
الوظيفة الرئيسية	يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.	مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال. كما يكون رب مال وأصحاب العمل المستثمرونهم المضارب في ممارسته لنشاطه
الادخار وتنمية الوعي الادخاري	طبقا للنظرية الوضعية الادخار هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك لذلك يبحث البنك التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموما	. الادخار تأجيل اتفاق عاجل إلى أجل فهو عملية سلوكية لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد أغنياء وفقراء ويهتم بتنمية الوعي الادخاري لدى الجميع تحقيقا لدوافعهم الخاصة.
المتاجرة على الملكية	يعتمد على الإقراض فقط وفق سعر الفائدة لتحقيق العائدات.	يعتمد على استثمار الأموال والاتجار بها وفق الصيغ والأدوات الشرعية.
الربح	يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.	يتحقق بأسبابه الشرعية من : المال - العمل - الضمان - وفق المعايير الشرعية
الخسارة	يتحملها المقترض وحدة حتى ولو كانت الأسباب لا دخل له فيها.	. يتحملها البنك إذا كان رب المال في المضاربة وبقدر أس المال دائما في

		المشاركات. الأهمية النسبية الشخصيةالمتعامل أكثر.
الرقابة	**نوعان من الرقابة : من قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات، والسلطات النقدية.**	**ثلاثة أنواع من الرقابة : الرقابة الشرعية، ومن قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات والسلطات النقدية.**
صندوق الزكاة	**لا مكان له فيه.**	**أحد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي ولتحقيق التكافل الاجتماعي فهو أحد المزايا التنافسية القوية.**
مقاصد الشريعة وأولوياتها	**ليس لها مكان فيه وإن حصل بعض التوافق فهو جزئي.**	**من أهم محددات آلية العمل وممارسة النشاط**

المصدر: بنك الشام الإسلامي، الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

المطلب الرابع:أنواع البنوك الإسلامية :

انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم حتىأن البنوكالتقليديةالعالمية عملت على فتح نوافذ أو ما يسمى بالصيرفة الإسلامية مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة.

يمكنتقسيمالبنوكالإسلاميةإلىعدةأنواعوذلكوفقالعدةأسسعلىالنحوالتالي:

أولا :وفقا لنظام الجغرافي:

المجتمعات بمختلف توجهاتها الاقتصادية وحرياتها العقائدية ولحاجاتها في إنشاء مؤسسات مالية تعني بالنهوض باقتصادياتها، فقد سخرت إمكانياتها لاستحداث مؤسسات مصرفية بعضها محليةنظرا لمحدودية موردها ونشاطها، وأخرى دولية تلاءم نشاطها مع القوانين للدول التي توسعت فيها.

ثانيا : وفقالمجالالوظيفي:

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد عدة أنواع منها :

1-بنوكإسلاميةصناعية.: تختص في تمويل وانجاز المشاريع الصناعية

2- بنوكإسلاميةزراعية :هي التي تستثمر نشاطها في تمويل المشاريع الفلاحية المختلفة.

3- بنوكالادخاروالاستثمارالإسلامي: يعمل هذا النظام على جمع مدخرات المتعاملين والفائض منهيستثمر في تمويل وإنشاء مشاريع من شانها تحقق أرباح إضافيةللمؤسسة المصرفية.

4- بنوكإسلاميةتجارية: تتخصصفيتقديمالتمويلللنشاطالتجاري.

5-بنوكالتجارةالخارجية: تعملعلىتمويل النشاط التجاري بين الدول لزيادةالتبادلالتجاري مما يوفر السلع والخدمات المطلوبة كما يسهم في تسهيل حركة رؤوس الأموال والسلع بين الدول في إطار قانوني منظم.(مطصري، 2012)

ثالثا وفقاً لحجم النشاط: تقسم حسب هذا المعيارإلى ثلاث:

1-بنوك إسلاميةصغيرةالحجم:

يرتكزنشاطها على الجانب المحلي وتعمل على جمع المدخرات وتقديم التمويل القصير الأجل لبعض المشاريعللمؤسسات الصغيرة وتنقل فائض مواردها إلى البنوك التابعة لها..

2-بنوكإسلاميةمتوسطةالحجم:

هي مؤسسات مصرفية متوسطة النشاط، لها عدد محترم من المتعاملين، يتوسع نشاطهاالمحدود ليشمل أكثر من منطقة.

3-بنوكإسلامية كبيرةالحجم:

هي مؤسسات مصرفية هامة تسمى ببنوك الدرجة الأولى رأس مالها ونشاطها يمكنها من التأثير على سوق النقدية للمجتمعات والدول كما تمتلك فروع لتسهيل معاملاتها في مجال نشاطها.(احمد سفر.2005)

الشكل رقم (04) :وفقا لحجم النشاط :

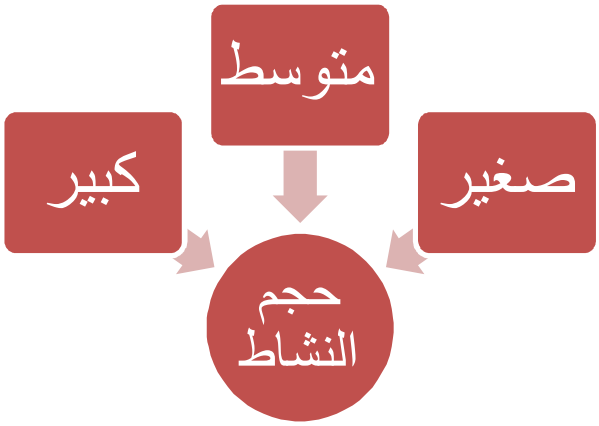

من اعداد الطالب

رابعا .وفقاللإستراتجيةالمستخدمة: يمكنالتميزوفقهذاالمعيارثلاثةأنواع:

1- بنوكإسلاميةقائدةورائدة:

هذا النوع من المؤسسات المالية والتي تعتبر دولية تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطور، قادرة على المخاطرة بمواردها بهدف تحقيق أرباح نوعية تمكن من إثراء رصيدها وكسب سمعة.

2- بنوكإسلاميةمقلدةوتابعة :

تعتمدعلىإستراتجيةالتقليد في المعاملات وفي الصيغ التمويلية وغالبا ما تكون تابعة لنظام مصرفي تستمد منه التمويل.

3- بنوكإسلاميةحذرةأومحدودةالنشاط:

تعتمدعلىإستراتجيةالتكميشأو"إستراتجيةالرشادالمصرفية

تقومبتقديمالخدماتالبنكيةالتيثبتربحيتهافعلا،وتتسمبالحذروعدمإقدامهاعلىتمويلأينشاطبعيدا عن أي مخاطرمهماكانت نتائجها.(عطية، 1993).

الشكل رقم:(05) :وفقالإستراتيجية المستخدمة :

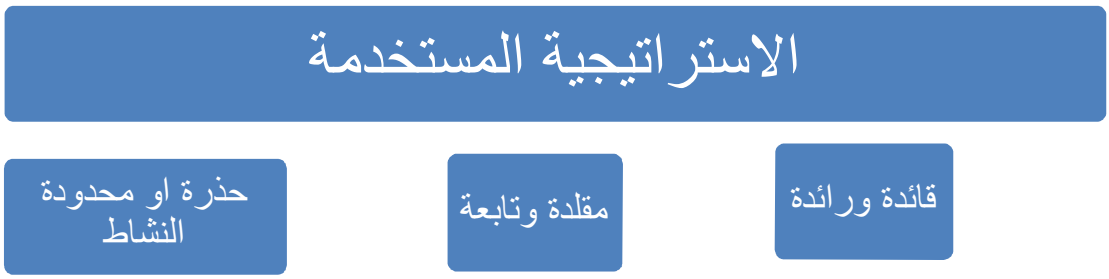

المصدر :من إعداد الطالب

خامساً :وفقاً للعملاءالمتعاملينبالبنك :يتمتقيمالبنوكالإسلاميةوفقهذاالأساسإلىنوعين:

1-بنوكإسلاميةعادية:

تتعاملمعالأفرادتنشأخصيصامنأجلتقديمخدمات مالية ومصرفية لهمسواءكانواطبيعييناًأومعنويين،علىمستوىالعملياتالمصرفيةالكبرىأوالعاديةوالمحدودة اغلب معاملاتها تعتمدعلى مدخرات العاملين واستثمارها في مشاريع وأجال محدودة.

2-بنوك إسلامية غير عادية:

تقدم خدماتهاللدولوالبنوكالإسلاميةالعاديةوهيلاتتعاملمعالأفراد، كما تشارك في تمويلمشاريعالتنميةالاقتصاديةوالاجتماعية برصيدها المؤسسات المصرفية المتعاملة بالنظام الإسلامي، وتساعد الأنظمة والمؤسسات المصرفية العادية، علىمواجهةالأزماتفي حالة وجود عوائققدتواجههاأثناءممارسةأعمالها.

المطلب الخامس :أهداف البنوك الإسلامية :

تقوم المصارف الإسلامية بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات فالبنوك الإسلامية تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع وتهدف إلى تحقيق الربح الحلال.

أولا: أهداف عقائدية:

تنبع الأهداف العقائدية من أساس أن المال مال الله وأن للتصرف فيه لابد من الالتزام بتطبيق توجيهات الله تعالى في جميع المجالات بما فيها المجال الاقتصادي والمعاملات، وتحرير المجتمعات من المحضورات الشرعية، وتقديم العون للجميع دون تميز بل يجب أن تدعيم صغار المستثمرين والصناع للنهوض بالمجتمع.

ثانياً : أهداف أخلاقية:

الهدف من إيجاد هذا النوع من المؤسسات المصرفية وتجسيدهفي متناول المتعاملين الراغبين في الاستثمار وفق أسس المعاملات الإسلامية التي تنبذ المعاملات الربوية عن طريق تنمية القيم الأخلاقية النابعة من القيم العقائدية للمسلمين.

ثالثاً : أهداف اجتماعية:

إن البعد الاجتماعي للبنوك الإسلامية قد ترسخ في عملها وأنشطتهاالمجسدة على ارض الواقع من تمويل مشاريع تنموية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة فئات اجتماعية في حاجة للمساعدة وكذا مساهمة البنوك الإسلامية بمساعدة المتعاملين معها في أداء فريضة الزكاة على أموالهم، وذلك من خلال تخصيصها لحسابات خاصة وأقسام خاصةلصناديقها).(إبراهيم ومصطفى,2006.).

رابعاً : أهداف اقتصادية:

يمكن تلخيص الأهداف الاقتصادية للبنوك الإسلامية في النقاط التالية:

- جذب وتجميع الأموال وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي مع دعم هذه الموارد من خلال تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.

- تشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة ومطالب الأفراد والمؤسسات.

- ويبقى الهدف الرئيسي للبنوك الإسلامية هو تحقيق الربحية (باعتبارها مؤسسات اقتصادية قبل كل شيء وليست جمعيات خيرية).(مصطفي، محمد,2006.ص.2)

الشكل رقم (06) : يمثلأهداف البنوك الإسلامية

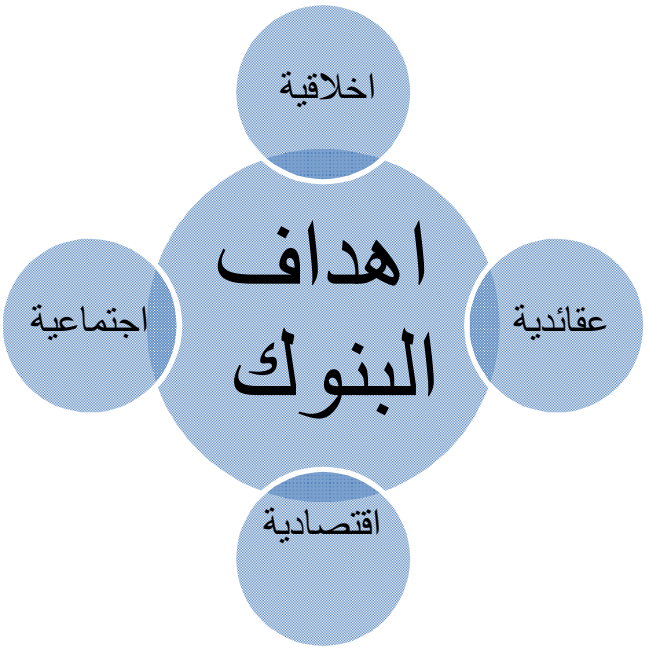

المصدر :من إعداد الطالب

المبحث الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أول الطريق خطوة، على هذا المنظور وجدت الشركات العالمية الكبرى والتي كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولى لبناتها قبل توسعها، من هذا المنظور عكفالمهتمين بالاقتصاد على إنشاء وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتكلفتها البسيطة وقدرتها على تحقيق اكتفاء محليوعليه أوليالأهمية الكبرى في الدول المتقدمة والنامية، لما تقدمهمن تحقيق أهدافللتنمية الاقتصادية والاجتماعيةللمجتمعات.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى عدة مطالب ألا وهي :

المطلب الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المطلب الثالث: مقارنة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الرابع : المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف المعايير التي تم الاعتماد عليها في تحديد مفهومهاونرى وجود نوعان من المعايير ألا وهي المعايير الكمية والمعايير النوعية ومن هذه المعايير:(سليمان, 2009).

-المعايير النوعية:تعتمد هذه المعايير على عدة خصائص التي تميز هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن المشاريع الكبيرة من حيث :

-أن تكون ملكية المشروع بحوزة عدد محدود من الأفراد.

- أنتكون نسبية التنافس صغيرة ويكون ناتج محلي فقط.

- يعتمد على احتياجاته من خدمات الأساسية المعمول بها، وأيضا يعتمد على الموارد المحلية فقط.

-التنظيم الجيد للإدارة لرفع مستوياتها بين المؤسسات الأخرى، فالتخصص الإداري قليل نسبياً .

-وجود اتصال مباشر بين الإدارة والعمال لتفادي أي مشاكل.

- المعايير الكمية : وتشمل هذه المعايير عدة أنواع نذكر منها ك

المعيار الأحادي :والتي تشمل معيار العمالة ومعيار رأس المال ومعيار حجم أو كمية وقيمة الإنتاج والمبيعات، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة.

المعيار الثنائي :التي تشمل ثنائية معيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها من معايير أخرى ذكرت في الأحادية.

المعيار المركب :وهو معيار يقوم بتركيبوجمع عدة معايير في آن واحد كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى معايير أخرى سبق ذكرها.ومن الملاحظنرى أن المعايير الكمية تستخدم أكثر من المعايير الوصفية للحالة.ب

المطلب الثاني:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:((عثمان,2003),.

المؤسسات الصغيرة هي المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي في جميع الدول، ومن بين هذه المؤسسات برز بشكل أعلى لدور الحيوي والأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي الغالبة في اقتصاديات كل البلدان وتعتبر بمثابة الركيزة الأساسية للاقتصاد في هذه البلدان ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل نسبة 99.6وفي ألمانيا 90،

اليابان وربا 99.8 وتدل الإحصائيات أيضا أن القفزات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الكبرى تتم في إطار المؤسسات والشركات الصغيرة، ولهذه المؤسسات القدرة على التطور والنمو والاستمرارية، بالرغم من تعرضها الدائم لعمليات الإفلاس والتكوين إلامزامنة لها.

ويمكن تخليص المميزات التي تتسم بها فيما يلي :(ناجي , 2003)

- **سهولة تكوين هذه المؤسسات:** لانخفاض الاحتياجات المالية (رأس المال المستثمر) لتمويل هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة قد شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى إقامة مثل هذه المؤسسات.

- **استقلالية الإدارة:** ويعود ذلك إلى الملكية الفردية أو العائلية أو لعدد محدود من الأفراد لهذه المؤسسات بسبب انخفاض رأس المال المستثمر فيها, مما يعني استقلالية الإدارة لهذه المشاريع، ويكون صاحب المشروع والقرار بيد مالكه وعليه يمكن لصاحب المشروع استقطاب وإرضاء العديد من الأيدي العاملة والزبائن.

-**عدالة التنمية الاقتصادية:** ونقصد بذلك قدرة هذه المؤسسات على الانتشار الواسع بين المناطق والولايات والأقاليم,مما ساعد على التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف الأقاليم والولايات على التنمية المتوازنة جغرافيا وقلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق, ويساهم في إعادة التوازن السكاني للدولة.

- **خلق فرص عمل جديدة:**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة، لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبرى.

- **خدمة المؤسسات الكبيرة وتنميتها: تعمل** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة لتحفيز عملها وتطويره وإعداد عمالها لاكتساب مهارات وخبرات جديدة لتوسيع نشاطها وهي التي تخدم المؤسسات الكبيرة.

- **ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية:** تحفيز المواطن على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذالك بإيجاد اطر قانونية وتشريعيةلاستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.

- **الفعالية في التسيير:** نظرا لطابعها المحدود، وهياكلهاالتنظيمية البسيطة واتصالاتها مباشرة، ويمكن استغلالها بشكل جيد، كما تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرقا غير معقدة في التسيير، وينطبق هذا الأمر

على عملية اتخاذ القرارات الخاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في استخدامها, كما تمكن هذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة.

- **الكفاءة الاقتصادية:** في السنوات الأخيرة تجسدت فكرة التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة مع التحول الاقتصادي نحو قطاع الخدمات.وساعد في هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج التي مكنت المؤسسات الصغيرة من العمل بكفاءةعالية تنافس المؤسسات الكبرى من حيث التكاليف وبالتالي تلاشت الفرو قات الناتجة عن ميزة الحجم الاقتصادي التي تستفيد منها المؤسسات الكبيرة ولهذا فإن المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين والهيكل التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بأفضلية تنافسية.(ناجي,2003)

المطلب الثالث: مقارنة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الخطأ الشائع في تصنيف المؤسسات الصغيرة هو اعتبارها مؤسسات ناشئة، حيث يعتقد البعض أن المؤسسة الناشئة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة في بداية إنشائها، كما يعتقد أصحاب الأفكار والأعمال التجارية أن مشروعاتهم التجارية يمكن أن تصنف من المشروعات الناشئة وأنها تملك صفة الريادية وتنتمي إلى مجالريادة الأعمال، حين أنها من الممكن أن تكون مشروعا تجاريا صغيرا.

وهناك عدة فروق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوجزها فيما يلي :

الجدول رقم 03 : مقارنة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أوجه المقارنة	المؤسسات الناشئة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الهدف من التأسيس	عند التفكير في إنشاء شركة ناشئة، في أي من المجالات، يكون لدى صاحب الفكرة، التصور الذي يجعله يعتقد أن شركته بدأت لتكون مشروع قابل للتطوير وشركة كبيرة، ويقدم من خلالها منتج أو خدمة تحدث تأثيرا على السوق والصناعة بشكل عام، وتغير في سلوك المستهلك	لا تقدم المشروعات الصغيرة أو المتوسطة، على اختلاف مجالات عملها، أفكارا أو حلولا مبتكرة لاحتياجات الناس، ولكن يتم تنفيذها في إطار السوق المحلية، وتعتمد على صاحب المشروع، الذي لا يستهدف أن يتحول مشروعه إلى فكرة ضخمة، ولكنه يسعى إلى تحقيق التوسع،والوصول إلى معدلات ربح عالية.

	أيضا، ومن الممكن أن تخلق سوقا مستهلكة جديدة من الأساس.	
خطوات التأسيس	تعتمد أغلب الشركات الناشئةعلى الابتكار عند العمل على تقديم منتج أو خدمة، | وهو الأمر الذي لا يمكن تحديده، مما يعني أن فرص حصول الشركة على الدعم والتمويل منخفضة قليلا، سواء من المستثمرين أو من خلال الاعتماد على القروض البنكية، تحتاج إلى مجهود أكبر من رائد الأعمال، فلا وجود لنموذج أعمال محدد يمكن له أن يتبعه، أو معرفة بالعدد الفعلي للعمال أو الموظفين، الأمر كله يعتمد على التجربة بشكل فعلي.	عتمد المشروعات الصغيرة أو المتوسطة على خطة عمل واضحة، ففي الغالب يمكن لصاحب المشروع أن يستلهم من تجارب ومشروعات المحيطين به، ويبدأ في التجهيزات والخطوات بشكل أسرع، كما أن معرفته بالتراخيص التي يستلزمها مشروعه، يخلق لديه فرص أكبر في الحصول على التمويل والإلمام باحتياجات المشروع وخطوات تأسيسه.
البيئة الصناعية أو السوق المحلي	سبب عدم وجود خطة عمل واضحة لهذه الشركات، التي تعتمد بصورة كبيرة على الابتكار والتجريب، إلى جانب قدرتها المحدودة في توفير فرص عمل، كون الوظائف أو الفرص التي قد تتيحها أو تحتاج إليها ليست معروفة من البداية، تجعل وجود فرص تدعمها وتساهم في إنجاحها أقل نسبيا	التأثير الذي تحدثه المشروعات الصغيرة أو المتوسطة على الاقتصاد المحلي واضح ومحدد، فهي تتمكن من توفير فرص عمل بصورة أكبر، واحتياجاتها التمويلية ليست ضخمة التي تمكنها من الربح، ولذلك قد تجد المشروعات الصغيرة أو المتوسطة دعما أكبر من المجتمع الصناعي المحلي، وتوفر لها الدولة قروض تمويلية وتسهيلات.

التمويل	طرق تمويل الشركات الناشئة قد تكون مختلفة، فرائد الأعمال يملك فكرة مبتكرة وقادرة على التغيير، فيبدأ بالبحث لها عن مستثمر يؤمن بها وبأهميتها، أو يمكن أن يشارك بها في مسابقات ريادة الأعمال المتاحة، وغيرها من الطرق والوسائل التي يمكن أن يستحدثها ليمول بها شركته.	مسألة تمويل أي مشروع صغير أو متوسط تعتمد على صاحب المشروع نفسه، فهو يقوم بتمويله من ماله الشخصي أو من خلال الاقتراض من البنوك، والمنح التمويلية المتاحة (أجهزة الدعم والمرافقة).
مدة المشروع أو الفكرة	يصف كثيرون الشركات الناشئة بأنها مؤقتة، بمعنى أنها إما تتحول لشركة كبيرة في خلال سنوات، أو تبقى لتصبح مشروع صغير، لأنها تعمل على منتج أو خدمة يمكن تكرارهما وقابلان للتطوير.	استمرار المشروعات الصغيرة أو المتوسطة يعتمد على مدى قدرة أصحابها على تحقيق الاستقرار والربح، فهي طالما تعمل وتنتج، ويمكن توسيع نطاقها قليلا، تظل ناجحة ومستمرة إلى فترة غير معلومة.

المصدر: (الخلف عثمان،2004، ص. 30).

المطلبالرابع: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تواجهالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة صعوبات سواء كان ذلك عند الإنشاء (التأسيسي) أو أثناء مباشرة نشاطها ويمكن تلخيص أهم **المشاكل** في ما يلي: (بلخباط جميلة جمال, 2006،ص.186)

1. صعوبات الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول للمشروع وتنفيذه.
2. ارتفاع مساهمات أرباب العمل في مجال دفع مصاريف التأمين، مما أدى بأصحاب المشاريع بالامتناع على توظيف العمال أو التقليل من توظيفهم.

3. ارتفاع معدلات الضريبة على رقم الأعمال، الدخل والأرباح
4. **المشكلات الإدارية :** تعترض مشروع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بعض العراقيل البيروقراطية لتسهيل رخص الاستغلال وطول مدة الدراسة حول الملائمة، فضلاعلى جهل أو عدم التمكن من تقنيات التسيير فكثيرا من الأشخاص يلجئون إلى الخلط بين الأعمال الخاصة بهم والأعمال الخاصة بالمشروع، مما يؤدي إلى اختلاط الذمة المالية، أيضا نقص العمالة المدربة نظرا لارتفاع تكاليف التدريب والتكوين.
5. **المشكلات التسويقية :** من أهم العواقب التي تواجه المؤسسات المنتجة في التعريف بالمنتوج وعزوف المستهلك عن اقتنائه كما أن هذه المؤسسات لا تمتلك الإمكانيات التسويقية وتفتقر للخبرة في هذا المجال والإمكانيات (النقل، التوزيع، نقاط البيع..) وعدم القيام بمتابعة المنتج لتفادي الغش والتقليد.
6. **المشكلات التمويلية :** نسجل العديد من المشكلات التمويلية التي تعيق وتحد من عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها في ظروف ملائمة، نوجز أهمها في صعوبة الحصول على القروض التمويلية من مؤسسات المالية وكذا المستثمرين بسبب طلب ضمانات تعجيزية والتي لا تمتلكها المؤسسة كاشتراط ضمانات عقارية أو عينية.(بلخباطجميلة ،جمال , 2006)

المبحث الرابع: طرق ونظريات المفسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك الإسلامية

كما يعرف عن جميع المؤسسات أنها بحاجة إلى أموال، فإن هذه المؤسسات هي أيضا بحاجة لها، لذلك فهي تبحث دائما عن مصادر للحصول على تلك الأموال، ونجد أن هذه المؤسسات بصفة خاصة تعاني من الكثير من المشاكل الخاصة بالتمويل، كما تواجه معوقات ومشاكل أخرى، والتي سأتطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول : طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مواردها المالية بالطرق التالية :(سليمان، 2014،ص .724-732.)

1. **التمويل الذاتي** : معنى ذلك أن صاحب المشروع يعتمد في تمويله لمشروعه على أمواله أو مدخراته الذاتية.
2. **التمويل بالقروض** : وذلك بالحصول على قروض بفوائد أو بديون فوائد من البنوك أو مؤسسات الدعم المالية.
3. **طرق التمويل من المنظور الإسلامي** :

هناك عدة أساليب وصيغ تمويلية والتي تعرف بأدوات التمويل المالي الإسلامي، وندرجها في ما يلي:

1.3 المرابحة أو التمويل فائض التكلفة: ويقصد بالمرابحة قيام أحد البنوك بشراء سلعة معينة لحساب عميل ما وفقا للمواصفات المطلوبة مقابل ربح معين أو أجر.

من خلال هذا التعريف نجد هناك شكلين للمرابحة :

- الوكالة بشراء بأجر.
- الوكالة بشراء بربح.

المشاركة :و يقصد بها جمع أموال المدخرين من طرف البنك لاستثمارها والخصوم على أرباح واقتسامها معهم.

صناديق الزكاة والقرض الحسن : تقوم معظم النظم الإسلامية بإنشاء صناديق الزكاة والقروض الحسنة وتساهم تلك الأموال المتحصل عليها من الزكاة في ما يلي :

1. زيادةالاستثمار.
2. زيادة عدد المنتجين والتقليل من عدد العاطلين على العمل.
3. توسيع نطاق التداول.
4. التأجير التمويلي : يقصد بالتأجير التمويلي " المنتهي بالتمليك " عن طريق البيع، الإنفاق بين طرفين بتأجير أو استئجار العين أو الأصل المؤجر والتوعد بإعادته مقابل أجرة محددة خلال فترة زمنية محددة وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيارين بين ثلاث بدائل كالآتي :

- يملك العين المؤجرة مع تسديد الأقساط سابقا ويكون السعر محدد في بداية العقد.
- تمديد فترة الإيجار.
- إرجاع العين للمؤسسة المؤجرة.:(سليمان، 2014،ص .732)

المطلب الثاني: الصيغ التمويلية للبنوك الإسلامية

1- صيغ تمويل طويل الأجل:

- **المضاربة:** هي عقد بين طرفين، أحدهما رب المال وهو الذي يشارك بماله والآخر يأخذ دور المضارب بهذه الأموال فيشارك بعمله وخبرته، فإذا تحققت الأرباح يتم تقاسمها بناءاً على ما تم عليه الاتفاق بينهما، أما الخسارة فتقع على رب المال إذا لم يكن هناك تعد أو تقصير من المضارب الذي يخسر جهده وعمله، وتنقسم المضاربة حسب :

أ- حسب شروط المضاربة إلى:

- **المضاربة المطلقة:** وهي المضاربة المفتوحة التي لا تقيد بعمل معين، أو التعامل مع أفراد محددين، أو فترة زمنية محددة أو مكان معين، دون فرض أية قيود من رب المال على المضارب، وهذا الأخير الذي تترك له حرية التصرف في أنشطة المضاربة وإدارتها حسب خبرته ومعرفته.

- **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي يحق فيها لرب المال أن يضع قيوداً أو شروطاً يلتزم بها المضارب للحفاظ على رأس المال وتأمين مخاطر هلاكه، أو استجلاباً لمنفعة يرغب ف الحصول عليها، وفي حالة مخالفة المضارب لهذه القيود يصبح ضامناً لرأس المال.

ب- حسب مدتها الزمنية إلى:

- **مضاربة دائمة:** هي التي لم يتحدد فيها الأجل، فيبقى النشاط الاستثماري متواصلاً طالما لم يفسخ أحد منهما العقد.

- **مضاربة مؤقتة:** هي التي يحدد فيها صاحب رأس المال مدة المضاربة ويتفق عليه منذ البداية.

- **مضاربة منتهية بالتمليك:** وهي المضاربة التي تنشأ بين المصرف والمضارب بحيث يدفع المصرف المال ويقوم المضارب بالعمل، ويعطي المصرف فيها للمضارب الحق في الحلول محله دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها.(آمال لعمش،2012،ص. 39)

والشكل التالي يوضح كيفية سير عملية عقد المضاربة في بنك السلام الإسلامي بالجزائر.

الشكل رقم07 : عقد المضاربة في بنك السلام.

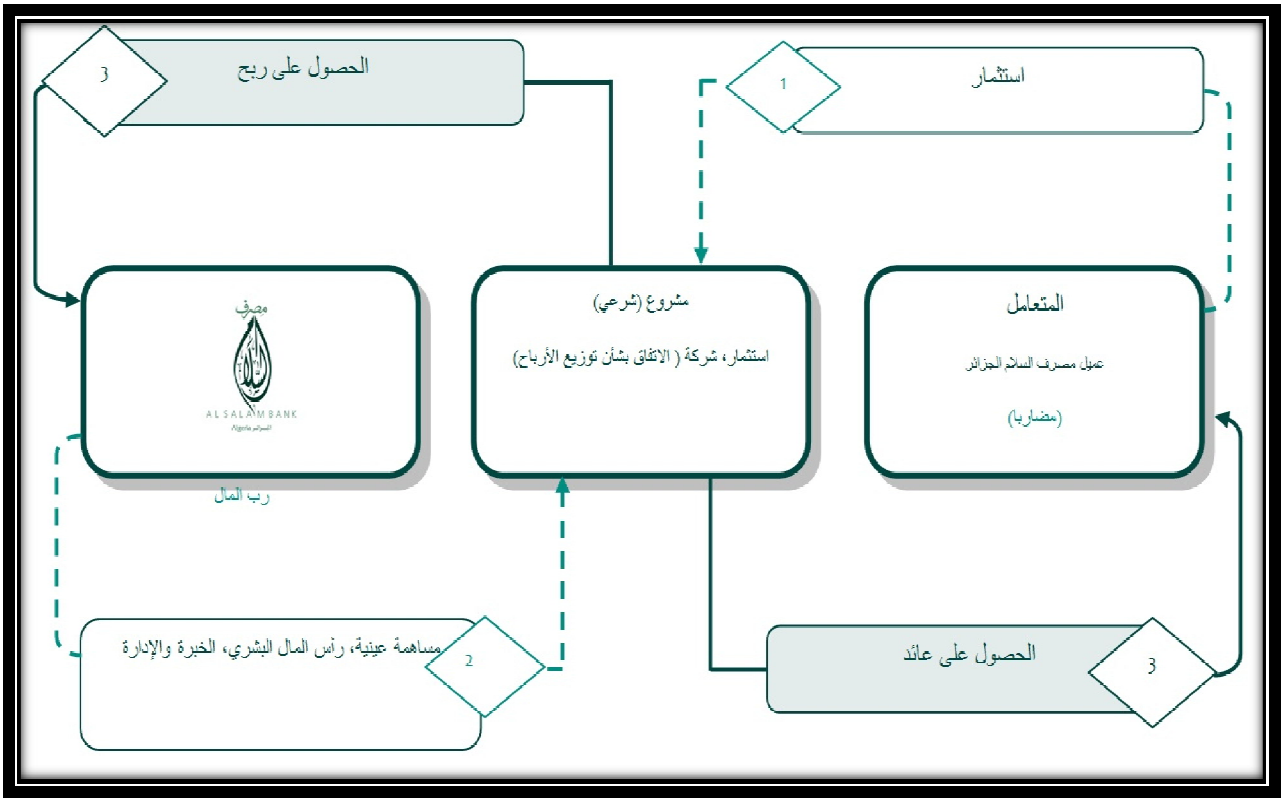

المصدر: السلام، الجزائر

- **الشبيهة بالمضاربة:** وتتمثل في كل من المزارعة والمساقاة والمغارسة، ونتناولها فيمايلي:

- المزارعة: هي شركة بين طرفين، أحدهما برأس المال الثابت ممثلاً في الأرض وقد يقدم معه أصلاً متداولاً كالبذور، والثاني يبذل الجهد والعمل على المزروع، على أن يشتركا بجزء مشاع من المحصول الناتج.

- المساقات: هي شركة زراعية على استثمار الشجر، يكون فيها الشجر من جانب والعمل في الشجر من جانب والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة يتفق عليها المتعاقدان كالنصف والثلث ونحو ذلك، ويسمى العامل بالمساق والطرف الآخر يسمى برب الشجر.

- المغارسة: هي صيغة من صيغ استغلال الثروة الزراعية تجمع مالك الأرض الزراعية والعامل الزراعي بحيث يقدم الأو ل الأرض على أن يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

- **المشاركة:** هي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح...أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال وتتعدد أساليب المشاركة وتختلف باختلاف طبيعة التمويل وآجاله حيث نذكر منها الأنواع التالية:

- **المشاركة في رأس مال المشروع:** وتسمى أيضاً بالمشاركة الدائمة أو الثابتة، حيث يقوم المصرف بشراء أسهم شركات أخرى، أو يساهم في رأس مال مشروعات إنتاجية أو صناعية أو زراعية، على أن تتولى إدارة المصرف تحديد نسبة المساهمة في مختلف المشاريع التي يجب أن تكون في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وفي نهاية كل سنة مالية يتم تحديد كل من الأرباح أو الخسائر ونصيب كل شريك منها، وإذا كان أحد الشركاء قائماً على إدارة أعمال هذه الشركة فيتم تخصيص نسبة من صافي الربح يتفق عليها.(آمال لعمش،2012، ص. 42-44)

- **المشاركة المنتهية بالتمليك:** وتسمى بالمشاركة المتناقصة، وهي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيه أن يحل محلا البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية على أساس إجراء ترتيب منظم لتجنيب جزء من الدخل المتحصل كقسط لاسترداد قيمة الحصة.(عبد المطلب ، ص. 216)

-**المشاركة المتغيرة:**هذا النوع من المشاركة يمكن أن يصبح بديلاً لتمويل رأس المال العامل، ويسمى في العرف المصرفي بالجاري المدين، حيث يدخل المصرف كشريك في إحدى الشركات، ويفتح حسابا للشركة يسجل فيه مساهمته في رأس المال على أن تسحب الشركة من ذلك الحساب طبقاً لحاجتها، ويكون للشركة الحق في رد مساهمة المصرف أو جزء منها في حال عدم الحاجة إليها، والشكل التالي يوضح كيفية سير عملية عقد المشاركة في بنك السلام الإسلامي بالجزائر:(عمار محمد،2009،ص.71)

الشكل رقم08 : عقد المشاركة في بنك السلام

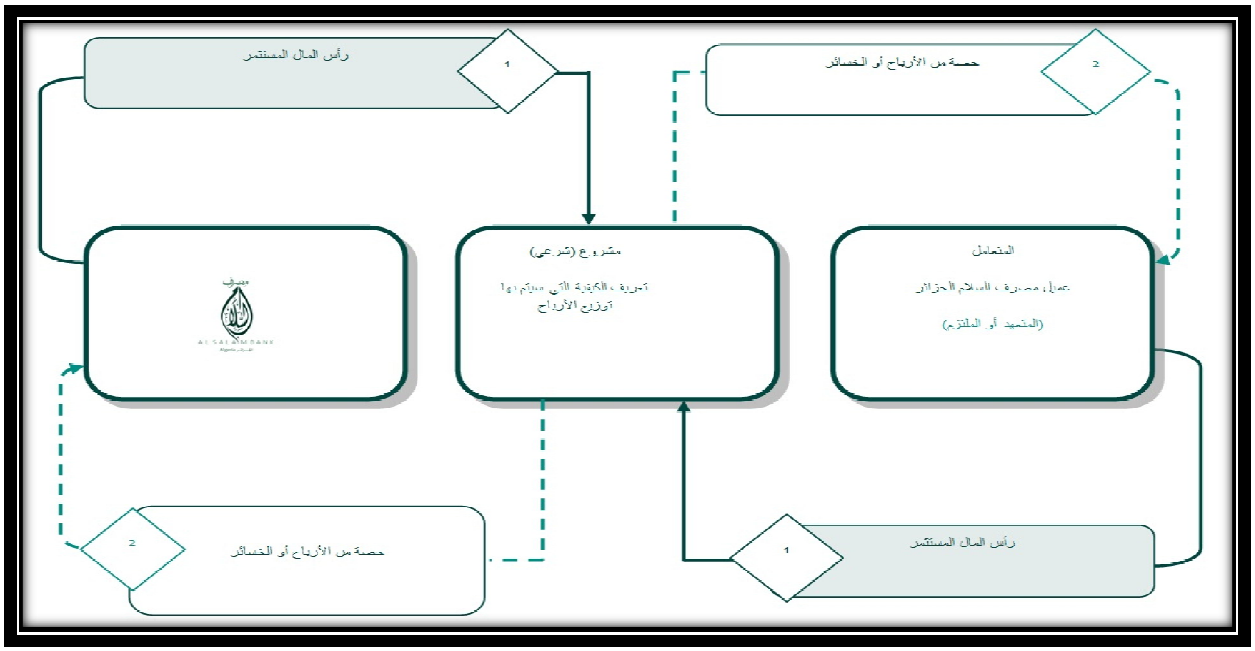

.

المصدر: السلام، الجزائر.

2- صيغ التمويل متوسط الأجل:

- **الإيجارة:** عقد لازم وتعرف بأنها عقد على بيع منفعة مباحة معلومة، بعوض (بأجر) معلوم، لمدة معلومة وبمعنى آخر هي عقد معاوضة على تمليك منفعة بعوض وينقسم التمويل بالإجارة حسب مدتها إلى نوعان:(خالد عبد العزيز،2016،ص. 55)

- **الإجارة التشغيلية:** عقد بين طرفين على تمليك منفعة، يقوم من خلاله المصرف بشراء أصل من الأصول الثابتة بهدف تأجيره إلى الغير مقابل أقساط محددة خلال مدة زمنية معينة يرجع بعدها الأصل للمصرف ليعيد تأجيره مرة أخرى، ومايميز الإجارة التشغيلية أنها تعتبر ضماناً لأموال المصرف بما أن الأصل بقى في ملكيته، وقد تكون الإجارة التشغيلية عبارة عن موجودات تتمثل في تأجير الآلأت والمعدات ووسائل النقل تقتنيها المصارف من أجل تأجيرها.

- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** تتكون من عقدين مستقلين، الأول عقد إجارة يتم ابتداءاً وتأخذ كل أحكام الإجارة في تلك الفترة، والثاني عقد تمليك العين عند انتهاء المدة، إما عن طريق الهبة أو البيع بسعر رمزي حسب الوعد المقترن بالإجارة.

والشكل التالي يوضح كيفية سير عقد الإجارة في بنك السلام الإسلامي بالجزائر:

الشكل رقم 09: عقد الإجارة في بنك السلام.

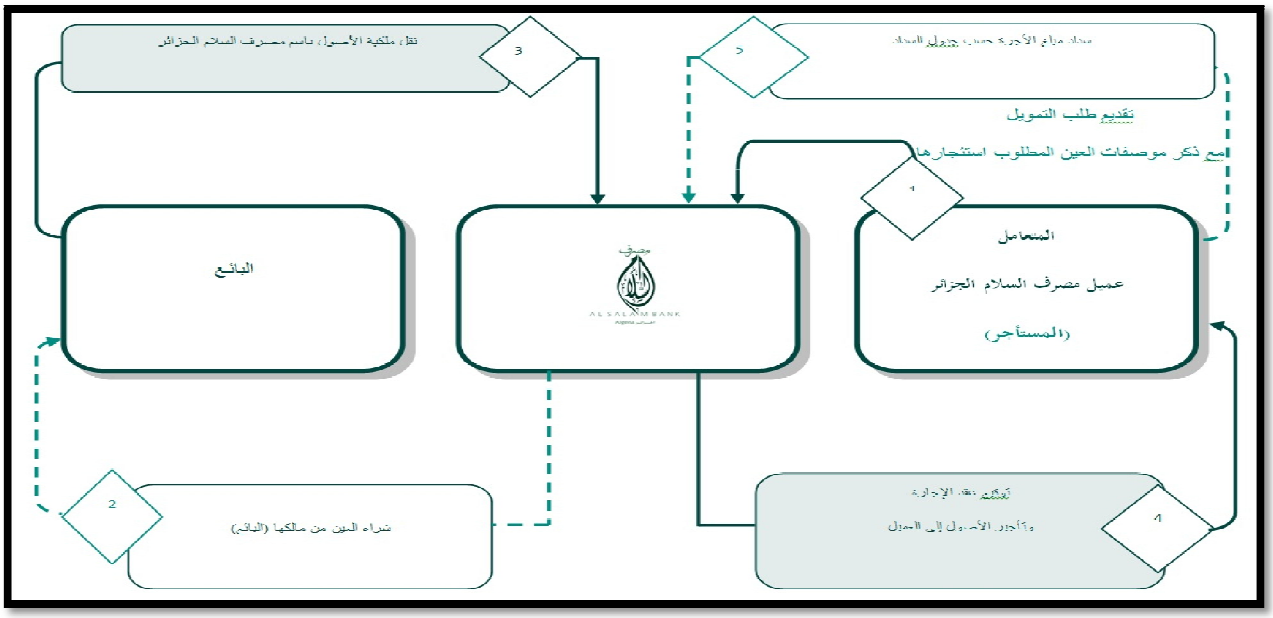

المصدر: السلام، الجزائر.

- **البيع الآجل والبيع بالتقسيط:** يعرف أيضا بأنه بع يتم فيه تسليم السلعة في الحال مقابل ثمن (تكلفة مضاف إليها ربح يغطي التكاليف الإدارية)يسدد من قبل المشتري في تاريخ محدد مستقبلاً ، وعليه يعتبر البيع البيع الآجل نوعاً من البيوع، حيث يكون فيه المصرف بائعا فيقوم بتسليم السلعة عند التعاقد، والعميل مشترياً يسدد ثمن المبيع كله أو على أقساط في تاريخ لاحق يحدد عند التعاقد، فإذا كان تسديد الثمن بالكامل في نهاية المدة المتفق عليها، فإن البيع يسمى بيعاً آجلاً ، أما إذا كان على أقساط محددة خلال مدة معينة، فإن البيع يسمى بيعاً بالتقسيط.
- **الإستصناع:** في مثل هذه الصيغة، يتقدم أحد العملاء (المستصنع) إلى المصرف إلى المصرف بطلب الحصول على سلعة أو عقار بمواصفات معينة، ثم يقوم المصرف بدوره بالطلب من عميل أخر (الصانع أو المقاول)بإنجاز السلعة أو العقار بالمواصفات المطلوبة، وعند الانتهاء من عملية الإنجاز يقوم المصرف ببيع القار أو السلعة إلى المستصنع وفق العقد الموقع بينهما.(منذر عبد الهادي، 2010، ص. 45)

ويمكن أن يتم التمويل بالاستصناع وفقاً للصيغتين الآتيتين:

-الاستصناع العادي: يتولى المصرف صناعة السلعة محل العقد بنفسه ويستخدم هذا النوع من التمويل في العمليات التي تتطلب موارد مالية كبيرة، وصورته أن يتم دفع ثمن العملية على أقساط وحسب المراحل التي يتم تنفيذها، بحيث تتناسب مبالغ الدفعات مع تكاليف المرحلة التي يتم الدفع لإنجازها.

- الاستصناع الموازي: إذا لم يشترط العميل أي المستصنع على المصرف أن يصنع بنفسه، يمكن للمصرف أن ينشئ عقد استصناع ثانياً بغرض تنفيذ التزامه في العقد الأول، ويعرف هذا العقد الثاني بالاستصناع الموازي. (بدرة بن تومي، 2013،ص.83)

والشكل التالي يوضح سير عملية عقد الاستصناع في بنك السلام الإسلامي بالجزائر:

الشكل رقم 10: عقد الاستصناع في بنك السلام.

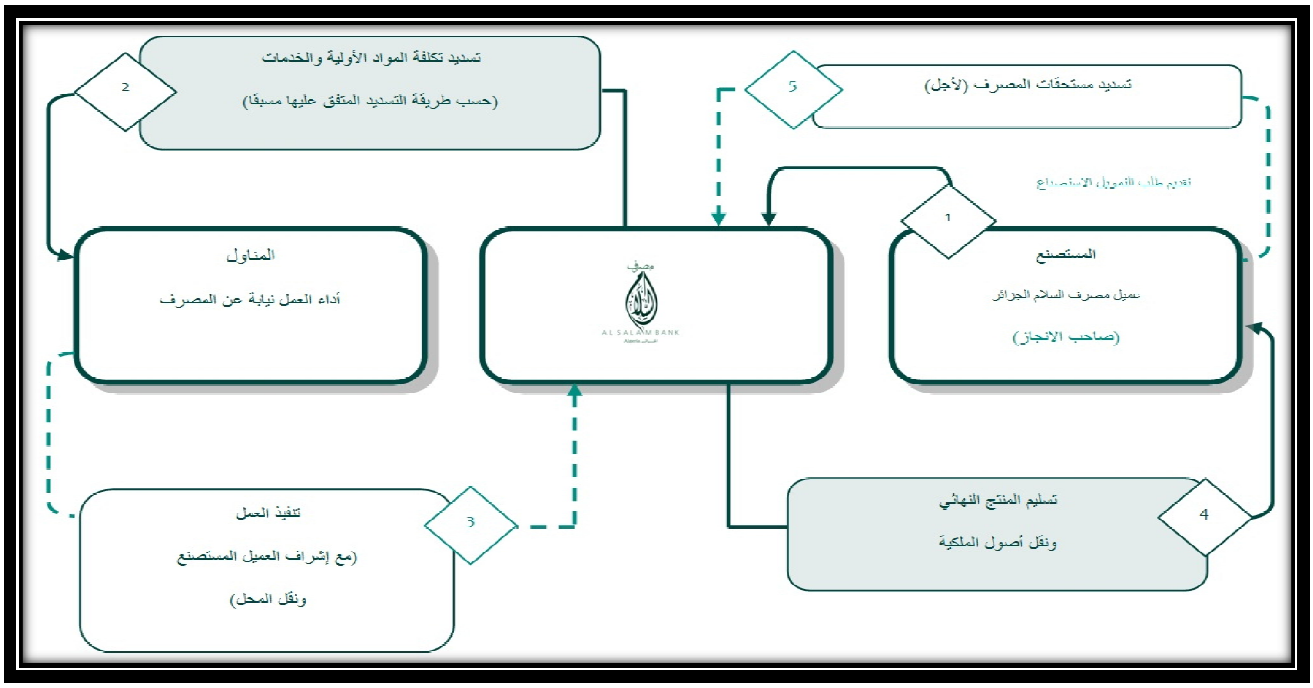

المصدر: السلام، الجزائر.

3- صيغ التمويل قصير الأجل:

- **المرابحة:** تعتبر صيغة المرابحة نوعاً من بيوع الأمانة التي تقوم على أساس رأس المال، بمعنى أن المشتري فيها يأتمن البائع في إعلامه برأس مال المبيع، وهو أحد أهم شروط عقد المرابحة، سواء أبرم بين طرفين ويسمى عقد مرابحة بسيطة أو بين ثلاثة أطراف فيصبح عقد مرابحة مركبة بحيث أن:

- **عقد المرابحة البسيطة:** عقد يتم مباشرة بين العميل والمصرف الإسلامي الذي يكون مالكاً للسلعة محل العقد، بحيث تشترى بناءاً على دراسته لأحوال السوق.

- **عقد المرابحة المركبة:** وتسمى أيضاً بالمرابحة للآمر بالشراء وهي عقد يلتزم من خلاله العميل بشراء السلعة من المصرف الإسلامي الذي يقوم بشرائها نقداً من طرف ثالث بناءا على طلب العميل وبالمواصفات المتفق عليها.(عبد الرزاق،1998،ص .514-515)

والشكل التالي يوضح سير عملية عقد المرابحة في بنك السلام الإسلامي بالجزائر:

الشكل رقم 11: عقد المرابحة في بنك السلام.

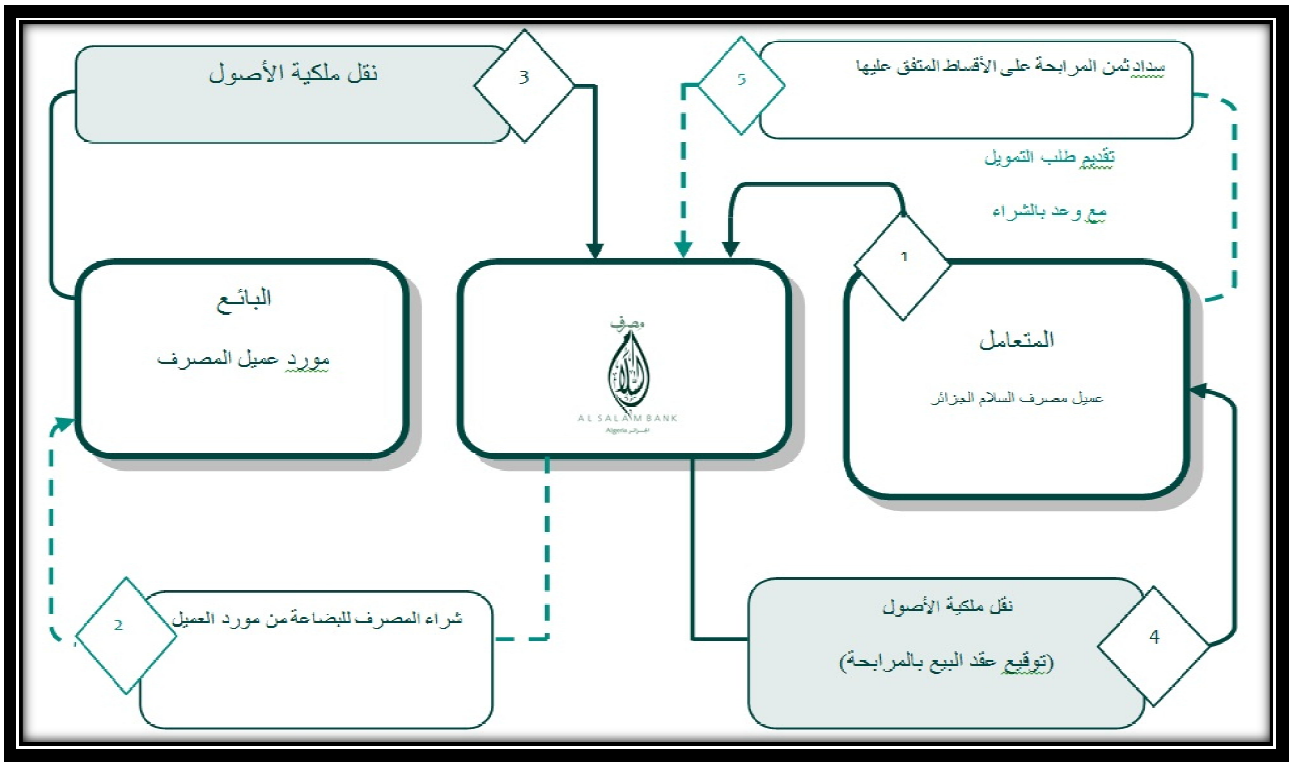

المصدر: السلام، الجزائر.

- **البيع بالسلم:** يعتبر السلم عملية مبادلة ثمن بمبيع، والثمن عاجل أو مقدم، والمبيع آجلاًومؤجل، فالسلم عقد بيع يقوم على تسليم ثمن السلعة (رأس مال السلم) من المشتري(رب السلم) عند إبرام العقد، على أن يتم تسليم السلعة من قبل البائع في أجل معلوم، بحيث تكون وفق المواصفات المحددة. (محمد عبد الحليم،2004،ص.14)

ويتم التمييز بين أربعة أنواع لعقود السلم ندرجها فيما يلي:

- **بيع السلم البسيط:**يقوم المصرف بموجبه بتقديم رأس مال السلم عاجلاً ، واستلام المسلم فيه آجلا في موعد يتفق عليه الطرفان، يتم التعامل بهذه الصيغة من التمويل مع التجار والمزارعين والصناعيين والمقاولين والحرفيين.

- **بيع السلم الموازي:** يقوم فيه المصرف بشراء كمية من السلعة موصوفة بتسليم مستقبلي، ثم يقوم بعد ذلك ببيع كمية مماثلة من السلعة نفسها أيضاً وبنفس موعد التسليم، فيتمكن من تحقيق ربح يتمثل في الفرق بين السعرين وقت الشراء ووقت البيع.(غسان محمود،2002،ص179)

- **بيع السلم بالتقسيط:** يتم فيه الاتفاق على تسليم كل من المسلم فيه ورأس مال السلم بأقساط أو دفعات، حيث يسلم المصرف دفعة معينة من الثمن على أن يتسلم لاحقاً ما يقابلها من سلعة، ثم يسلم دفعة أخرى من ويتسلم ما يقابلها لاحقاً، ويستمر البيع حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين.

- **سلم السندات:** يمكن للمصرف عن طريق شركات تابعة له طرح سندات سلم ويقوم بالشراء على أساس السلم بالجملة ثم البيع بطريق السلم الموازي في صفقات متلاحقة مجزأة بأسعار ترتفع تدريجياً عند اقتراب موعد التسليم، واستلام البضاعة.

والشكل التالي يوضح كيفية سير عقد السلم في بنك السلام الإسلامي بالجزائر:

الشكل رقم12 : عقد السلم في بنك السلام.

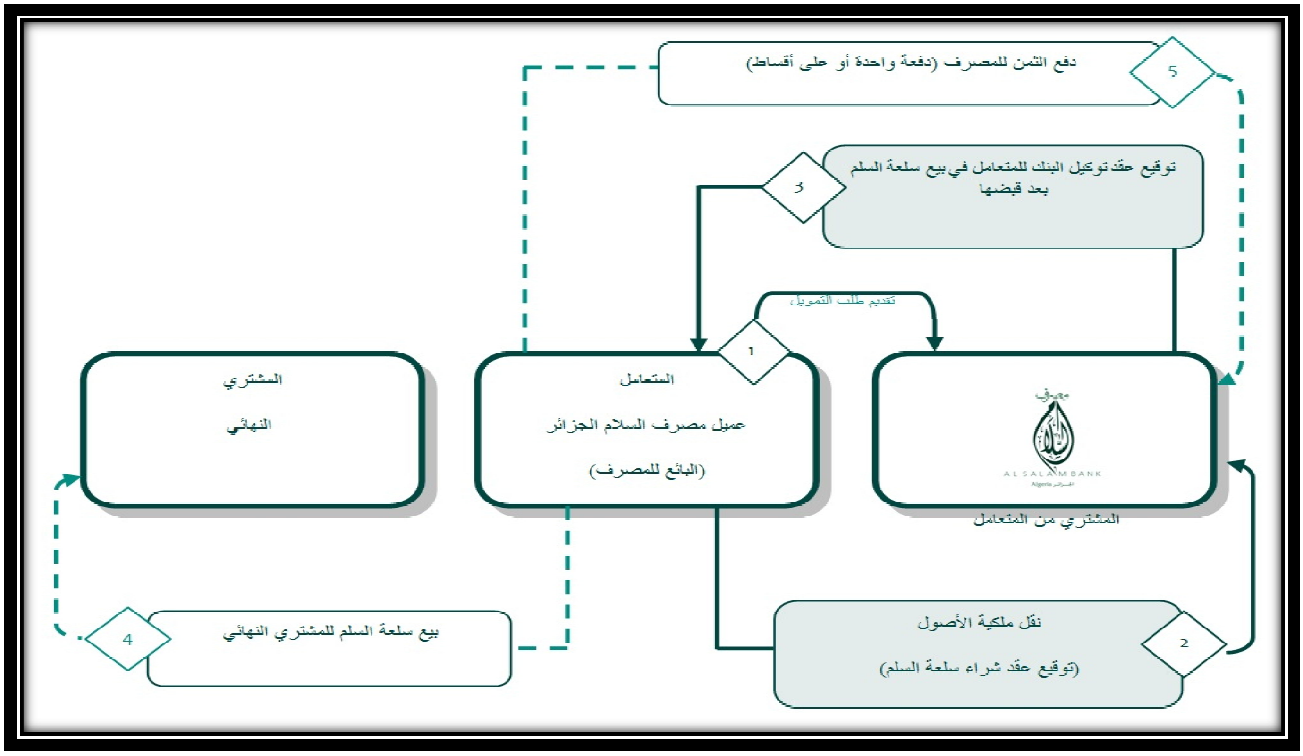

المصدر: السلام، الجزائر.

- **القرض الحسن:** يعرف القرض الحسن على أنه عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.

فالقرض الحسن عقد يختلف عن القرض الربوي الذي تمنحه البنوك التقليدية للمقترضين، إذ يحصل من خلاله طالب التمويل على مبلغ من المصرف الإسلامي على أن يرده أو يرد ما يماثله دون أن يمنح زيادة لأنها تعتبر من الربا المنهي

عنه، غير أنه يجوز للمصرف أن يأخذ مقابلا عن التكاليف الإدارية الفعلية شرط أن لا تكون نسبة من أصل القرض أو زيادة مقابل الأجل.(محمود عبد الكريم،2007، ص.116-117).

المطلب الثالث: النظريات المفسرة:

نتوقع من نظرية البنوك الإسلامية على أن التمويلبصيغ المضاربة والمشاركة، المرابحة، الإجارة ستعزز في تمويل المؤسسات، ونقوم بتناول النظريات والمقاربات التي فسرت بين المفهومين (البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وهي كالتالي:

نظرية القروض الإسلامية والتجارية:

في هذا المجال الذي يعتبر سلوك للنظام المصرفي المتطور منذ إنشائه، والذي يستمد أسس معاملاته حسب تقاليد الانجلو ساكسونيةبأفكار ادم سميثوالتي تفرعت إلى ثلاثة محاور في معاملاتها وتتلخص في الربحية والسيولة وألامان، ومن مقوماتها وجب توفير السيولة كمطلب أساسي لتحقيق الأرباح بهدف مواصلة النشاط والتوسع، وكما هو معلوم أن مواردالمؤسسات المصرفية في معظمها ودائع جارية مما يحتم أن تكون قروضها قصيرة الآجال(سيدالهواري، 1998)،ومن الإجباري وجود هنا مؤسسات مصرفية أو البنوك المركزية تقوم بمراقبة وسلامة قرارات وإجراءات القروض، أما في حالة القرض أصبح سلع ملموسة فانهلا يمثل حماية للبنك، ومن الواضح أن هذه لبنوك لا تتعامل مع المستهلكين المشكوك فيهم وبتالي حرمانهم من القروض.(مصطفرشديشيحة، 1998).

نظرية التبديل ::Théoried'échange

عدم نجاعة القروض الإسلامية كانت محل انتقادات الخبراء والمختصين في حجة عدم مسايرتها للثورة الصناعية والتطور التكنولوجي، وعليه تم طرح فكرة جديدة أطلق عليها نظرية التبديل(طارقعبدالعال،2001.) والتي تعتمد على توسيع دائرة التوظيف ليتطور إلمتوسط أو طويل المدى، والإبقاء على نظام المعاملات لقروض تجارية في مجال الاستثمار في السوق، تدعيم محفظة الأوراق المالية لكون التنويع ضروري وهذه المعاملات يمكن أن تعطي مرونة التحويل والتبديل والقدرة على بيع الأوراقفي المقابل يمكن أن تعترض اخلالات في حالة الأزمات ' حيث يلجأ المتعاملين لسحب الودائع بكثافة ' الأمر الذي يجعل المؤسسة المصرفية تعجز على صرف المبالغ المطلوبة تصاحبها عدم قدرتها على بيع الأوراق المالية لكون العرض يفوق الطلب ' وكذا ارتباط البنوك بالمشاريع الصناعية قد يلحقها خسائر فادحة..بوشيخيبوحوص.2001).

نظرية الدخل المتوقع :Théorie du revenu estimer:

بالاعتماد على مبدأ تبني البنوك الإسلامية والتجارية للقروض طويلة الأجل، التعامل المباشر مع أرباب العمل والمستثمرين والمستهلكين على حد السواء، هذا المنهج ينتقد النظريتين السالفتين الذكر بحجة عدم وجود ضمانات للسداد في الآجال المحددة(عبدالمعطي، 1999) خاصة ما تعلق بتجارة السلع وهو ما يخلق تذبذب في استمرارية تدفق السيولة، حيث نجد في هذا النظام الدراسة المتوصل إليها من قبل البنك وتقدير المورد الربحي فان كان كافيا لخدمة الدين فالعائق في الإقراض الطويل المدى أو القصير وبلا تفاضلية في القرض بين صفة المتعامل مادام يحقق جدوى ربحية، وخاصة المعاملات بين المنتج والمستهلك والتي تعود بمداخلي دائمة ومضمونة للمؤسسة المصرفية.(بوشيخيبوحوص.2001).

نظرية إدارةالخصوم :théorie de gestion des passives:

نظام حديث تم تجسيده، لتشجيع البنوكالإسلامية والتجارية على تدعيم مواردها المالية(مصطفرشدي.1998،)فهي تمكن البنك الحصول على موارد مالية من مصادر خارجية (إصدار سندات) فضلاعن الأصول في تقديم الائتمان وتمكن البنك من شراء ما يحتاجه من سيولة كالاقتراض من البنوك والأموال العمومية، إصدار شهادات إيداع أو ادخار بغية حل أزمة السيولة لتحقيق أرباح، على هذا النظام اعتمدت بنوك متخصصة في القطاعات الصناعية، الفلاحة وعقارية والتجارة الخارجية، مؤخرا ساد نموذج إدارة الخصوم والأصول مشتركا الذي توسع نشاطها ليشمل كل المجالات بغية الحصول على أموال من مصادر متعددة، واستثمارها في مختلف النشاطات لتحقيق التنمية، وتحول البنوك التجارية إلى النظام الشمولي لمسايرة المتغيرات بكفاءة في السوق النقدية والمالية، تقديم كل أنواع الخدمات المالية والمصرفية، الاحتفاظ بأسهم الشركات والمؤسسات كاستثمارات، تبني كل ماهوعصري من شأنه أن يحقق منافسة المؤسسات غير المصرفية، تلبية حاجيات ورغبات المتعاملين بما يساير مفهوم العولمة المالية وتطور السوق النقدية والمالية الدولية، كما تعدى نظام المعاملة إلى امتلاك أسهم محتفظ بها كاستثمارات أو للبيع، وكذا بطاقات الائتمان ومنتجات توريق الديون للدول النامية وكذا منتجات التأمين (حياة، حوادث أو حرائق..الخ)Rose, Peter..1999.

المبحث الخامس: صياغة الفرضيات وإعداد النموذج النظري للدراسة

يتكون هذا المبحث من الفرضيات التي تم صياغتها بعد تحديد إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، والنموذج النظري الدراسة الذي يعد بمثابة بنية أساسية للدراسة متكونة من مغيرين أساسين (متغير مستقل، ومتغير تابع) يوضح العلاقة وترابطات بينهما، وبالتالي تهدف الدراسة لتناول مساهمة رأس المال البشري في نجاح المؤسسات الناشئة الجزائرية ميدان الدراسة، وقسم النموذج النظري إلى أبعاد رئيسية وكل بعد تحته أبعاد فرعية، وأيضا تم تطرق إلى الخريطة الذهنية التي تناولت كل مفاهيم وأبعاد النظريةمتعلقة بالموضوع الدراسة.

المطلب الأول:العلاقة بين المتغيرات

العلاقة صيغ البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

علاقة المضاربة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

سعت السلطات الجزائرية لتفعيل سوق القيم النقدية حتى يتسنى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من تمويل بصيغة المضاربة وذلك اعتمادا في تمويل مشاريعها، (أسمهان يعيش تمام. 2015.)

علاقة المشاركة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن الهدف من استحداث رأس المال الاستثماري يعود بالأساس للمشاركةفي تدعيم رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون في حاجة للأموال خاصة عند تأسيس شركاتها فان هذا المشروع قوانين شركة المال الاستثماري يعود من طرف وزارة المالية.(أسمهان يعيش تمام. 2015.)

علاقة المرابحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

قامت السلطات المصرفية بتسهيل عمليات القروض وتمويل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبب راجع إلى لاكتفاء بطلبات والمساهمة في التنمية الاقتصادية أسمهان يعيش تمام. 2015.)

علاقة الإجارة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في البداية سنة 2000 تم إنشاء شركتين التي تعتمد على الإيجارالإسلامي نظرا لما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مخاطر وصعوبات في تمويلها الاستثماري، مساعدة المؤسسات ذات النمو الواسع وذات الأرباح المرتفعة، وجود

بدائل تمويلية في حالة عدم قدرة المؤسسة على إصدارأسهموطرحها للاكتتاب في حالة ضعف السوق.(أسمهان يعيش تمام. 2015.)

المطلب الثاني : إعداد الخريطة الذهنية للدراسة النظرية

تعد الخريطة الذهنية بمثابة أسلوب يستخدم لترجمة ما في العقل من أفكار إلى صورية بصرية، يسمح بتنظيم وفهم المعلومات بشكل أسرع وأفضل، ويتم من خلالها تمثيل البيانات والمعلومات بطرق غير خطية باستخدامالخطوط والرموز والأشكال والصور لربط الأفكار والعلاقات بهدف إعادة تنظيم المعرفة بطريقة إبداعية(بلواضح، 2021). و في هذا المطلب نتطرق إلى الخريطة الذهنية للدراسة النظرية التي تتناول مختلف الأبعاد النظرية والعملية الشاملة لمتغيرات الدراسة المستقلة البنوك الإسلامية والتابعة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) التي تم التطرق إليها في الدراسات السابقة، وهي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل الرقم (13): يمثل الخريطة الذهنية للدراسة النظرية

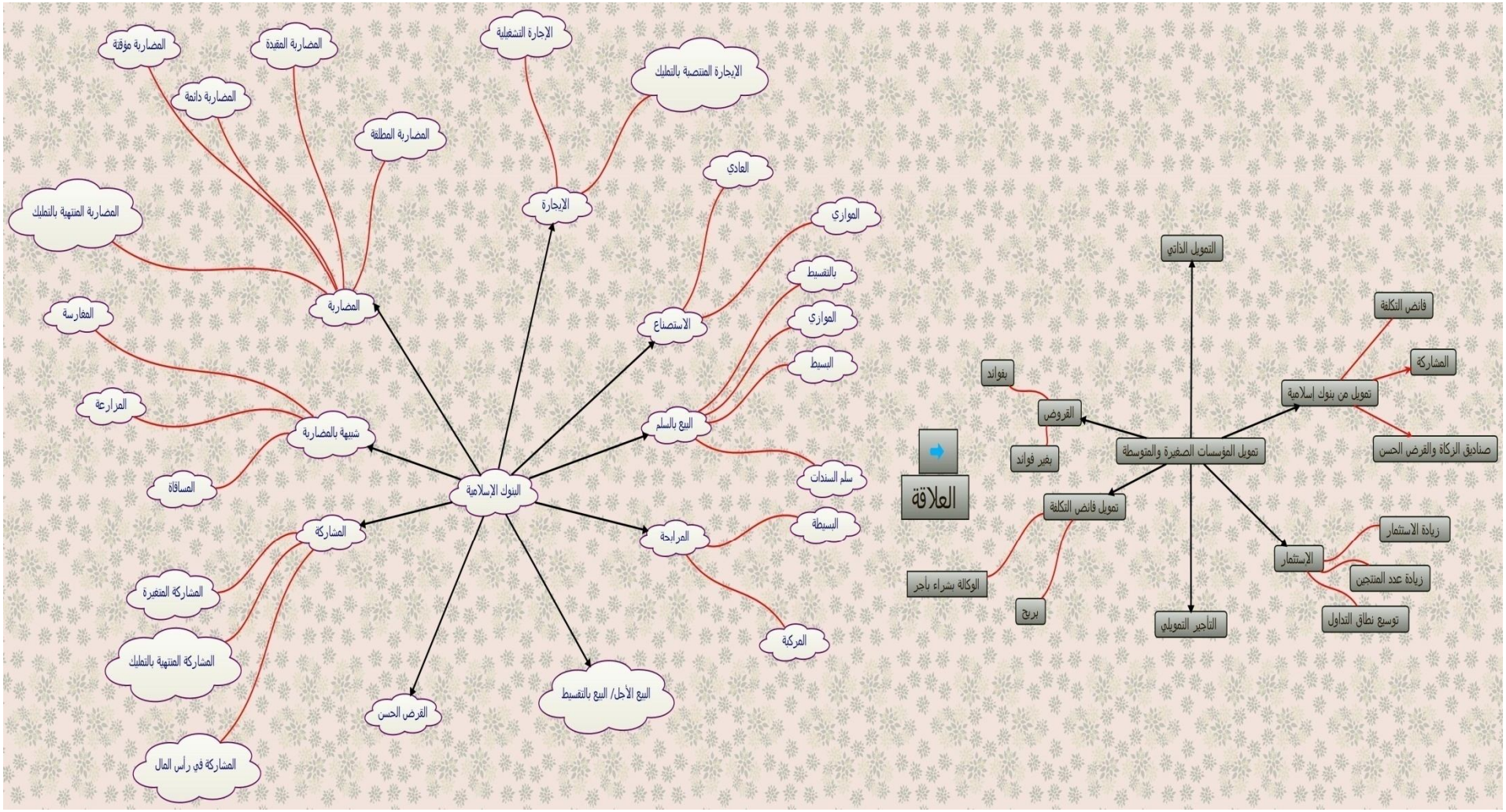

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج XMind 8

المطلب الثالث:صياغة الفرضيات

- **صياغة الفرضيات**

في هذا المطلب سيتم صياغة الفرضيات التي تبنى عليها الدراسة من خلال مراجعة الدراسات السابقة وتدعيمها بالنظريات والمقاربات التي استندت عليها الدراسة، وسنقسمها إلى أربعة فرضيات، وهي على النحو الآتي:

أولا: صياغة الفرضية الأولى

تم صياغة الفرضية الأولى على نحو التالي:

✓ **الفرضية الأولى:**

و تعرف المضاربة على أنها شركة في الربح بمال من جانب وهو جانب صاحب المال ولو متعددا، وعمل من جانب آخر وهو جانب المضاربة.

فأسلوب المضاربة يتم باشتراك بين طرفين، حيث يقوم أحدهما بدفع المال، والعمل يكون على الآخر، أي العمل على التوليف بين مدخلين إنتاجيين رأس المال والعمل لإقامة مشاريع اقتصادية.(شوقي إسماعيل ،1977)

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي حالة التمويل بالمضاربة يصبح المصرف الممول وصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة شريكان بحيث يقدم المصرف ماله وصاحب المشروع عمله وخبرته ويكافئ صاحب المشروع على عمله بان يحصل على نصيب من الأرباح (إن تحققت) وفق نسب محددة مسبقا.

: تساهم المضاربة ايجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عينة من بنوك ولاية المسيلة.

ثانيا: صياغة الفرضية..

تم صياغة الفرضية الثانية على نحو التالي:

✓ **الفرضية الثانية:**

يعتبر التمويل بالمشاركة أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية "وهي تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما متملكا

حصة في رأس المال بصفته ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الأرباح، وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال " (هيئة المحاسبة والمراجعة : 1421-2000)

يمكن القول إن صيغة المشاركة وما يتفرع عنها من صور تطبيقية تعتبر أسلوبا تمويليا ناجحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكلفة بحيث لا يشكل أي عبء مادي على كامل أصحاب هذه المؤسسات. فالمشاركة بين المصرف وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفروقوفالمصرفإلى جانبها. مراجعا خططها ومعطيا مشورته لها من خلال الدراسات الاقتصادية والتحليلية لمشروعات ذلك القطاع. مما يزيد من قلة قدرتها على النمو والتقدم.كما إن مساهمة صاحب المنشاة في حصة من التمويل تجعله حريصا على نجاح المؤسسة. إضافة إلى إمكانية زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثانية: تساهم المشاركة ايجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عينة من بنوك ولاية المسيلة

ثالثا: صياغة الفرضية الثالثة

تم صياغة الفرضية الثالثة على نحو التالي:

✓ **الفرضية الثالثة:**

يعرف بيع المرابحة بأنه " البيع بالثمن المشترى به أو تكلفتها على المشترى مع زيادة ربح معلوم يكون في الغالب نسبة مئوية من ثمن الشراء أو التكلفة ".(محمد كمال عطية : 1409-1989)

وصيغة المرابحة شائعة الاستعمال من طرف البنوك الإسلامية وحسب إحصائيات منشورة للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة 1996 حول 166 بنك ومؤسسة مالية إسلامية، وجد أن معدل تطبيق المرابحة يقدر بـ 40.30% من مجموع التمويلات المقدمة، بينما لا يتعدى استعمال المضاربة نسبة 8 % وذلك بفضل الأهمية البالغة التي تلعبها المرابحة في التنمية، وكذلك هي من الصيغ قصيرة الأجل ذات الربح المضمون بخلاف صيغ أخرى..

وفرت هذه الصيغة للمصارف الإسلاميةوسيلةتمويلية تمكنها من الوقوف أمام البنوك التقليدية في تمويل قصير الأجل الخاصة في تمويل المخزونان. حيث أن هذه الصيغة قد سدت احتياجات التجار والصناع الذين لا يرغبون في الدخولمع المصارف في المشاركة بكل ماتستلزمه من كشف للإسرار

ويمكن إنتستفيدالبنوكالإسلامية من هذهالصيغةالتمويلية في تلبية احتياجاتالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وان تسديد ثمن السلعة مع هامش ربح المصرف يكون غالبا بالتقسيط

الفرضية الثالثة تساهم المرابحة ايجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عينة من بنوك ولاية المسيلة.

رابعا: صياغة الفرضية الرابعة

ولهذا تم صياغة الفرضية الرابعة على نحو التالي:

✓ **الفرضية الرابعة:**

ومعناه " أن يستأجر شخصا شيئا معينا، لا يستطيع الحصول عليها، أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك نظير أجر معلوم يقدمه لصاحب الشيء "

والتأجير يكتسي أهمية بالغة خاصة بما يوفره من سيولة مستمرة من خلال تسديد أقساط الإيجار، ويعتبر وسيلة مضمونة للتدفقات النقدية للبنوك الإسلامية، كما أنه يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاقتناء معدات حديثة ليس لها القدرة على شرائها.(محمد بوجلال،1990)

يطلب صاحب المؤسسةالصغيرة والمتوسطة من البنك الإسلامي شراء أصل يتمثل في إحدىالمعدات التييحتاج إليها. بعد أن يقدمللبنك كافة البيانات المتعلقةبذلكالأصل من مواصفات وسعره ومصدره(المورد).ثم يقوم البنك بشرائه وتأجيره لصاحب المؤسسة لمدة تستغرق عادة مدة حياة الأصل الافتراضية أو الضريبية ويكونذلك بعقد إيجارفقطدونإشارة فيه إلى بيعالأصل في نهاية المدة. وعند استيفاءجميع الأقساط يتم إبرامعقد أخر بينالمستأجر والبنك على هبة هذا الأصلأو شرائه بسعر رمزيويعتبر الإيجار صيغة مثلى لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج في بدايةنشأتها إلى شراءأصول ثابتة. مععدم توفر ثمنها لدى صاحب المؤسسة عادة.

الفرضية الرابعة تساهم الايجارة ايجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عينة من بنوك ولاية المسيلة.

المطلب الرابع: إعداد النموذج النظري للدراسة

تم بناء نموذج النظري للدراسة بالاعتماد على الصيغ التمويلية المتطرق لها ومراجعة الدراسات السابقة، ومن أجل معرفة مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة العلاقة بين المتغيرين ومنه تم تكوين نموذج يتشكل من متغيرين، أولهما مستقل متمثل في البنوك الإسلامية.والذي ينقسم إلى أربع صيغ رئيسية هي: المضاربة، المرابحة، المشاركة، الإجارة، أما المتغير الثاني فيتمثل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي بدوره ينقسم إلى مؤشرين هما:التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة.، ويتم توضيح شكل النموذج النظري للدراسة على النحو الآتي:

الشكل رقم14: نموذج النظري للدراسة

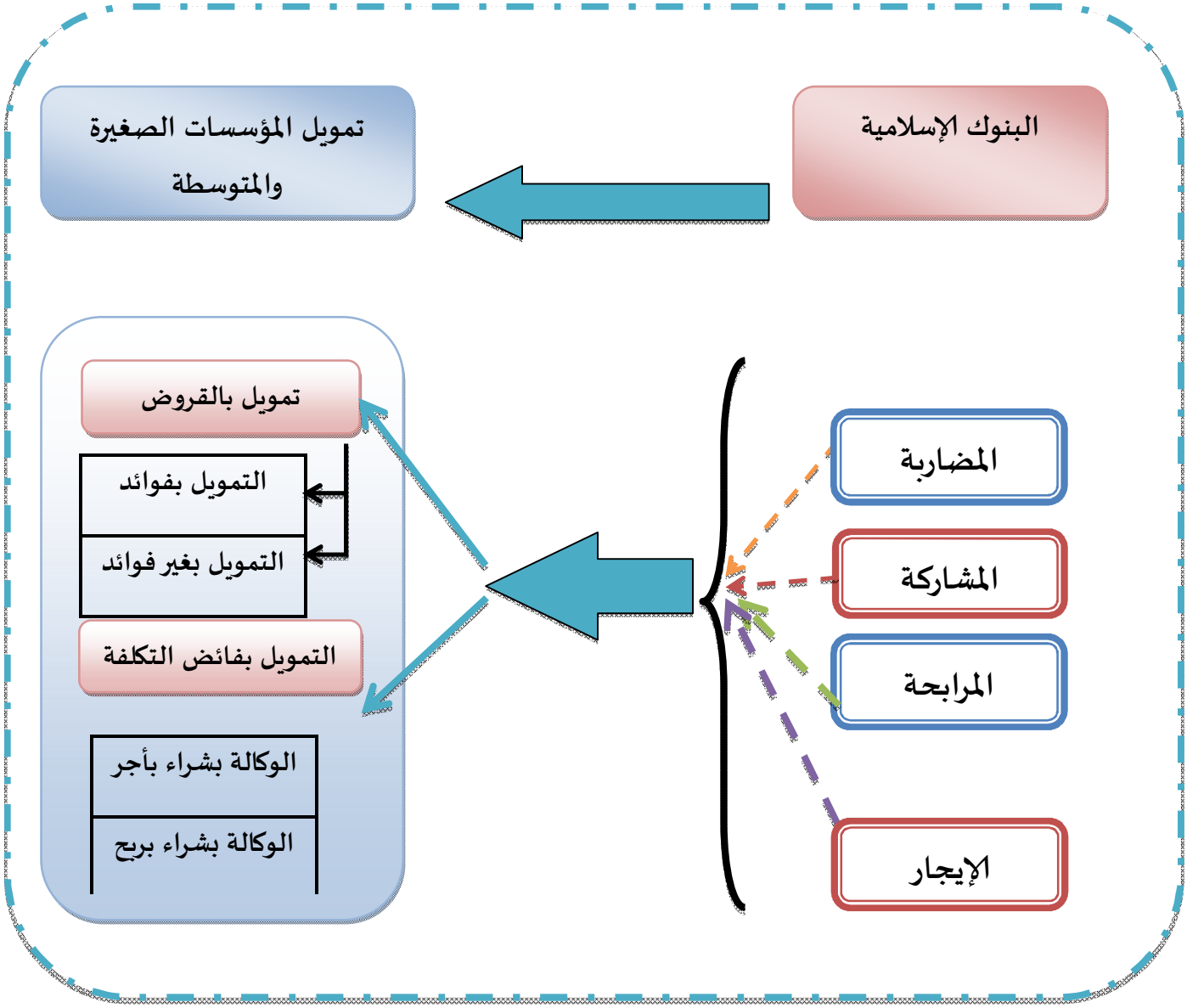

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الشكل النموذج النظري للدراسة أعلاه يتضح بأن هذه الدراسة تهدف إلى تبيان العلاقة التي تجمع ما بين البنوك الإسلامية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر معرفة صيغالمعاملات للبنوك الإسلامية والتي ترتكز في :(المضاربة، المشاركة، المرابحة، الإجارة.) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة)؛ بحيث قمنا بتجميع الدراسات وتحليل النظريات والأبحاث المتعلقة بالبنوك الإسلامية في آليات وكيفيات التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد أهم الصيغ العملية، ومن خلال ما تم التوصل إليه في نتائجالدراسة للبنوك التي تمت التقرب منها، فقد تم تأكد آلية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على صيغتين لتمويلها وهي كالتالي:التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفةالتي ستكون في الإطار الميداني، على غير صيغ أخرى موضحة في الشكل الخريطة الذهنية للدراسة النظرية، نظرا للأسباب التالية:

- لاستكمال الجوانب الأساسية والثانوية للدراسة الميدانية وكذا العراقيل المواجهةالبنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطلب منا الاعتماد على الدراسات السابقة.
- الاستفادة من الدراسات الأجنبية والعربية الإسلاميةفي مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نتائج دراسات الباحثين والخبراء والاقتراحات المقدمة في الدول العربية الإسلامية.
- رغم وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يسيطر عليها القطاع الخاصالذي يفتقر للخبرة العلمية، واليد المؤهلة بسبب التكلفة العالية يلجا الخواص إلى تسيير نشاط مؤسساتهم من طرف مستخدمين ممارسين عن طريق المداومة، لذا تعذر علينا استغلال أفكار علمية ميدانية.
- نظرا لطبيعة الدراسة الاستكشافية تم تحديد الصيغ بشكل أولي ومن ثم نحاول استخراج عوامل تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة الإطار الميداني.

خلاصة الفصل النظري

لما سبق ذكره ومن خلال الإطار النظري الذي تناول موضوع مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن القول بأن المفهوم العام لإنشاء وعمل المؤسسات المصرفية التي تتقيد في تعاملاتها حسب مبادئ الشريعة الإسلامية، لم يتحدد من بحث إلى آخروبيقى اجتهاد الخبراء والباحثين في تحديد صيغة شاملة، لم ترقى إلى تعريف دقيق لمفهوم هذا النظام، ويمكن القول عنها أنها مؤسسات مالية تقوم على جمع الموارد المالية وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتم التطرق إلى أهم الخصائص التي وجدت من اجلها من قبل الباحثين، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةتم تعريفها حسب المفاهيم الإقليمية السائدة لكل منطقة من المعمورة، هذه التعاريف المتعددة المستنبطة من أفكار الخبراء والباحثين والتي تعتمد على التجارب الواقعية المجسدة على ارض الواقع، إذ لم يتم التوافق بإجماععلى تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليه يمكن نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي لبنة أساسية يعتمد عليهالبناء قاعدة اقتصادية متينة تمكن من تحقيق الاكتفاء المحلي ودفع عجلة التنمية التي تعود بالفائدة للصالح العام والخاص.

ومن خلال دراسة النظريةالسابقة للبنوك والمصارف الإسلامية نستنتج أن هذه البنوك تعترضها عديد المخاطر في معاملاتهاكباقي المصارف التقليديةالاخرى مهما كان نظامها وتوجهها، البنوك الاسلامية تعتمد اعتمادا كليا في نشاطها على تحقيق الاهداف التي انشاة من اجلها بعيدة عن كل المعاملات والتعاملات الربوية سواءافي عمليات الادخار او الاستثمار وتبقى استمراريتها مرهونة على الارباح التي تحققها من خلال استثماراتها المختلفة.

اما بنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةالتي تعتبر اللبنة الاولى في بناء اقتصادي وتحقيق تنمية اجتماعية، بات من الضروري اعتماد نظام تصنيفي لها من حيث الاهمية على المدى الاستراتيجي وافاقها المستقبليةوانتاجها، وللجدوى من نجاعتها واستمراريتها بات من الحتميالتنبئ بكافة النتائج المحتملة وبتالي تذليل العقبات والعراقيل الواردة والمحتملة.

تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستحداثها او توسيع نشاطها وتجديد وسائلها الى تمويل مادي تعجز مقدراتها على تحقيق اهدافها، وعليه بات من الحتمي اللجوء الى الهيئات المالية المعتمدة والناشطة للتعامل معها وفق ما تمليه الضرورة المطبقة في نظامي المؤسستين المتعاقدتين، المصارف الاسلامية التي تتخذ بعض الصيغ في معاملاتها البعيدة عن النظام الربوي كما تعود عليها بالفائدة مقابل استثمارها، في المقابل قد تتوافق هذه العروض مع ماتصبو اليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق اهدافها.

وفي الأخير تم الإشارة أيضا إلى العلاقة بين المتغيرات التي حاولنا من خلالهافهم كيفية مساهمة الصيغ التمويلية للبنوكالإسلامية(تمويل بصيغة المضاربة، التمويل بصيغة المشاركة، التمويل بصيغة المرابحة، والتمويل بصيغة الإجارة) الذي يعد المتغير الثابتفي تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتغير المستقل، لهذه الدراسة، والنظريات التي شرحنا فيها مدى نجاح هذه الصيغ التمويلية للمؤسسات الصغيرة ولمتوسطة حيث إستنادنا على الخريطة الذهنية التي بينت تلك العلاقة في نجاح هذه المؤسساتومنه تم صياغة فرضيات الدراسة الذي نتم من خلاله محاولة تثبيت صحة هذه الفرضيات في الفصل الثاني ألا وهوالميداني لتأكيد صحتها أو رفضها، وفي الأخير تم بناء نموذج نظري لاختباره والخروج بالنموذج الميداني الذي يجيب عن إشكالية هذه الدراسة.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لعينة من البنوك الإسلامية في ولاية المسيلة

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لعينة من البنوك الإسلامية في ولاية المسيلة

تمهيد

بعد تناولنا في الفصل السابق الإطار النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في البنوك الإسلامية(المضاربة , المشاركة ,المرابحة ,الإجارة) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض , التمويل بفائض التكلفة)، سنتجه في هذا الفصل لإعداد الإطار الميداني، والتي تمت فمجموعة من البنوك الإسلامية والتجارية.، ومن أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها تم اللجوء إلى أسلوب المقابلة نصف الموجهة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة، وتحليلها باستخدام التحليل التقليدي للمقابلة وبرنامج التحليلي الكيفي (NVIVO) للخروج بمساهمات ميدانية تفيد المؤسسات ميدان الدراسة.

و بناء مما سبق،سيتم تقسيمهذ الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي :

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة؛

المبحث الثاني: تحليل المقابلات في البنوك الإسلامية في ولاية المسيلةميدان الدراسة؛

المبحث الثالث: تحليل مقابلات الدراسة الميدانية واختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

يمثل هذا المبحث الإطار المنهجي للدراسة الميدانية التي تم فيه أولا تطرق إلى المنهج الكيفي وتوضيح أسباب التوجه نحو أسلوب دراسة الحالة الكيفية، وتم أيضا تحديد مجتمع الدراسة وعينتها مع شرح المبررات اختيار الحقيقية، وتناول أدوات التحليل الكيفي، وثم معرفة خطوات الدراسة الميدانية، وفي الأخير تناول التحليل التقليدي للمقابلة برنامج التحليل الكيفي(NVIVO).

المطلب الأول: منهج الدراسة

اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الكيفي (النوعي) بمختلف طرقه وأدواته باعتباره ضروري في الدراسات والبحوث من اجل فهم عميق ودقيق لمنهج الظاهرة الاجتماعية والإنسانية المدروسة لاستقراء الواقع الراهن والتنبؤللاحتمالات الواردة أو المترتبة عليه مستقبلا، كما يعتمد على دراسة مبدأ الفكر للتنمية البشرية وتأهيلها لحسن سير المخطط بنجاعته في المنظور المتوسط والبعيد، كما يعتمد تجسيد الفكرة على الملاحظة (المباشرة، غير المباشرة،والمشاركة) والمقابلة هذه الأخيرة تكون كيفياتها وأدائها (موجهة، غير موجهة، نصف موجهة، الحرة، المعمقة) ولاكتساب معارف واقعية تم تدعيم الفكر النظري ب مقابلات عملية لإطارات مهنية مختصة (فردية، جماعية)، وكخلاصة للنتائج المبذولة في إعداد هذه الدراسة تم الاعتماد على منهاج تساؤلات : كيفولماذا وأيلاستفاء الدراسة كافة الجوانب من إعدادات وإمكانيات والنتائج المتوخاة منها.**(بلواضح، 2021،)**. وعليه في هذا المطلب سنعرض أسلوب دراسة الحالة الكيفية وأسباب اختياره.

1. **دراسة الحالة الكيفية:**، هذا الأسلوب ضروري لانجاز بحوث علمية في هذا الميدان وتطلب التعمق في أربع معاييرنلخصها كما يلي : (عمرون. 2018)
   - **طبيعة البيانات:** في حالة عدم توفر البيانات الكمية مما يفرض على الباحثإلى اللجوء لإجراء دراسة حالة أو مقابلة.

- **طبيعة الفرضية:**في حالة عدم التعبير عن الفرضيةبقيمة محددة وتسجيل التباين في مستوى المتغيرات يفرض علينا اعتماد على إستراتيجية دراسة حالة، وفي هذه الدراسة تم صياغة الفرضية من أجل إجابة من شانها أن تطرح بيانات.
- **طبيعة المتغير التابع:**في حالة وجود ترابط بين عدد من متغيرات التابعة (تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.) فان الدراسة تكون شاملة بجميع عناصرها وهذا غالبا ما يكون مرتبط بجميع جوانبه، أما في حالة وجود متغير جديد فانه يمكن دراسة العنصر على انفراد.
- **طبيعة وعدد المتغيرات المستقلة:**هذه الدراسة تشمل العديد من المتغيرات المستقلة (البنوك الإسلامية) المعقدة؛ حيث يسعى الباحث لتبسيطها والحفاظ على أجزائها الرئيسية وفي حالة وجود إشكال يتم تحليل المسالة بدراسة العناصر التي يتوقع منها اخلالات. (عمرون.2018)

2.أسباب اختيار دراسة الحالة الكيفية:تم اللجوء إلى دراسة الحالة الكيفية (النوعية) نظرا للأسباب التالية:

- بالرغم من مرور أكثر من عقدين من تجسيد فكرة التمويل بالنظام الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتعتبر المؤسسات المستحدثة بالولاية والممولة من مختلف المصارف بهذا النظام جاءت متأخرة نسبيا مقارنة بباقي الولايات، إلا أن الأبحاث والدراسات المعتمدة على تجسيد هذا النظام تبقى غير كافيةيمكن الاعتماد عليها كمرجع في البحث العلمي وتكوين مورد بشري بكفاءة علمية مستمدة من الميدان.
- فرضيات الدراسة تفرض الإجابة عن كل التساؤلاتالمحتملة والمتوقعة بصيغة كيف؟
- وجود تداخل وارتباط شديد بين متغيرات التابعة للدراسة.
- محاولة الوصول إلى النتائج الايجابية التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، وكذا تطور الصناديق الإسلامية من الأرباح المحققة والأهداف المسطرة مستقبلا في إطار أفاق ومتطلبات المجتمع.
- إيجاد صيغ ناجعة للبحث باعتماد عينة ممن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصارف الممولة لها بالتركيز على المؤسسات التي حققت النتائج المرجوة منها تترجم في البحث.
- محاولة الوقوف ميدانيا على مدى مساهمة البنوك والمؤسسات الإسلامية الممولةفي تأهيل الطاقات المنتجة المؤهلة في الميدان الإداري والعملي.

المطلب الثاني: مجتمع، عينة وأدوات الدراسة

في هذا المطلب سيتم تناول مجتمع الدراسة والعينة المختارة، ثم إلى أدوات جمع البيانات والمعلومات التي اعتمدت عليها الدراسة، وفي الأخير إلى أخلاقيات البحث العلمي.

أولا: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في بعض موظفي البنوك الإسلامية والتجارية التي تعتمد في معاملاتها غير الربوية.،وتم اختيار هذه المؤسسات للأسباب التالية:

- ميول الموضوع لهذه المؤسسات
- سهولة الوصول وإقامة مقابلة مع الموظف دون موعد مسبق
- الإيفاء بالمعلومات المقدمة وحسن التعامل معي

1-تعريف بنك التنمية والفلاحة الجزائري (البدر):

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82-106 الصادر في 11 جمادى الأول 1402 هجري، الموافق ل 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

و بموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000 دج ويعتبر زبونه الشخص الطبيعي والمعنوي.

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70 كلم شرق العاصمة الجزائر، وتتميز المنطقة بسهلها الواسع وبطابعها لفلاحي الريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف.

هو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته،

حيث أصبح عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل.

و نظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك Bank Rsalmanach لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و668 عالميا من أصل 4100 بنك..(موقع ،بنك الفلاحة، 2022)

2-تعريف مصرف السلام –الجزائر :

بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ' ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته.

كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي ' تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 والواقعفي شارع 233 احمد وأكد دالي براهيم الجزائرليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة

إن مصرف السلام – الجزائر يعمل وفقاستراتيجيه واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر ' من حلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخةلدى الشعب الجزائري ' بغية تلبية حاجيات السوق ' والمتعاملين ' والمستثمرين ' وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.(موقع ،بنك السلام، 2022)

3-تعريف بنك الوطني الجزائري :

شركة ذات أسهم يقدر رأس مالها ب 4160000000000 دينار مقرهاحي 01 ماي القصابي 37000 شيكبفارا الجزائر العاصمة ' تأسس هذا البنك في 13 جوان 1966' يقوم بكل النشاطات مصرف الإيداع لاسيما انه يؤمن الخدمة المالية للمجتمعات المهنية للمؤسسات. ويعالج كل العمليات المصرفية ' للصرف والقرض في إطار التشريع وتنظيم المصارف(موقع ،البنك الوطني الجزائري، 2022).

4-بنك البركة الجزائري :

هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص) تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500000000 وبدا بمزاولة نشاطهبصفة فعلية خلال شهر سبتمبر.(موقع الكتروني، بنك البركة، 2022)

5-بنك خليج الجزائر:

وهو بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب قانون الجزائري عام 2004 ' مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة ' وهو شركة تابعة لمجموعةبنك برقان وعضو في واحدة من ابرز مجموعاتالأعمال في منطقة الشرق الأوسط ' وفي شركة مشاريع الكويت (كيبكو) ويعد احد اكبر 3 بنوك خاصة في الجزائر.(موقع الكتروني، بنك الخليج،2022)

ثانيا: عينة الدراسة

و تتألف عينة الدراسة من مجموعة موظفي البنوك الإسلامية الذين يمثلون اطارات (مدراء ومسيري ومؤسس) هذه المؤسسات(، فقد تم الاستعانة بهذه الاطارات لما تملكه من خبرة علمية وممارسة ميدانية في مجال اختصاصهالمعرفة وجهة نظرهم حول دورومدى مساهمةالبنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم إجراء مقابلات معهمشخصياً وشفوياً وكتابياً نظرا لكون طبيعة الدراسة كيفية، فقد كان أسلوب اختيار العينة غير عشوائية بطريق قصديه من خلال الاتصال والتواصل مع أصحاب البنوك الإسلاميةفي ولاية المسيلة؛ حيث كان عددهم 5 موظفين

1-تعريف فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية(بدر)

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.**(موقع ،بنك الفلاحة والتنمية الريفية،** 2022)

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

2-تعريف مصرف السلام:

هو بنك شمولي يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية افتتح هذا الفرع يوم 5 ديسمبر 2019 بحي 361 قطعة الوحدة رقم 2 محل رقم 1 ' والذي يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية وصيغ تمويل موافقة للمبادئ الشريعة

الإسلامية ' الموجهة للمتعاملينسواء أفراد مُهنيين أو شر كات التي تواكب تطلعاتهم وتلبي احتياجاتهم كتمويل السيارات ' التمويل العقاري '..'(موقع ،بنك السلام، 2022)

3-بنك الوطني الجزائري:

عبارةعن وكالة تجاريةتأسست في سنة 1973مقرها الأول في ساحة الشهداء ثم تم نقل مقره إلى الحي الإداري سنة 2003.

4-بنك البركة :

هو أو ل مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص) تم إنشائهفي شهر ديسمبر 2018 مقره في الحي الكاليتوس طريق البرج.(موقع ،بنك البركة، 2022)

5-بنك الخليج : وهو بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب قانون الجزائري، تأسس هذا الفرع في ولاية المسيلة سنة 2016والذي يكون مقره في شارع دبي، وهو شركة تابعة لمجموعةبنك برقان وعضو في واحدة من ابرز مجموعاتالأعمال في منطقة الشرق الأوسط.(موقع الكتروني، بنك الخليج، 2022)

الجدول رقم 04: يمثل عرض عينة من البنوك الإسلامية والتجارية في المسيلةميدان الدراسة

الخبراء	تعريف المؤسسة	النشاط
الموظف الأول:	**بنك الفلاحة والتنمية**	**مكلف بالزبائن**
الموظف الثاني:	**البنك الوطني الجزائري**	**مكلفة بالزبائن**
الموظف الثالث:	**بنك البركة**	**مكلفة بالزبائن**
الموظف الرابع:	**بنك السلام**	**مدير الفرع**
الموظف الخامس:	**بنك خليج الجزائري**	**مستشارة الزبائن**

المصدر: من إعداد الطالب.

ثالثا: أدوات الدراسة

الدراسة الكيفية التي يعتمد عليها الباحث بهدف جمع البيانات والمعطيات المعلومة والمتوقعة اللازمة من أجل التحليل واختبار الفرضيات من المصادر الأولية والثانوية وهي كالتالي:

1. **المصادر الأولية:**مجموع البيانات الأولية التي يستنتجها الباحث بنفسه من عينة ميدانموضوع الدراسة، ومن أدواتها نجد:

- **أداة المقابلة:**

يوجد عدة أنواع وتصنيفات للمقابلة (مقابلة حرة، مقابلة معمقة، مقابلة موجهة ومقابلة نصف موجهة،مقابلة غير موجهة)، وتم الاستعانة في انجازهذا البحث باعتمادعلى أسلوب المقابلة الموجهة مع مجموعة من إطارات البنوك والمؤسسات المصرفية التيلا تعتمد في معاملاتهاعلى النظام الربوي، كون طبيعة الدراسة استكشافية (كيفية ونوعية)استكمالا للدراسات والأطروحات المعدة لتثبيت هذا النظام وسيره في المجتمعات التي يلقى فيها قبول واستحسان الفرد والأنظمة في إطار شرعي، معمقارنةنتائجها السابقة والحالية موضوعالدراسات الأجنبية العالمية والدول العربية التي تطرقت إلى هذا الموضوع.(عمرون ،2018.)

أما الأسباب الأخرى لاختيار أداة المقابلة حسبهي أن نسبة الردود في المقابلة أعلى من نسبة الردود في الاستبيان وهذا السبب راجع إلى عوامل التالية: المقابلة تكون متفاعلة بين الباحث والمستوجب، ومرونة المقابلة في تعديل أسئلة، وتوضيح طبيعة أسئلة حسب الموقف، وأخيرا تعد أحسن وسيلة اتصالية مباشرة مع المستوجب. ويمكن توضيح محاور دليل المقابلة في الجدول الآتي:**(بلواضح ،2021)**

-الملاحظة المباشرة:

أن يكون الباحث مشاهدا للحالة، وذلك بالنظروالاستماع إلى موقف اجتماعي معين دون المشاركة الفعلية فيه، والتي يسايرها في حياته اليومية كما تعد من بين الاهتمامات الفرد بمختلف مستوياته وتطلعاته وتندرج هذه الملاحظةبعيدا عن ظاهرة مدروسة، وبالتالي ميزة هذا نوع من الملاحظة في البحث العلمي تكمن في جعل الباحث يلاحظ السلوك واقعيا على حقيقته وعلى صورته الطبيعة بدون أي تأثير خارجي ويكون مستنبط من الواقع المعاش الأمر الذي يجعل الباحث في وضع حيادي من شانها أن تعطي فكرة عامة واقعية عما يجسد على ارض الواقع.(عمرون.2018)

2. **المصادر الثانوية:** مجموع ما يمكن الحصول عليه من البيانات الثانوية التي يجمعها الباحث من أجل إعداد الجانب النظري للدراسة، وهي متمثلة في: المراجع من الكتب، والمقالات، والأطروحات، والرسائل الجامعية العربية والأجنبية المتخصصة والمهتمة بموضوع الدراسة،سواءا من خلال مصادر المباشرة أو تصفح مواقع اليكترونية.(بلواضح.2021)

➢ **أخلاقيات البحث العلمي**

هذا الجانب ضروري لانجاز البحث العلمي بكل أمانة ونزاهة علميةنظرا لأهميته الواجبة على الباحث لتعزيز مصداقية الدراسة ونقل المعلومات من مصدرها دون التغاضي عن مجهود القائمين عليه من كتب ومؤلفات وكذا دراساتومقابلات أعدت لهذا الغرض، وضمان دقة المعلومات وحماية خصوصياتها لكل من إطارات وموظفين تمت مقابلتهم، لتثمين البحث والتطرق لكل جوانبه بالاستفادة من الخبرات النظرية والتطبيقية، كما وجب التنويه لأسماء الإطارات والموظفين في عرض وتعريف عينة الدراسة، وسنوضح أسباب القيام بهذه الدراسة واختيار المقابلة معهم.**(بلواضح، 2021،).**

المطلب الثالث: خطوات الدراسة الميدانية وبرنامج تحليل نتائج المقابلات (NVIVO)

كون الدراسة الكيفية في هذا المطلب سيتم التطرق إلى الخطوات المنهجية الأساسية التي خطوتها الدراسة النظرية والميدانية عبر عدة مراحل وهي، ومن ثم تحديد أدوات تحليل البيانات التي اعتمدت عليه هذه الطريقة الممزوجة بالتقليدية والحديثة، وأخيرا التعرف على برامج (NVIVO) وشرح مقاربات تحليله وخطوات استخدامه.

أولا: خطوات الدراسة الميدانية

في هذه الدراسةعبرنا على عدة مراحل نذكرها :

- **المرحلة الأولى:**والتيتمفيها تحديد موضوع الدراسة وخصائصهاوأهدافها من أجل معالجة وضبط إشكالية الدراسة؛ حيث في البداية تم التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت مفهومي الدراسة (البنوك الإسلامية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ومراجعتها بطريقة منهجية مفصلة، وتم وضع التصور النظري التي بنيت عليها الدراسة من الصيغ والنظريات المفسرة والداعمة للعلاقة بين المفهومين، وبعدها تم إعداد الخريطة الذهنية المتكونة من جميع صيغ التمويلية لمتغيرات الدراسة الثابتة والتابعة التي تم تناولها في الدراسة النظرية والدراسات السابقة، مما ساعدنا في تحديد وضبط النموذج النظري للدراسة **الذي يمثل النموذج النظري للدراسة** مما يتيح من خلاله بصياغة فرضيات الدراسة.

المرحلة الثانية:بعد تحديد النموذج النظري للدراسة وصياغة الفرضيات في المرحلة الأولى، في البداية الدراسة الميدانية تم اعتماد على المنهج الكيفي بأدواته وأساليبه الكيفية (النوعية)؛ حيث استخدمنا أداة المقابلةفي هذه الدراسة الاستكشافية ومحاولة المقارنة بين ما جمعناه من معلومات أولية وما جاء في الإطار النظري للدراسة

حتى نضمن الإحاطة بجميع جوانب الدراسة، وإضافة كل الصيغ والأسئلة في دليل المقابلة، تم إعداد الدليل المقابلة والتي تكونمن 27سؤال بعد تحكيمه وتوجيهه من قبل الأستاذ المشرف أكاديميا ومنهجيا **(أنظر الملحق رقم (01)الذي بمثل لدليل المقابلة**، بالبرهان في صدق أداة المقابلة المستخدمة في الدراسة مما يضمن نوعية هذه الأداة.

- **المرحلة الثالثة:**بعد أن تم إعداد دليل المقابلة من أجل مقابلة موظفي البنوك الإسلامية والتجارية والإجابة على الفرضيات في المرحلة الثانية، يتم في هذه المرحلة بعد تحديد مواعيد المقابلة مع عينة ميدانالدراسة، استخدامأسلوب المقابلة الموجهة مع مجموعة من موظفي البنوك الإسلامية والتجاريةفي ميدان العمل**(أنظر الجدول رقم (4)الذي يمثل عرض عينة للبنوك الإسلامية والتجارية في ولاية المسيلةميدان الدراسة)**، وذلك لجمع البيانات والمعلومات الكافية واللازمة من الموظفين المسئولينباستخدام التدوين الكتابي للمقابلة،بغية الفهم العميق الذي يساعدنا على التحليل والوصول إلى نتائج أوليةللإجابة على فرضيات الدراسة، وهذه المرحلة مهمة، فهي التي تمكننا من استنباط من الواقع النتائج التي تساعد في تحليلها في المرحلة الموالية.
- **المرحلة الرابعة:**تقوم هذه المرحلة بالقيام بدراسة معمقة عبر تحليل البيانات التي تم الحصول عليها في المرحلة الثالثة من الموظفينالتي تمت المقابلة معهم؛ حيث تم تحويل ونقل المعلومات المقابلات المدونة كتابيا في شكل نص على صيغة وورد(WORD)من اجل القيامبالتحليل التقليدي للمقابلة واستنتاج أوجه التشابه والاختلاف بين وجهات النظر وآراءالإطارات من موظفين ومسئولين، ومن ثم الاستعانة بالتحليل بالطريقة الحديثة وذلك بواسطة برنامج التحليل الكيفي (NVIVO) من أجل اختبار الفرضيات والإجابة عليها عبر استخراج المقاربات الأساسية الأربع (المقاربة المعجمية، المقاربة اللغوية، المقاربة الموضوعية، الخرائط الذهنية) في شكل أرقام وإحصائيات وأشكال وخرائط تساعد على استخلاص النتائج الميدانية للدراسة.

- **المرحلة الخامسة:** وهي المرحلة الأخيرة في الخطوات الدراسة الميدانية، تتم فيها مناقشة النتائج النظرية والميدانية التي تم الوصول إليها، ومن ثم تقديم المساهمات النظرية والميدانية في سبيل الخروج باقتراحات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان الدراسة ألا وهو البنوك الإسلامية والتجارية بغية تحديد الأهدافالمستقبلية التي تحدد مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(بلواضح.2021).

ثانيا: أدوات تحليل البيانات النوعية :

مكنت التقنية العلمية والمعرفية من استخدام مجموعة من أدوات وطرق لتحليل البيانات الدراسة الكيفية (نوعية) ومعالجتها باستخدام التحليل التفسيري والبنائي والتأملي ولمفاهيمي ولعلائقي، كما تعتبر الطريقة التقليدية مرجع أساسي في تحليل النتائج وتم استحداث تطبيق برنامج (NVIVO) كطريقة حديثة معتمدة لتسهيل عمليات التحليل.

التحليل التقليدي للمقابلة: تلخص نتائج المقابلة التقليدية في جدول بياني أو أعمدة بيانية تشكل ملخصا شاملا دقيقا ومفصلا لنتائج المقابلات حسب رأي المختصين المستجوبين لموضوع الدراسة وصيغها لإعطاء الدارس مستقبلا نظرة شمولية واقعية لأوجه التشابه والاختلاف.(عمرون.2018).

1. **التحليل باستخدام برنامج التحليلي الكيفي (NVIVO):**هذه التقنية استحدثت من قبل المطور الدولي لبرنامج البحوث الكيفية (QSR international) وهو تطبيق اليكتروني يدعم الطرق الكيفية التي تمشي بخطواتمنهجية تعمل على استخراج نتائجالباحثين و الخبراء لمعرفة النقاط المشتركة بينهم، واستنباطمصطلحات التشابه والاختلاف وكذا تكرار المفردات والمصطلحات.**(بن يحي،2018)**.

ثالثا: برنامج التحليل الكيفي (NVIVO)

في هذا البرنامجأتيحت للباحث والمتتبع تطبيقاتلتوضيح المقاربات المعتمدة في البرنامج التحليلي الكيفيوالتي تتمحور أساسا فيما يلي :المقاربات الكمية للتحليل بواسطة برنامج(NVIVO) وخطوات استخدام برنامج (NVIVO).

1. **مقاربات الكمية للتحليل الكيفي بواسطة برنامج(NVIVO):** للقيام بتحليل الكيفي لمقاربات برنامج (NVIVO) يستخدم الباحث في دراسته إلى أربع مقاربات أساسية وهي:

-المقاربة المعجمية.

-المقاربة اللغوية.

-المقاربة الموضوعية.

-الخرائط المعرفية.

أ. **المقاربة المعجمية (The lexical Approach):** هذاالبرنامج يستخرج أليا المفردات ويعددها مما يتيح للباحث فرصة تصحيح مفاهيمه اللغويةلتفادي التكرار في البحث ومدى تشابه العبارات المستخدمة في البحث أو الحوار.

ب. **المقاربة اللغوية (Linguistic Approach)**الهدف من إتباع هذا المنهج المقاربة وصف كيف نتحدث (الأسلوب أو الطريقة) وبأي وسيلة؛ من خلالها تسمح بإدراك مستويين مختلفين للخطاب، الأول يقوم بتنصيف والترتيب النحوي (من ؟ وماذا ؟)،أما الثاني يطابق الدلالات بأسلوب علمي (كيف ذلك ؟ مع أي أثر ؟).

ج. **المقاربة الموضوعية(Thematic Approach):** تهدف إلى تفسير المحتوى أو المضمون للبحث أو الوثيقة وتعتمد على القراءةالتفصيلية لها وترميز المحتوى أو المضمون لعناصر يمكن استيعابها وفهمها وتفسيرها وفهم مضمونها.

د. **الخرائط المعرفية (Cognitive Maps):** تفيد في استقراء رسومات بيانيةلتجسيد فكرة معينة، ترابطاتها من تصورات واقعية ومفترضة وتكون على شكل رسم بياني للأفكار أو العلاقات والارتباطات، تهدف إلى تصور هيكلة فكرية معينة بتمثيلها رسوميا، ولذلك فهي تندرج خارج حدود الدراسة الموضوعية.(عمرون ، 2018).

2.خطوات استخدام برنامج (NVIVO)

لتطبيق خطوات استخدام برنامج التحليلي الكيفي (NVIVO) في هذه الدراسة من أجل تحليل البيانات الكيفية (النوعية) التي تم الحصول عليها من خلال المقابلةالموجهة مع مجموعة من موظفي البنوك محل الدراسة، تم إتباع الخطوات التالية:

أ. **الخطوة التمهيدية:** يتم فيها تحويل ونقل كل مخرجات المقابلات الموجهة التي تمت مع موظفي البنوك محل الدراسة بالشكل الحضوري ونقلها في ملف وورد (WORD)، ثم يتم كتابتها باللغة العربية بطريقة منظمة حسب إجابة على أسئلة دليل المقابلة التابعة لكل فرضية. وهذه المرحلة التحضيرية لاستخدام برنامج (NVIVO) وهي جد مهمة تساعد تسهيل استخدام البرنامج مما يوفر الجهد و الوقت والتكلفة؛

ب. **خطوة استيراد البيانات:** بعد انتهاء من تفريغ مخرجات المقابلات التي تمت مع 5 موظفين نبدأ بفتح ملف جديد في برنامج (NVIVO) وتسميته وحفظه، لكي يسهل إجراء أي تعديل أو إضافة عليه فيما بعد، ثم يتم استيراد المقابلات المحضرة مسبقا (إجابات المقابلة لكل خبير) كبيانات تسمى بالمصادر الداخلية للبرنامج وعددها 5.

ج. **خطوة ترميز البيانات:** تقوم هذه الخطوة بإنشاء مجموعة من العقد (NODES) وترميزها حسب محاور الدراسة، وارتباط كل بعد بفرضيات الدراسة. وفي هذه الدراسة تم إنشاء أربعة عقد وهي (صيغ المضاربة، صيغ المشاركة، صيغ المرابحة، صيغ الإيجار)، بحيث يتم ربط كل صيغة مع الفرضية الخاصة بها لاختبارها في المبحث الثالث (سنتطرق إليه لاحقا بالتفصيل). وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: يمثل ربط الفرضيات بعقد برنامج (NVIVO)

الفرضية	العقد

الفرضية الأولى:	**المضاربة**
الفرضية الثانية:	**المشاركة**
الفرضية الثالثة:	**المرابحة**
الفرضية الرابعة:	**الإجارة**

المصدر: من إعداد الطالب.

د. **خطوة تحليل البيانات واستخراج النتائج:**تعد الخطوة الأخيرة في برنامج (NVIVO) كونها تحلل بيانات مصادر والعقد، ثم تستخرج جملة من النتائج الكمية حسب المقاربات الأربع الأساسية للبرنامج (مقاربة المعجمية، مقاربة اللغوية، المقاربة الموضوعية، الخرائط المعرفية)، وتفسيرها لاختبار الفرضيات والإجابة عليها لتحقق من صحتها.**(بلواضح، 2021)**

المبحثالثاني: تحليل المقابلات في البنوك الإسلامية ميدان الدراسة

سيتم في هذا المبحث توضيح المناخ التي تمت فيها المقابلات مع الموظفين، ومن ثم القيام بتحليل إجاباتهم باستخدام الطريقة التقليدية متمثلة في التحليل التقليدي للمقابلات لاستخراج في الأخير أوجه التشابه والاختلاف.

المطلب الأول: مناخ المقابلات في البنوك الإسلامية ميدان الدراسة

سيتم في هذا المطلب شرح مناخ المقابلة الموجهة التي تمت وكيف تم إجرائها في البنوك ميدان الدراسة؛ بحيث تم تلخيص فيه جميع المجريات بالتبرير العلمي والواقعي الميداني، وذلك من أجل إعطاء البحث مصداقية أكبر للبيانات التي تم جمعها وأعتمد عليها؛ حيث في الجزء الأيمن الأول خصص إلى معرفة الموظف أو إطار من سنه وخبرته ومكان عمله ومنصب الذي يشغله، وفي الجزء الثاني تطرق لتاريخ المقابلة ومكان اللقاء ومدة المقابلة وكيفية التفريغ ومدته،وثم

الجزء الثالث التي فيه تم عرض ظروف إجراء المقابلة، وفي الجزء الرابع والأخير الأهداف الأساسية لصيغ المقابلة. ومناخ المقابلة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: يمثل مناخ المقابلة الموجهة لعينة من البنوك الإسلامية والتجارية بولاية المسيلة

الخبير	تاريخ ومدة المقابلة وطبيعة التسجيل	ظروف إجراء المقابلة	الأهداف الأساسية
الموظف الأول: **الخبرة:7سنوات** **مكان العمل: بنك الفلاحة والتنمية**	• **تاريخ المقابلة يوم:** 2022/05/08 على الساعة 10.صباحا • **اللقاء:** تم في البنك الفلاحة والتنمية • **مدة المقابلة:** ساعة واحدة؛ • تدوين المعلومات كانت مسجلة بالهاتف وبشكل يدوي بعد إذن الخبير؛	• تقديم الشكر للخبير • على قبول موعد المقابلة؛ • تقديم شرح موجز لعنوان البحث والغرض من المقابلة؛ • تقديم الخبير لنفسه ولمؤسسته ؛ • تم منح الخبير الوقت الكافي للاستفسار على الموضوع والإجابة؛ • كان التفاعل مع الموضوع بشكل جيد مما ساعد في	• معرفة مساهمة المضاربة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة)؛ • معرفة مساهمة المشاركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة)؛ • معرفة مساهمة لمرابحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة)؛ • معرفة مساهمة الإجارة في تمويل المؤسسات الصغيرة
الموظف الثاني: • **الخبرة: 08 سنة.** • **مكان العمل: بنك BNA** • **المنصب: مكلفة بالزبائن**	• **تاريخ المقابلة يوم:**2022/05/10 على الساعة 14.15 مساءا؛ • **اللقاء:** تم في البنك؛BNA • **مدة المقابلة:** ساعة		

	و15 دقيقة؛ • تدوين المعلومات كانت مسجلة بالهاتف وبشكل يدوي بعد إذن الخبير؛	الحصول على معلومات أكبر؛ • شكر الخبير على منحه كل هذا الوقت والإجابات.	والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة)؛ • معرفة أي من صيغ البنوك الإسلامية التيتساهم أكثر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة)؛
الموظف الثالث: • **الخبرة: 4 سنوات.** • **مكان العمل: بنك البركة** **المنصب: مكلفة بالزبائن**	• **تاريخ المقابلة يوم:** 2022/05/11 على الساعة 10.54 • **اللقاء:**تم في البنك • **مدة المقابلة:** 45 دقيقة؛ • تدوين المعلومات كانت مسجلة يدوياً بعد إذن الخبير؛		
الموظف الرابع:. • **الخبرة: 15سنة.** • **مكان العمل: بنك السلام** **المنصب: مدير الفرع لبنك السلام بولاية المسيلة**	• **تاريخ المقابلة يوم:** 2022/05/12 على الساعة 10.30 صباحا • **اللقاء:**تم في البنك السلام بولاية المسيلة • **مدة المقابلة:** ساعة ونصف • تدوين المعلومات كانت مسجلة يدويا بعد إذن الخبير؛		

الموظف الخامس: • **الخبرة: 8 سنوات** • **مكان العمل: بنك الخليج بالمسيلة** **المنصب: مستشارة الزبائن**	• **تاريخ المقابلة يوم:** 2022/05/12 على الساعة 15.13مساءا؛ • **اللقاء:**تم في بنك الخليج • **مدة المقابلة:** ساعة واحدة • تدوين المعلومات كانت مسجلة يدويا بعد إذن الخبير؛		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على(بلواضح.2021.)

ومن خلال الجدول أعلاه الذي يشرح مناخ المقابلات الخمسة مع الموظفين وإطارات، يمكن شرحه كالآتي:

- **الموظف :**يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفارق بين الموظفين يمكنه المساعدة في إعطاء معلومات متنوعة ومختلفة. فمن خلالالخبرة فهي تتراوح من**4 سنوات إلى غاية 15** سنة، ويدل هذا على تنوع الخبرات الميدانية السابقة للموظفين. وأما مكان العمل فجميع الخبراء يعملون في البنوك ويحتلونمناصب مستشار – مكلفة بالزبائن- مدراء.

- **تاريخ ومدة المقابلة وطبيعة التسجيل:**تمت المقابلة في **شهر ماي من عام 2022**،وكانت أول مقابلة يوم**2022/05/08** على **الساعة 10.00صباحاً** إلى آخر مقابلة يوم **2022/05/12** على **الساعة 15.15.مساءا** أما مكان اللقاء فكان في مكان العمل أي في البنك

- حيث كان العدد الكلي لساعات المقابلة يقدر بـ **11 ساعة و29 دقيقة.** وتم تفريغ المقابلات في مدة تراوحت بين **5 ساعات ونصف،** وكانت عدد كلي ساعات التفريغ بقدر بـ **15 ساعة** ؛ حيث أخذت عمليات التفريغ وقت جد طويل ومرهق ومتعب على الباحث كون يستوجب العمل الدقة والموضوعية.

- **ظروف إجراء المقابلة:** تم فيه شرح أوضاع التي كانت فيها المقابلة والتي كانت متبعة بخطة ممنهجة من بداية الاستقبال الخبير إلى غاية الشكر والامتنان على إعطائه وقته الثمين وإجاباته الغزيرة؛ حيث تم تبيان طبيعة الموضوع وأهدافه، ومن ثم شرح أسئلة وطرحها على الخبير ومنحه الوقت الكافي للإجابة بكل أريحية وإجابة على استفساراته عند صعوبة فهمه للسؤال.

التحليل التقليدي لمقابلات البنوك الاسلامية و التجارية ميدان الدراسة

الجدول رقم (07): يمثل التحليل التقليدي للمقابلات

	التنمية	البنك الوطني الجزائري	البركة	السلام	الخليج
المتغيرات المستقلة					
المضاربة	-يلاءمأسلوب المضاربة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لاتملك الحد الأدنى من رأس المال لأنها صيغة تنتج من علاقة بين الطرفين او ثلاثة . - اسلوب المضاربة ينتج عنه ربح يتحمله صاحب المال و صاحب العمل كل حسب عمله في المؤسسة. - لا يتوسع البنك	-ليس بالضرورة ان يلاءم أسلوب المضاربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك الحد الأدنى من رأس المال للبدء في مشروعها، -يجعل أسلوب المضاربة البنك الإسلامي حريصاً على اختيار المؤسسة الكفء، كما يجعل	-لا يلاءم أسلوب المضاربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك الحد الأدنى من رأس المال للبدء في مشروعها،	-يلاءم أسلوب المضاربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك الحد الأدنى من رأس المال للبدء في مشروعها، -يجعل أسلوب المضاربة البنك الإسلامي	-يلاءم أسلوب المضاربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك الحد الأدنى من رأس المال للبدء في مشروعها، -يجعل

	الاسلامي في تطبي هكا النوع من تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لان هذا النوع يستعمل في اموال الغير .	المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة حريصةً على تحقيق الربح ونيل عائد مقابل جهدها في إنجاح المشروع . -لا يتوسع البنك الإسلامي في تطبيق هذا النوع من التمويل إلى مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الثقة والكفاءة العالية لا يوجد بمؤسستنا هذا المنتج للزبائن.	-يجعل أسلوب المضاربة البنك الإسلامي حريصاً على اختيار المؤسسة الكفء، كما يجعل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة حريصةً على تحقيق الربح ونيل عائد مقابل جهدها في إنجاح المشروع . -لا يتوسع البنك الإسلامي في تطبيق هذا النوع من التمويل إلى مع المؤسسات الصغيرة	حريصاً على اختيار المؤسسة الكفء، كما يجعل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة حريصةً على تحقيق الربح ونيل عائد مقابل جهدها في إنجاح المشروع . -لا يتوسع البنك الإسلامي في تطبيق هذا النوع من التمويل إلى مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الثقة والكفاءة العالية	أسلوب المضاربة البنك الإسلامي حريصاً على اختيار المؤسسة الكفء، كما يجعل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة حريصةً على تحقيق الربح ونيل عائد مقابل جهدها في إنجاح المشروع . -لا يتوسع البنك الإسلامي في تطبيق هذا النوع من التمويل إلى مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الثقة

				والمتوسطة ذات الثقة والكفاءة العالية	والكفاءة العالية
المشاركة	-يلاءم أسلوب المشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي تهدف إلى النمو والتوسع لان تكلفة المشروعات تصبح كمتساوية للصفر وبالتالي اتساع دائرة الاستثمار . -استخدام محدود لصيغ المشاركة من طرفالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب ارتفاع درجة المخاطرة وذلك لتوزيع المخاطلر بين اطراف المتعاملين من الوظائف -تساهم تالمشاركةالمتناقصة (المنتهية	-يلاءم أسلوب المشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي تهدف إلى النمو والتوسع . - استخدام محدود لصيغ المشاركة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع درجة المخاطرة من ناحية نزول قيمة المؤ سسة	-لا يلاءم أسلوب المشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي تهدف إلى النمو والتوسع إلا الكبيرة و الكبيرة جدا هناك -استخدام محدود لصيغ المشاركة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع درجة المخاطرة -تساهم المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك أكثر	-يلاءم أسلوب المشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي تهدف إلى النمو والتوسع . -لمؤسسات الكبيرة هناك استخدام محدود لصيغ المشاركة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع درجة	-يلاءم أسلوب المشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي تهدف إلى النمو والتوسع . -هناك استخدام محدود لصيغ المشاركة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع درجة المخاطرة -تساهم المشاركة المتناقصة

	بالتمليك) اكثر صسغة وملائمة وطلبا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	-تساهم المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) أكثر الصيغ ملائمة وطلباً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتبر أقل كلفةً في المشروع الصغير مع المشاركة في الخسارة وانتقال حصة البنك في النهاية للمؤسسة هذا المنتج يعتبر اقل خطورة للبنك إلا انه يوجد مخاطر أخرى	الصيغ ملائمة وطلباً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتبر أقل كلفةً في المشروع الصغير مع المشاركة في الخسارة وانتقال حصة البنك في النهاية للمؤسسة لا توجد مشاركة متناقصة	المخاطرة صيغ أخرى اقل خطورة -تساهم المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك أكثر الصيغ ملائمة وطلباً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتبر أقل كلفةً في المشروع الصغير مع المشاركة في الخسارة وانتقال حصة البنك في النهاية للمؤسسة أفضل صيغة	المنتهية بالتمليك أكثر الصيغ ملائمة وطلباً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتبر أقل كلفةً في المشروع الصغير مع المشاركة في الخسارة وانتقال حصة البنك في النهاية للمؤسسة
المرابحة	-ان نسبة المرابحة في	-ليس بالضرورة بل	-إن نسبة	-إن نسبة	-إن نسبة

	البنك الاسلامياعلى منه في البنوك التقليدية و متشابهة مع نسبة الفائدة وبالتالي فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تمول اعمالها -تكلفة التمويل بالمرابحة في البنك الاسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة اكبر يقليل من نظيرتها في البنوك التجارية لانها مرتبطة بنسبة المرابحة تسمح المرابحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتمويل وفقا لاحتياجات استغلالية لعملائها (مخزونات – مواد-منتجات وسيطية– استثمارات) وتسمح لها بتمويل المواد الاولية و المنتجات النصف مصنعة	يوجد منافع أحسن من نسبة الفائدة نسبة المرابحة التي يفرضها البنك الإسلامي قريبة جداً ومتشابهة مع نسبة الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على المؤسسات مما لوحظ أن نسبة المرابحة في البنك الإسلامي أعلى منه في البنوك التجارية -تكلفة التمويل بالمرابحة في البنك الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر بقليل من نظيرتها في البنوك التجاريةبالنسبة لبنكنا لم يتم طرح منتج لهذا النوع من التمويلات -تسمح المرابحة	المرابحة التي يفرضها البنك الإسلامي قريبة جداً ومتشابهة مع نسبة الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على المؤسسات هروبا من الربا مما لوحظ -أن نسبة المرابحة في البنك الإسلامي أعلى منه في البنوك التجارية -تكلفة التمويل بالمرابحة في البنك الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر بقليل من نظيرتها في البنوك التجاريةلاليس ت بل متقاربة -تسمح المرابحة	المرابحة التي يفرضها البنك الإسلامي قريبة جداً ومتشابهة مع نسبة الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي لا تشكل المرابحة حافزاً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل أعمالها المرونة من جهة الهامش يتقارب مع معدل الفائدةمحقرات أخرى للمؤسسات -تكلفة التمويل بالمرابحة في البنك الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر	المرابحة التي يفرضها البنك الإسلامي قريبة جداً ومتشابهة مع نسبة الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بالتالي لا تشكل المرابحة حافزاً -بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل أعمالها مع هذا نلاحظ أن نسبة القروض الممنوحة بصيغة المرابحة أعلى من صيغ أخرى -تكلفة التمويل

		للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل وفقاً لاحتياجات استغلالية لعملائها (مخزونات – مواد- منتجات وسيطة - استثمارات)ليست مطروحة في البنك لحد الساعة	للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل وفقاً لاحتياجات استغلالية لعملائها (مخزونات-مواد -منتجات وسيطة - استثمارات)وفق لاحتياجاتها	بقليل من نظيرتها في البنوك التجارية هذا يرجع المصرف لتكاليف تسمح المرابحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل وفقاً لاحتياجات استغلالية لعملائها (مخزونات– مواد- منتجات وسيطة - استثمارات)	بالمرابحة في البنك الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر بقليل من نظيرتها في البنوك التجارية تسمح المرابحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل وفقاً لاحتياجات استغلالية لعملائها (مخزونات - مواد - منتجات -- وسيطة – استثمارات)
الايجارة	-ان اسلو بالاجارة مع الوعد بالتمليك يلائم ويحفز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث يمكنها في نهاية المدة	-أسلوب الإيجار مع الوعد بالتمليك يلاءم ويحفز	-أسلوب الإيجار مع الوعد بالتمليك يلاءم	-يساهم الإيجار مع الوعد بالتمليك يلاءم ويحفز	-أسلوب الإيجار مع الوعد بالتمليك يلاءم ويحفز

	بتملك المشروع -الاقساط المدفوعة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل تكاليف دورية للمشروع لتمكين من ادائها -تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من هـ<هـ الخاصية لهذا النمط من التمويل بترك حق الاختيار النهائي لهـ<هـ المؤسسات حيث تسمح لها باختيار التوقيت الانسب	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكنها في نهاية المدة بتملك المشروع -الأقساط المدفوعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل تكاليف دورية يمكن للمشروع تحملهافالدراسة نتج على حساب قدرته على الدفع -تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا النمط من التمويل بترك البنك حق الاختيار النهائي لهذه المؤسسات	ويحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكنها في نهاية المدة بتملك المشروع -الأقساط المدفوعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل تكاليف دورية يمكن للمشروع تحملها: تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا النمط من التمويل بترك البنك حق الاختيار	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكنها في نهاية المدة بتملك المشروع في التجهيزات يمكن للمشروع تحمل -الأقساط المدفوعة من طرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة تشكل تكاليف دورية تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطةمن هذا النمط من	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكنها في نهاية المدة بتملك المشروع مع وجود تحفيزات جبائية الأقساط المدفوعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل تكاليف دورية يمكن للمشروع تحملها في اغلبالحالات يتم بيعه للمستفيد من القرض تستفيد المؤسسات الصغيرة

		(شراء- إعادة إيجار ثاني حيث تسمح لها باختيار التوقيت الأنسب تبعاً للظروف واحتياجات العمل	النهائي لهذه المؤسسات شراء إعادة إيجار ثاني حيث تسمح لها باختيار التوقيت الأنسب تبعاً للظروف واحتياجات العمل	التمويل بترك البنك حق الاختيار النهائي لهذه المؤسسات شراء إعادة إيجار ثاني حيث تسمح لها باختيار التوقيت الأنسب تبعاً للظروف واحتياجات العمل	والمتوسطة من هذا النمط من التمويل بترك البنك حق الاختيار النهائي لهذه المؤسسات شراء إعادة إيجار ثاني حيث تسمح لها باختيار التوقيت الأنسب تبعاً للظروف واحتياجات العمل
التمويل بالقروض	-يوجد اهتمام من مؤسساتكم بلتمويل الاسلامي بطبيعة الحال لان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اداة في تحقيق التنمية واساليب التمويل طرحا هاما في اقتصاديات العالم . -خصائص التي يمكن	-يوجد في البنك تمويل للمؤسسات بصيغة التمويل بالقروض وتلعب دور هام في المؤسسات . -خصائص التي يمكن للمؤسسات	-يوجد في البنك تمويل للمؤسسات ولكن بالنسبة للمؤسسات المتوسطة فقط بتمويل بالقروض وتلعب دور هام	- يوجد في البنك تمويل للمؤسسات ولكن بالنسبة للمؤسسات يقوم المصرف بصفته مؤسسة تجارية بالاء أهمية لتمويل	- يوجد في البنك تمويل للمؤسسات بصيغة التمويل بالقروض وتلعب دور هام في المؤسسات .

	للمؤسسات استعمالها خلق التمويل بالقروض من اسعار الفائدة و ارتباط ربح الممول بالملكية . -لا يلقى هذا التمويل لايؤثرلانه اكثر استقرار ومرونة ويوفر المناخ المناسب لخلق هذه المؤسسات .	استعمالها البيع بإيجار و المرابحة و السلم - يلقى هذا التمويل وبدرجة قليلة من طرف البنوك الاسلامية و التجارية وذلك من اجل المخاطرة	في المؤسسات الطالبة لتمويل . -من خصائص التي يمكن للمؤسسات استعمالها من طرف البنوك المقصودة و المتعامل بها هي صيغة المرابحة . - يلقى هذا التمويل بدرجة جيدة من طرف البنوك الاسلامية و التجارية وعدم النظر لحجم المخاطرة .	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطريقة شرعية بتمويل بالقروض وتلعب دور هام في المؤسسات الطالبة لتمويل . -من خصائص التي يمكن للمؤسسات استعمالها من طرف البنوك المقصودة و المتعامل بها هي صيغة المرابحة و الاجارة . -لا يلقى هذا التمويل بدرجة جيدة من طرف البنوك الاسلامية و التجارية وعدم النظر لحجم -المخاطرة .	- من خصائص التي يمكن للمؤسسات استعمالها من طرف البنوك المقصودة و المتعامل بها هي صيغة المرابحة وصيغ اخرى. - لا يلقى هذا التمويل من طرف البنوك الاسلامية و التجارية والنظر لحجم المخاطرة .
التمويلبفائض التكلفة	- يساهم هذا التمويل بزيادة في نشاط وإنتاجية المؤسسةمن ناحية تطوير و توسيع	-يساهم هذا التمويل بزيادة في نشاط وإنتاجية	-يساهم هذا التمويل بزيادة في	-يساهم هذا التمويلفي التمويل الإسلامي من طرفكم بزيادة نشاط وإنتاجية	-يساهم هذا التمويل بزيادة في نشاط وإنتاجية المؤسسةمن

	المؤسسات -تمول البنوك ب تمويلعدة صيغ تمويلية ومنتجات اسلامية. لتسهيل في المعاملة . -- تسهم القروض المقدمة من البنوك الإسلامية بشكل كبير في تطوير المؤسسات وزيادة في الفائض وتغطية محتجاته	المؤسسةمن ناحية تطوير و توسيع المؤسسات -تمول البنوك ب تمويل السكنات، السيارات، مختلف المشاريع ولكن ليست كل المنتجات متاحة لزيادة في الفائدة وتحفيز وتسهيل في المعاملة . -تسهم القروض المقدمة من البنوك الإسلامية بشكل كبير في تطوير المؤسسات وزيادة في الفائض وتغطية محتجاته	نشاط وإنتاجية المؤسسة لتشغيل اليد العاملة المساهمة في التحفيز . -تمول البنوك ب تمويل السكنات، السيارات، مختلف المشاريع لزيادة في الفائدة وتحفيز وتسهيل في المعاملة . - تسهم القروض المقدمة من البنوك الإسلامية بشكل	المؤسسة الصغيرة والمتوسطة - تمول البنوك بتمويل بفائض التكلفة من أنواع مختلفة من القروض ومنتجات الإسلامية. - تسهم القروض المقدمة من البنوك الإسلامية بشكل كبير في تطوير المؤسسات وزيادة في الفائض وتغطية محتجاته.	ناحية تطوير و توسيع المؤسسات - تمول البنوك بتمويل بفائض التكلفة من أنواع مختلفة من القروض ومنتجات الإسلامية. -- تسهم القروض المقدمة من البنوك الإسلامية بشكل كبير في تطوير المؤسسا ت وزيادة في الفائض وتغطية محتجاته

		كبير في تطوير المؤسسات وزيادة في الفائض وتغطية محتجاته			

المصدر :

المطلب الثاني: تحليل المقابلات واختبار الفرضيات ببرنامج (NVIVO)

في هذا المبحث سيتم القيام بتحليل نتائج التي تم حصول عليها من المقابلات مع البنوك ميدان الدراسة بالاعتماد على برنامج (NVIVO) واستخراج أوجه التشابه والاختلاف بين أجوبة الخبراء، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة الأربعة بالاعتماد على المقاربات المعجمية واللغوية والموضوعية وخرائط المعرفة التي تمكنبالخروج في الأخير بمساهمات علمية وميدانية تساعد على تقديم اقتراحات للمؤسسات عينة الدراسة.

الفرع الأول: تحليل نتائج المقابلات مع عينة الدراسة

سيتم في هذا المطلب تحليل نتائج المقابلات مع ميدان الدراسة اعتمادا على مقار بة المعجمية والمقاربة اللغوية ومن ثم استخراج الأوجه التشابه والاختلاف بين الخبراء.

أولا: نتائج المقاربة المعجمية

تساعد هذه المقاربة على تحديد تكرار المفردات أجوبة الخبراء الذين تمت معهم الدراسة الميدانية(انظر الملحق 03)بعد معالجة المقابلات في برنامج **(NVIVO)** تم الحصول على الجدول الموالي:

الجدول رقم (08):يمثل الإحصاء الترددي لكل المقابلات

Word	Length	Count	WeightedPercentage (%)
الصغيرة	7	89	4,65
والمتوسطة، المتوسطة	9	79	4,13
المؤسسات،المؤسسة،للمؤسسات	8	68	3,56
الإسلامي	8	51	2,67
التمويل	7	41	2,14
البنك،البنوك،	5	40	2,09
التي	4	28	1,46
المشاركة	8	25	1,31
المرابحة	8	23	1,20
أسلوب	5	20	1,05
على	3	19	0,99
المضاربة	8	18	0,94
المشروع	7	16	0,84
يلاءم	5	16	0,84
نسبة	4	15	0,78
هذا	3	15	0,78
طرف	3	14	0,73

يمكن	4	14	0,73
التجارية	8	13	0,68
يجعل	4	12	0,63
إلى	3	11	0,58
الإيجار	7	11	0,58
الإسلامية	9	10	0,52
بالتمليك	8	10	0,52
تسمح	4	10	0,52
حيث	3	9	0,47
لها	3	9	0,47
هناك	4	9	0,47
طرفكم	5	8	0,42
يساهم	5	8	0,42
النوع	5	7	0,37
بالمرابحة	9	7	0,37
تشكل	4	7	0,37
للتمويل	7	7	0,37
إنجاح	5	6	0,31
اختيار	6	6	0,31
الأدنى	6	6	0,31

الحد	4	6	0,31
الربح	5	6	0,31
الفائدة	7	6	0,31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات(NVIVO) .

يظهر الجدول أعلاه المتعلق بالمقاربة المعجمية تكرار المفردات في جميع المقابلات التي أجريت مع عينة ميدان الدراسة، بالاعتماد على 100 مفردة تم تحديدها في برنامج (NVIVO)؛ حيث تم اختيار 42مفردة دالة على موضوع الدراسة حسب المصادر 5موظفين

كما اظهر لنا البرنامج أن هناك عدة مصطلحات تكررت بكثرة سواءا من نفس المعنى أو نفس العائلةمتمثلة في:أن**الصغيرة**(89 مرة)و المتوسطة(79) مرة خلال **المضاربة(18مرة)** و**المشاركة(25مرة)** و**المرابحة(23مرة)** و**الإجارة(11 مرة)** في **التمويل (41مرة) المؤسسات(68مرة)** و**البنوك (40مرة)** الإسلامية **(51مرة)** وذلك عبر **د(10 مرة)** على**البنوك(49مرة)الإسلامية (46 مرة)** من أجل كسب **المشروع(15مرة)**، والمؤسسات التي **لها(11 مرة)علاقة (11مرة)تمويل (15مرة)على(23مرة)** و**أسلوب(21 مرة)**و**يلائم(15 مرة)حيث (10مرة)**و**يجعل(10 مرة)**ذو **المؤسسة(27 مرة)**يمكنها تحقيق **المقابلة(10 مرة)** في **التجارية (13مرة).**

و يساهم (8)مرةالنوع (7) مرة انجاز (6) مرة في اختبار(6)مرة الحد (6) مرة الأدنى(6) ل الربح (6) ب الفائدة (6) مرة

ويمكن الاستدلال أيضا بشكل سحابة الكلمات المفردات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 15: يمثل سحابة المفردات للمصادر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات(NVIVO)

ثانيا: نتائج المقاربة اللغوية

يتم تحديد هذا التشابه بالاعتماد على المقاربة اللغوية لمعاملات التشابه النصي سواء بين المصادر أو بين العقد.

Source A	Source B	Coefficient de corrélation de Pearson
Éléments\\internes\\المقابلات\\التنمية	Éléments\\internes\\المقابلات\\bna	0,966086
Éléments\\internes\\المقابلات\\التنمية	Éléments\\internes\\المقابلات\\البركة	0,961936

0,960447	Éléments internes\\المقابلات\\البركة	Éléments internes\\المقابلات\\الخليج
0,958884	Éléments internes\\المقابلات\\التنمية	Éléments internes\\المقابلات\\الخليج
0,94864	Éléments internes\\المقابلاتbna\\	Éléments internes\\المقابلات\\الخليج
0,941842	Éléments internes\\المقابلاتbna\\	Éléments internes\\المقابلات\\البركة
0,929461	Éléments internes\\المقابلات\\الخليج	Éléments internes\\المقابلات\\السلام
0,925149	Éléments internes\\المقابلات\\التنمية	Éléments internes\\المقابلات\\السلام
0,908179	Éléments internes\\المقابلات\\البركة	Éléments internes\\المقابلات\\السلام
0,900016	Éléments internes\\المقابلاتbna\\	Éléments internes\\المقابلات\\السلام

الجدول رقم (09): يمثل تماثل المصادر حسب معامل التشابه النصي

0,940064	معدل معاملات الإرتباط

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (NVIVO).

من خلال استقراء نتائج معامل الارتباط حسب التشابه النصي للمصادر موضوع البحث المبينة في الجدول أعلاه نستقرئ مايلي أن معاملات الارتباطتتراوح بين

(0.966086) و(0.900016) بمعدل (0.940065)، ممايظهر ارتباط قوي بينإطارات المصارف الخمسة التي شملتها الدراسة محل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنظام مصرفي إسلامي، حيث تم الوصول إلى النتائج التالية :

بين التنمية وبنك الوطني الجزائري ب (0.966086) والتي تعتبر النسبة الأقوى، تليها التنمية البركة ب معدل (0.961936)، في ما جاءت في المرتبة الثالثة الخليج والبركة بنسبة (0.960447)، ثم الخليج

والتنمية بنسبة (0.958884)، فيما جاء في المرتبة الخامسة بين بنك الخليج وبنك الوطني الجزائري أيضا بنسبة (0.94864)، تلتها في المرتبة السادسة بنسبة (0.941842)بين البركة والبنك الوطني الجزائري، فيما احتلت في المرتبة السابعة بنكي السلام والخليج بنسبة (0.929461)، متبوعة بنسبة قريبة جدا بين بنكي السلام والتنمية بنسبة (0.925149)، أما المرتبة التاسعة فكانت بين بنكي السلام والبركة بنسبة (0.908179)، وأخيرا بالمركز العاشر النسبة الدنيا بين النسب السابقة بين بنكي السلام والبنك الوطني الجزائري (0.900016).

حيث كانت النسب متقاربة بين البنوك الخمسة أيأن نسبة المقاربة في التشابه النصي بين البنوك بلغت94 %

1. أبرز نقاط التشابه بين الموظفين

من معاملات الارتباط بين الخبراء الخمسة، سيتم تلخيص وتفسير أهم النقاط المشتركة التي شملتها الدراسة بين موظفي وإطارات المؤسسات المصرفية والتي وجدت شبهمتطابقة تمت فسيرها من خلال بحثنا:

- محدودية نشاطاتها التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة عموما.
- تخوف البنوك من عدم جدوى المشاريع الممولة الأمر الذي يجعل كل الطلبات تعامل بعين الحذروبعدد قليل.
- اعتماد البنوك على القرارات السياسية التي تعتبر ضامن وحيد في استثمار مقدراتها.

2. أبرز نقاط الاختلاف بين الموظفين

- في هذا الباب لم نسجل أي اختلافات جوهرية يمكن الارتكاز عليها في البحث وتبقى بعض الفرو قات والتي تتلخص في أسلوب المعاملات المأخوذة من النظام الداخلي للبنوك ونوجز منها ما يلي :
- احتكار بعض البنوك لصيغ تمويلية معينة فيما ترتكز الخدمات البنكية على صيغ أخرى.
- اختلاف طفيف في صيغ المعاملات من بنك إلى آخر.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الأولى

بعد القيام بتفريغ الإجابات الخبراء في برنامج (NVIVO) سيقوم هذا المطلب باختبار الفرضية الأولى للدراسة اعتمادا على مخرجات برنامج(NVIVO) للتحليل العقد المضاربةبينها؛ حيث كل عقدة تحتوي على

إجابات الخبراء، والاستعانة بالمقاربات التي تم ذكرها سلفا للتحقق من صحة الفرضية الأولى، بحيث العوض العمل بفرضيتين مستقلتين يكون فيها بعد المضاربة مع التمويل بالقروض كفرضية ومع التمويل بفائض التكلفة كفرضية أخرى تم جمعهما في فرضية واحدة وهي كالآتي:**تساهم البنوك الإسلامية المتمثل في بعد المضاربة إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة).**

أولا: نتائج المقاربة المعجمية

بعد القيام بمعالجة المقابلات التي أجريت مع الخبراء ببرنامج (NVIVO) تم الحصول على إحصاء الترددي لـ (100) كلمة مكررة تساوي عدد أحرفها ثلاث حروف فما فوق**(أنظر الملحق رقم05)** يبين عدد الكلمات التي تكررت عدة مرات، واخترنا منها (15)كلمة لها علاقة بالفرضية الأولى حسب الموظفين الخمسة، والتي تمثل المحور الأول من دليل المقابلة الموجهة. وتكرار المفردات لعقدة المضاربة مع عقدة التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة موضحة الجدول التالي:

الجدول رقم (10): أثر تكرار المفردات لعقدة المضاربة مع عقد التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة.

الرقم	الكلمات	الطول (عدد الحروف)	التكرار	النسبة%
1	الصغيرة	7	87	4,73
2	والمتوسطة	9	77	4,19
3	المؤسسات،المؤسسة، للمؤسسات	8	67	3,64
4	الإسلامي	8	50	2,72
5	البنك	5	39	2,12
6	التمويل	7	37	2,01
7	التي	4	28	1,52
8	أسلوب	5	20	1,09
9	المشاركة	8	19	1,03
10	على	3	19	1,03
11	المرابحة	8	18	0,98
12	يلاءم	5	16	0,87
13	المشروع	7	15	0,82
14	نسبة	4	15	0,82
15	هذا	3	15	0,82

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

أن استقراء الجدول المتضمن نتائج المقاربة اللغوية لعقدة المضاربة مع عقد التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفةحيث تصدرت كلمة صغيرة قائمة التكرار بمجموع(87)مرة تلتها كلمة والمتوسطة ب(77

)مرة فيما حلت في الترتيب الثالث كلمات المؤسسات، المؤسسة، للمؤسسات بـ (67) مرة، الإسلامي تكررت(50) مرة، أما عبارة البنك فقد وردت (39) مرة تليها التمويل (37 مرة) بينما ورد اسم الإشارة التي(28)مرة و أسلوب(20) مرة، و(19) مرة تساوت فيها كل المشاركة وحرف الجر علىمرة، أما المرابحة فقد تكررت(18)مرة و يلائم ب(16) مرة، (15) تكرار لعبارات (المشروع ونسبة وهذا) وصيغة المضاربة فقد تكررت (14) مرة.

ويمكن تفسير هذا على أن البنوك الإسلاميةمن خلال المضاربة فقد ساهمت بشكل إيجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالتي كان نسبته مرتفعةفي التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة، وفي المقابل ساهمت المضاربةفي تمويل هذا المؤسسات ايجابيا وذلك لزيادة في الإنتاج والحد من البطالة، أما كلمات التمويل وتمويل فإنها تركز على أن البنوك تمولها وفق الشريعة دون فوائد لهذا تلجا المؤسسات إليها، وقد جاءت كلمة المشاركة والمرابحة على التوالي بنسبة عاليةأماالإجارة فقد جاءت معدومة لحد ما والتي ستفسر في الفرضيات اللاحقة؛ ويمكنناتعزيز التحليل بشكل سحابة المفردات للفرضية الأولى.

الشكل رقم (16): يمثل سحابة المفردات لعقد المضاربة مع عقد التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

ثانيا: نتائج المقاربة الموضوعية

بالإعتماد على برنامج (NVIVO) تم إستخراج تمثل التغطية لعقدالمضاربة وعقدة التمويل بالقروض عقدة التمويل بفائض في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة حسب إجابات كل خبير على النحو التالي:

الجدول رقم (11): يمثل نسب التغطية لعقدة المضاربة

Item	Percentagecoverage
\\bnaالخبيرInternals\\	16,51%
\\البركةالخبير\\Internals\\	14,87%
\\التنميةالخبير\\Internals\\	14,13%
\\الخليجالخبير\\Internals\\	15,19%
\\السلامالخبير\\Internals\\	17,83%
معدل نسب التغطية	**15.70%**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

الشكل رقم (17): يمثل نسب التغطية لعقدة المضاربة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

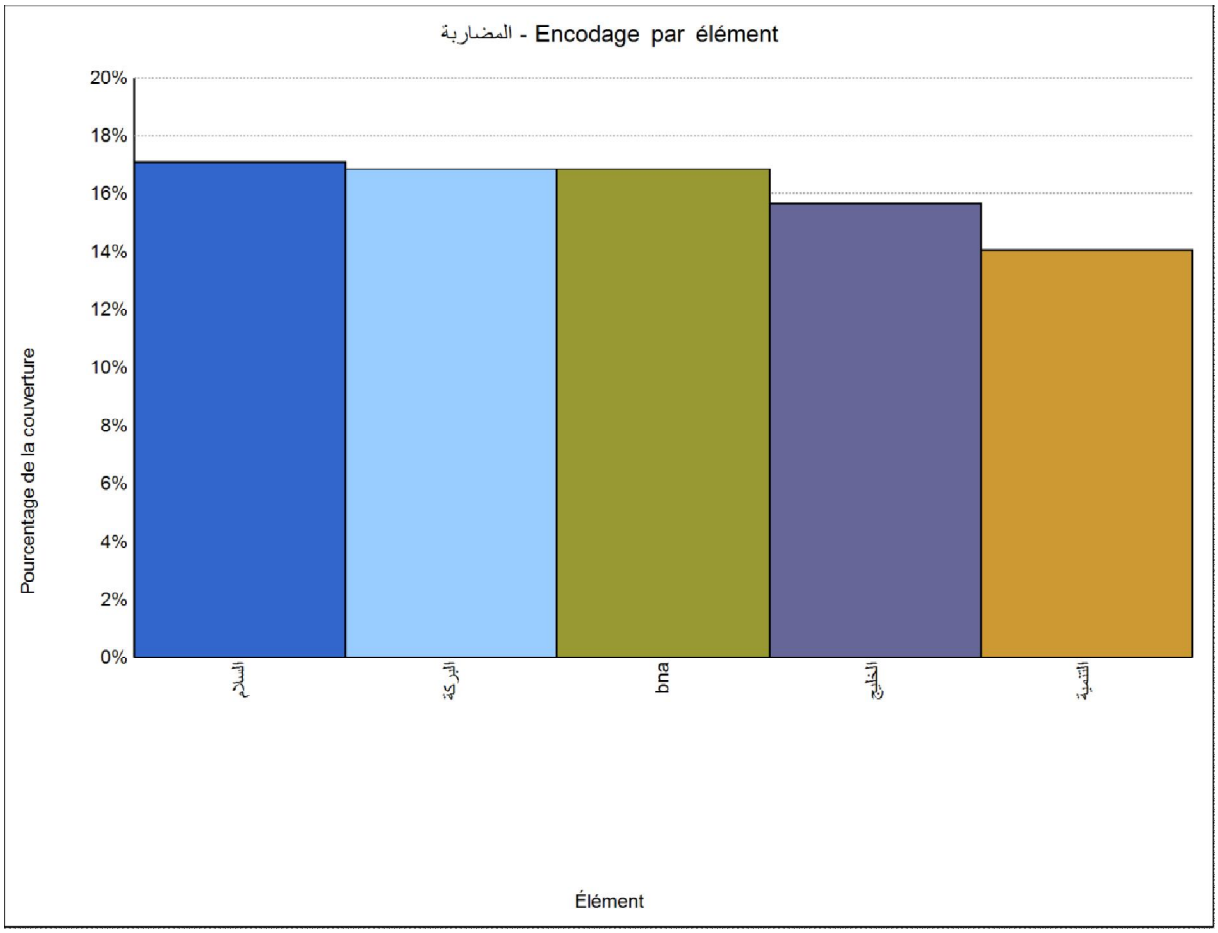

من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه المتعلق بالمقاربة الموضوعية للفرضية الأولى وبالنسبة لعقدة المضاربةيتضح بأن نسبة تغطية كل خبير من خبراء عينة الدراسة تتراوح مابين (17.83) و(14.13) وبلغ معدل النسبة ب (15.70)وكانت النسبة المرتفعة للبنك السلام، الذي يظهر جليا **مدى ووجود والعمل بصيغة المضاربة في البنك**، وهذا راجع لكونه **يعمل دائما على التمويل المستمر من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من أعمالها ونتائجها ونقل فوائدها للبلدنا**، وفي المقابل النسبة المنخفضة لبنك التنمية **نتيجة نقص في التعامل بهذه الصيغةفي الميدان.**

1. عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة

الجدول رقم (12): يمثل نسب التغطية لعقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة

Item	Percentagecoverage
\\bnaالخبيرInternals\\	34,47%
\\الخبيرInternals\\البركة	22,25%
\\الخبيرInternals\\التنمية	26,17%
\\الخبيرInternals\\الخليج	27,74%
\\الخبيرInternals\\السلام	15,64%
معدل نسب التغطية	%25.25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

الشكل رقم 18 : يمثل نسب التغطية لعقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

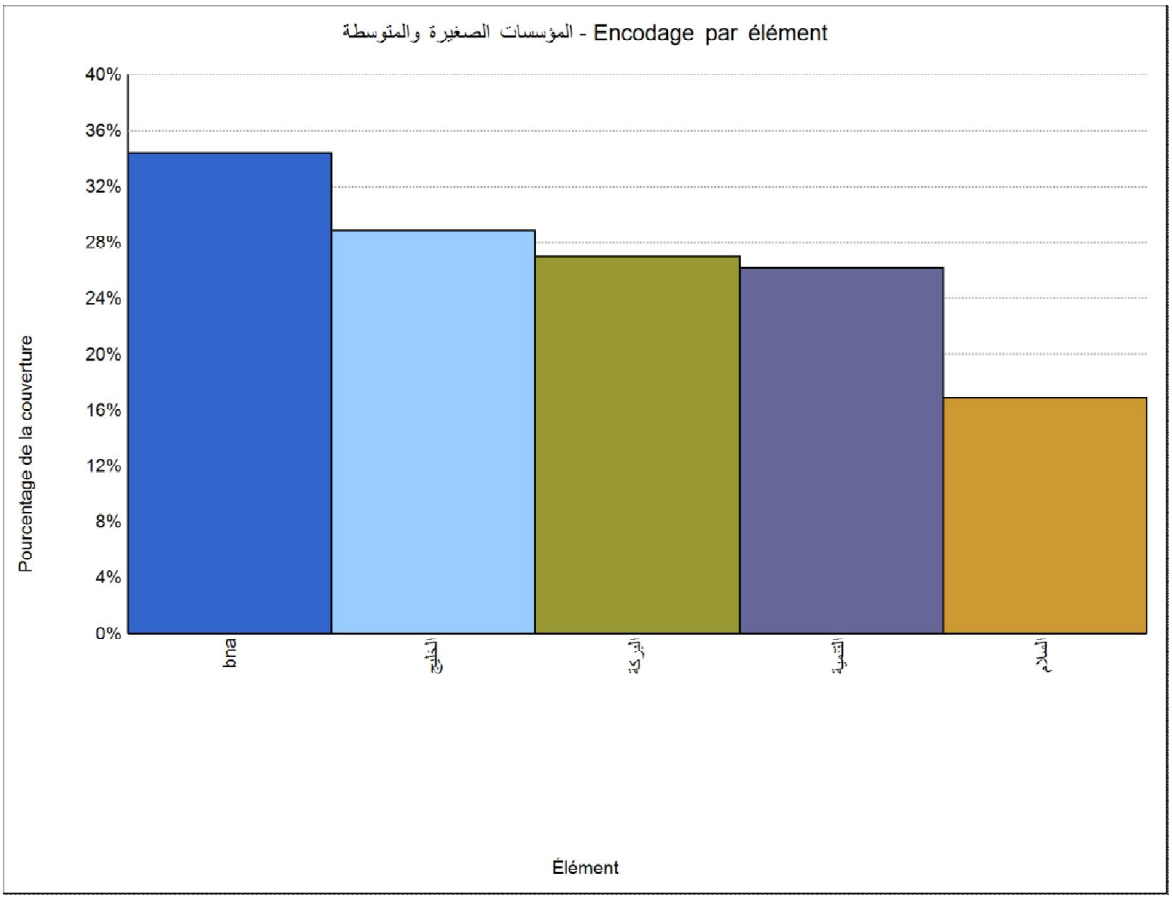

من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه المتعلق بالمقاربة الموضوعيةبالنسبة لعقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفةيتضح نسبة كل موظف وإطار من البنوك يمثل نسبة معينة تراوحت ما بين (34.47) و(15.6). وبلغ معدل الارتباط بنسبة (25.25)، حيث كانت مرتفعة بنسبة لبنكالوطني الجزائريكونه يمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعرضه لنسبة مخاطرة كبيرة وفي المقابل وجود نسبة منخفضة في بنك السلام وذلك دال على انه لا يخاطر ذلك راجع لأسباب ذاتية للبنك ومنه نستنتج قلة تمويل له لهذه المؤسسات.

ثالثا: نتائج المقاربة اللغوية

سيتم فيها هذه المقاربة المقارنة ما بين عقدة المضاربةوعقدةالتمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة من بين عدة عقد **(أنظرالملحقرقم)**من أجل معرفة الترابط بينها والتشابه النصي أو المعنى في كلام الخبراء لأجل إثبات أو نفي صحة الفرضية الأولى والتحقق منها، وتم إختيار. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (13): يمثل معامل الارتباط بين المضاربة وبين تمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة.

Node A	Node B	Pearson correlation coefficient
\\Nodes\\الصيغ\\المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	\\Nodes\\الصيغ\\المضاربة	0,380292
معدل معاملات الإرتباط		**0.380292**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

يمكن الملاحظة من الجدول السابق ان هناك ارتباط جيد بين المضاربة وعقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة وقدر ب (0،380292)، وبما ان نسبة جاءت اقل من (0،5) فنستنتج انها هناك ارتباط مقبول بينهما، ونقول العلاقة مقبولة بينهم بدرجة تحقق الفرضية بدرجة D+

رابعا: اختبار الفرضية الأولى

الجدول رقم (14): يمثل اختبار للفرضية الأولى

الفرضية الأولى والمقاربات العامة والاختلافات الجزئية للفرضية	العبارات الدالة على عقدةالمضاربة	درجة تحقق الفرضية
الفرضية الأولى: **"تساهم البنوك الإسلامية المتمثلة في بعد المضاربة إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة)** **التعليق:** **هناك إجابات للموظفين والاطارات تقول أن المضاربة لها أهمية ومساهمة في تمويل المؤسسات اما البعض فيقول انها العكس وليس فيها فوائد ووجود خطورة ومنه نستنتج أن كل بنك إسلامي وتجاري يتعامل بصيغة الملاءمة له والتي تساعده**	**أثر تكرار المفردات لعقدة المضاربة مع عقد التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة** • **سحابة المفردات لعقد المضاربة مع عقد التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة ؛** • **معدل نسبة التغطية لعقدة المضاربة مع عقد التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة** • **معامل الارتباط بين عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة لخبراء الدراسة (0.380292)؛** • **الخريطة المعرفية التي تمثل أهم الأفكار والعلاقات المفاهيمية مع عقدة المضاربة؛** • **يتم تمويل بصيغة المضاربة منالبنوك الاسلامية والتجارية** • **يمكن للمضاربة أن تحقق نجاح في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	**مقبولة D+**

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة المعتمدبنموذج نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال.

يتضح من خلال الجدول أعلاه الخاص بالفرضية الأولى والمتعلقة بالمضاربة كصيغة من صيغ البنوك الإسلامية ومساهمته بشكل إيجابي في دعم وتمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة لتحقيق نجاحفي تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك الإسلامية والتجارية ميدان الدراسة، و مقارنة الجانب النظري مع آراء الموظفين، تم الاستعانة بنظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال وتم التوصل إلى أن الفرضية الأولى أنها قد تحقق بدرجة مقبولة قريب من المتوسط **(D^+).**

خامسا: الخريطة المعرفية لعقدة المضاربة مع تمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة

الشكل رقم (19): يمثل خريطة معرفية لعقدة المضاربة مع تمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة

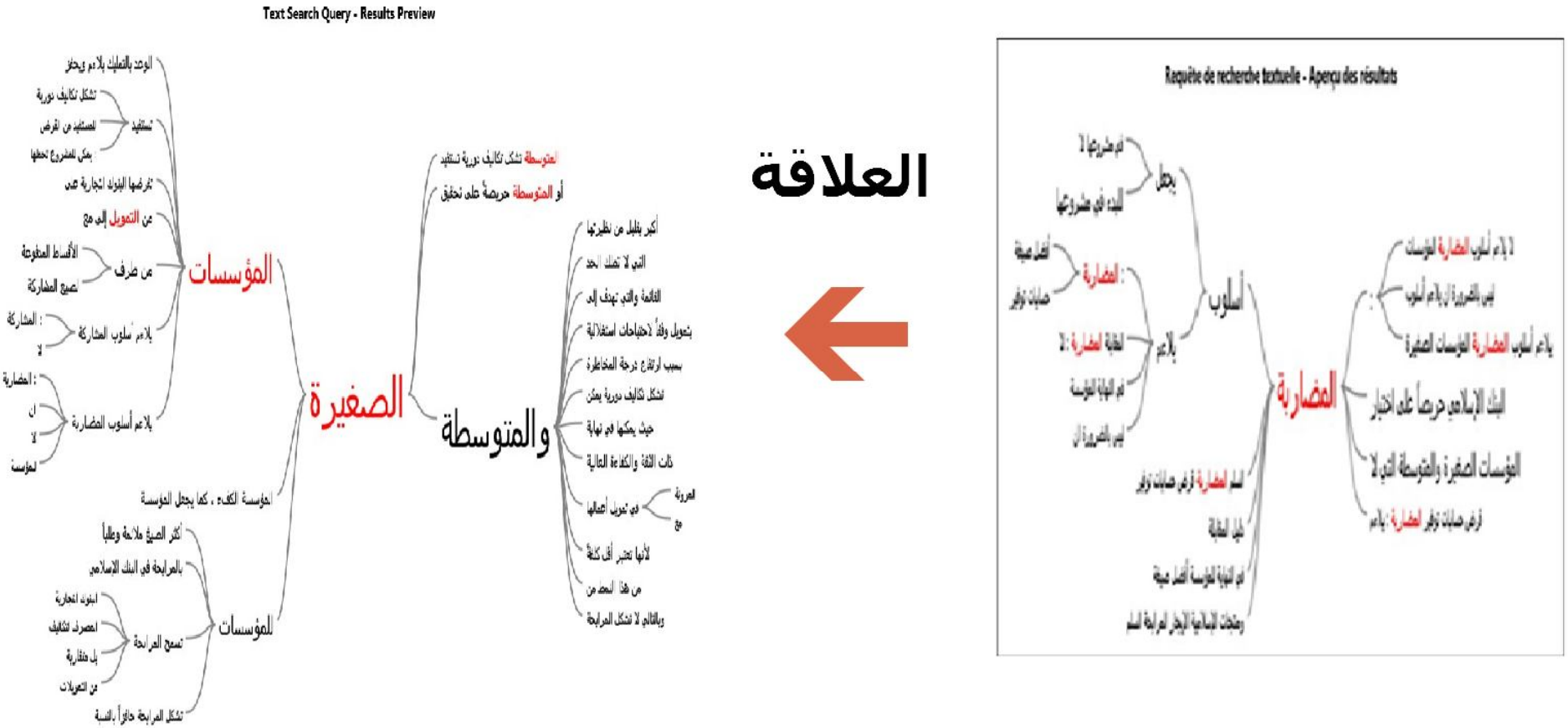

المصدر: برنامج(NVIVO).

المطلب الثالث: إختبار الفرضية الثانية

الهدف من هذا المطلب هو التأكد من صحة تحقق الفرضية الثانية للدراسة بالاستعانة بمخرجات برنامج (NVIVO) للتعرف على مدى مساهمة المشاركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البنوك الإسلامية والتجارية ميدان الدراسة، وذلك بتجميع بعد في تمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة فرضية واحدة كونهما يمثلان نجاح المؤسسات والتي تم صياغتها على النحو الآتي:**تساهم البنوك الإسلامية المتمثلة في بعد المشاركة إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البنوك الإسلامية والتجارية ميدان الدراسة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة).**

أولا: نتائج المقاربة المعجمية

بعد القيام بمعالجة المقابلات التي أجريت مع الخبراء ببرنامج (NVIVO) تم الحصول على إحصاء الترددي لـ (100) كلمة مكررة تساوي عدد أحرفها ثلاث حروف فما فوق **(أنظر الملحق رقم7)** يبين عدد الكلمات التي تكررت عدة مرات، وإخترنا منها (15) كلمة لها علاقة بالفرضية الثانية حسب الموظفين الخمسة، والتي تمثل المحور الثاني من دليل المقابلة الموجهة. والمقاربة المعجمية لعقدة المشاركة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): أثر تكرار المفردات لعقدة المشاركة

الرقم	الكلمة	الطول (عدد الحروف)	التكرار	النسبة%
1	المؤسسات، المؤسسة، للمؤسسات	8	111	3,64
2	الصغيرة	7	87	4.73
3	والمتوسطة	9	77	4,19
4	الإسلامي	8	50	2,72
5	البنك	5	39	2,12
6	التمويل	7	37	2,01
7	التي	4	28	1,52
8	أسلوب	5	20	1,09
9	المشاركة	8	19	1,03
10	على	3	19	1,03
11	المرابحة	8	18	0,98
12	يلاءم	5	16	0,87
13	المشروع	7	15	0,82
14	نسبة	4	15	0,82
15	هذا	3	15	0,82

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

يوضح الجدول أعلاه نتائج المقاربة اللغوية لعقد المشاركة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة للفرضية الثاني؛ حيث تم ملاحظة أن كلمة**المؤسسات (المؤسسة، للمؤسسات)**إحتلت المرتبة الأولى في مجموع تكرارات بـ **(111مرة)**، ثم جاءتبعدها في المرتبة الثانية الصغيرة بـ**(87مرة)**وتليها و المتوسطة ب (مرة77)ويدل ذلك على أهميتها بالنسبة للمشاركة وعلاقتها بموضوع الدراسة كونها تمثل أحد مؤشرات لصيغة من صيغ للدراسة، وان التعامل بطريقةالإسلامية**(50مرة)** ساهم **البنك(39مرة) في التمويل(37مرة)**، **التي(28 مرة)**،**تقوم**

باسلوب(20مرات)المشاركة(8 مرات) و**المرابحة(18مرة)**و **يلاءم (16مرة)**، **مشروع(15مرة) المؤسسات**، **نسبة(15 مرة)**من هذا(15)الفائدة.

ويمكن تفسير هذا على البنوك الاسلامية من خلال صيغة المشاركة قد ساهمت بشكل إيجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان نسبته مرتفعة لان معظم البنوك الاسلامية تتعامل بهذه الصيغة وساهمت هذه الصيغة فيتفادي مخاطر اكبر من صيغة المضاربة ومنه وجود لزوم وجود فوائد وساهمت ايضا في حظوظ للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في فكرة التمويل بهذه الصيغة واكتساب ثقتهم ؛ كما يمكنناالتعزيز التحليل بشكل سحابة المفردات للفرضية الثانية.

الشكل رقم (20): يمثل سحابة المفردات لعقدة المشاركة مع تمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO

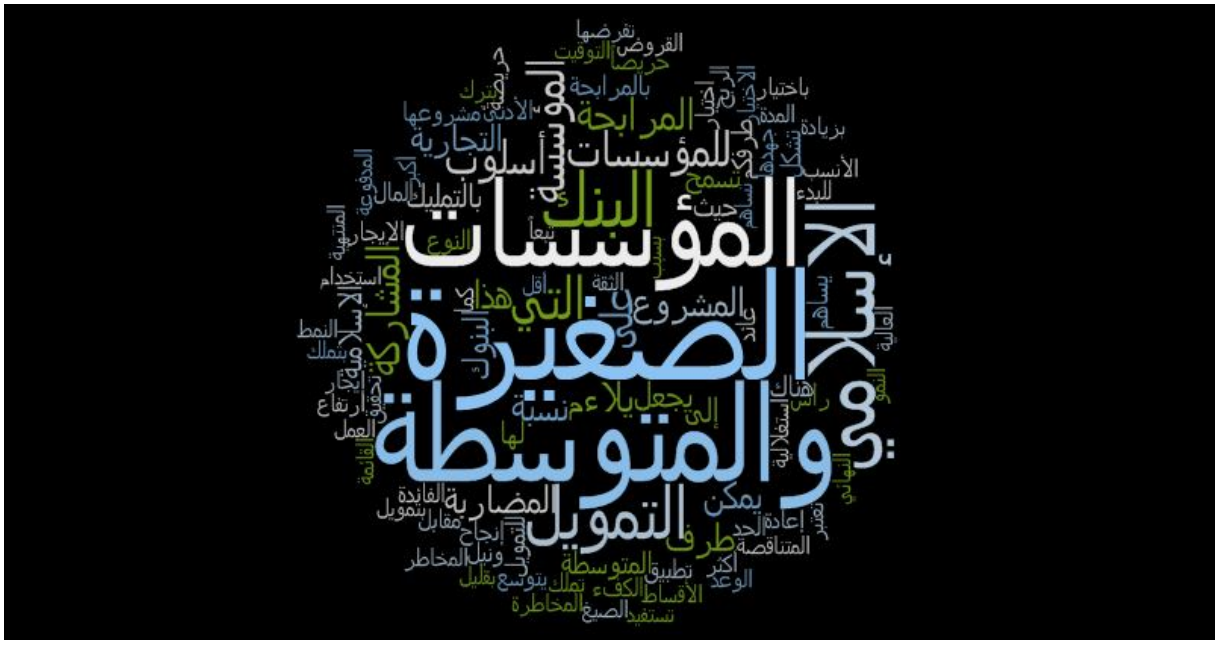

)

ثانيا: نتائج المقاربة الموضوعية

تقوم هذه المقاربة بإستخراج نسبة التغطية لعقد المشاركة حسب كل خبير من الخبراء، وهي تتمثل في الآتي:

1. عقدة المشاركة

الجدول رقم (16): يمثل نسب التغطية لعقدة المشاركة

Item	Percentagecoverage
\\bnaالخبيرInternals\\	17,25%
\\البركةالخبيرInternals\\	13,88%
\\التنميةالخبيرInternals\\	27,30%
\\الخليجالخبيرInternals\\	14,84%
\\السلامالخبيرInternals\\	19,46%
معدل نسب التغطية	%18.47

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

الشكل رقم (21): يمثل نسب التغطية لعقدة المشاركة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

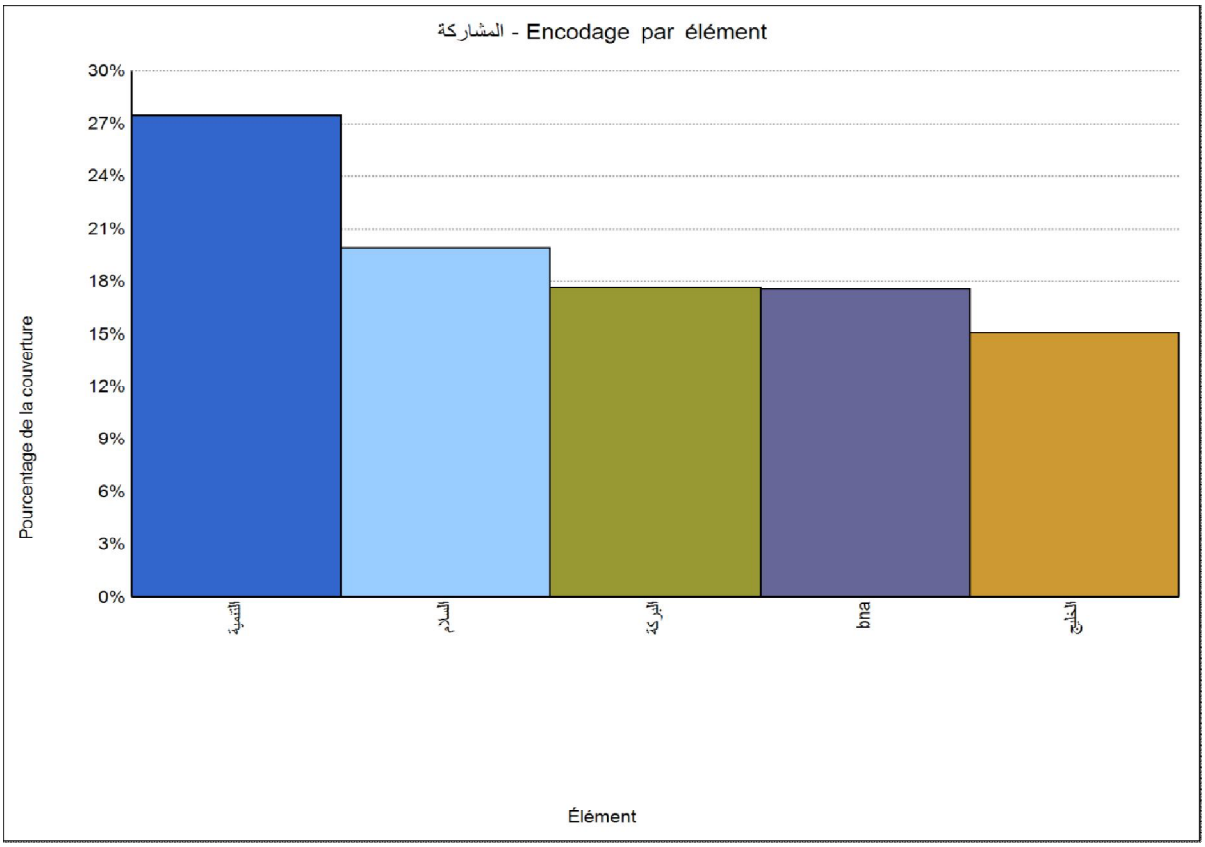

نلاحظ من الجدول السابق والمدرج التكراري المتعلق بالمقاربة اللغوية وبنسب لعقدة المشاركة خاصة بان نسبة تغطية لكل موظف واطار في البنوك الاسلامية والتجاريةلعينة الدراسة تتراوح ما بين(27.30) و(13.88)، بحيث بلغ معدل الارتباط بينهما ب (18.47)، ولاحظنا ايضا ان نسبة في بنك الفلاحة والتمية كانت بنسبة كبيرة دلالة على انها تعتمد على صيغة المشاركة بينها وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ن اما بنسبة لبنك الخليج فكان اقل نسبة بينه وبين البنوك الاخرى وذلك راجع الى الصيغ التي يتعامل بها.

ثالثا: نتائج المقاربة اللغوية

بعد اختيار العقد المتعلقة بالفرضية الثانية من بين العديد من العقد **(أنظر الملحق رقم)**،ستقوم هذه المقاربة اللغوية بالمقارنة بين **عقدة المشاركة** مع **التمويل باقروض والتمويل بفائض التكلفة** لمعرفة الترابط بينها للمساعدة في التحقق من صحة الفرضية. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (17): يمثل معامل الارتباط بين المشاركة والتمويل بالقروض والتمويل بالفائض التكلفة

Node A	Node B	Pearson correlation coefficient
\\Nodes\\الصيغ\\المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	\\Nodes\\الصيغ\\المشاركة	0,351605
معدل معاملات الإرتباط		**0.351605**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

نرى من الجدول السابق عمله أن هناك ترابط بين عقدتي المشاركة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدل ترابط قدر ب (0.351605) وصحيح أن معدل ضعيف نسبيا لكن ذلك راجع لنقص في الإجابة ن ومنه فانه نقول أنها اقل من صيغة المضاربة واقل من (0.5)وهذا يدل على أن هناك ترابطولكن بصفة قليلة ونعبر بهذه الصيغة على درجة مقبول D+.

رابعا: اختبار الفرضية الثانية

الجدول رقم (18): يمثل اختبار للفرضية الثانية

الفرضية الأولى والمقاربات العامة والاختلافات الجزئية للفرضية	العبارات الدالة على عقدة المشاركة	درجة تحقق الفرضية
الفرضية الثانية: **"تساهم البنوك الإسلاميةالمتمثل في بعد المشاركة إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة)** **التعليق:** • **من خلال ما رئينا في دراسة صيغة المشاركةو التجميع كلام الموظفين وإطارات وجدنا اختلافعدم تجانس في المعاملات بصيغة المشاركة وذلك راجع لكيفية العمل في كل بنك ومن أهم النتائج التي تساهم في ذلك نجاح**	• **أثر تكرار المفردات لعقدة المشاركة مع عقدالتمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة ؛** • **سحابة المفردات لعقد المشاركة مع عقد التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة ؛** • **معدل نسبة التغطية لعقدة المشاركة كانت على التوالي(17.25%)،(13.88)، (27.30%)، (14.84%)، (19.46%)** • **معامل الارتباط بين جميع الخبراء(0,351605)؛** • **أهم الأفكار والعلاقات المفاهيمية لعقدة المشاركة موضحة في الخريطة المعرفية؛** • **وجود وتنوع صيغة المشاركة لدى البنوك الإسلامية والتجارية عينة الدراسة؛**	**مقبولة D+**

التمويل بهذه الصيغة		

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بنموذج نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال.

يوضح الجدول أعلاه الذي يمثل اختبار بالفرضية الثانية لخاصة بمساهمة صيغة المشاركة كصيغة من صيغ البنوك الإسلامية التي تساهم إيجابا تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة (التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة)، ومقارنة الجانب النظري مع الجانب الميداني، تم الاستعانة بنظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال وتم التوصل إلى أن الفرضية الثانية أنها قد تحقق بدرجة **مقبول +D**

خامسا: الخريطة المعرفية لعقدة المشاركة في التمويل بالقروضالتمويل بفائض التكلفة

الشكل رقم (22): يمثل خريطة معرفية لعقدة المشاركة في التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلف

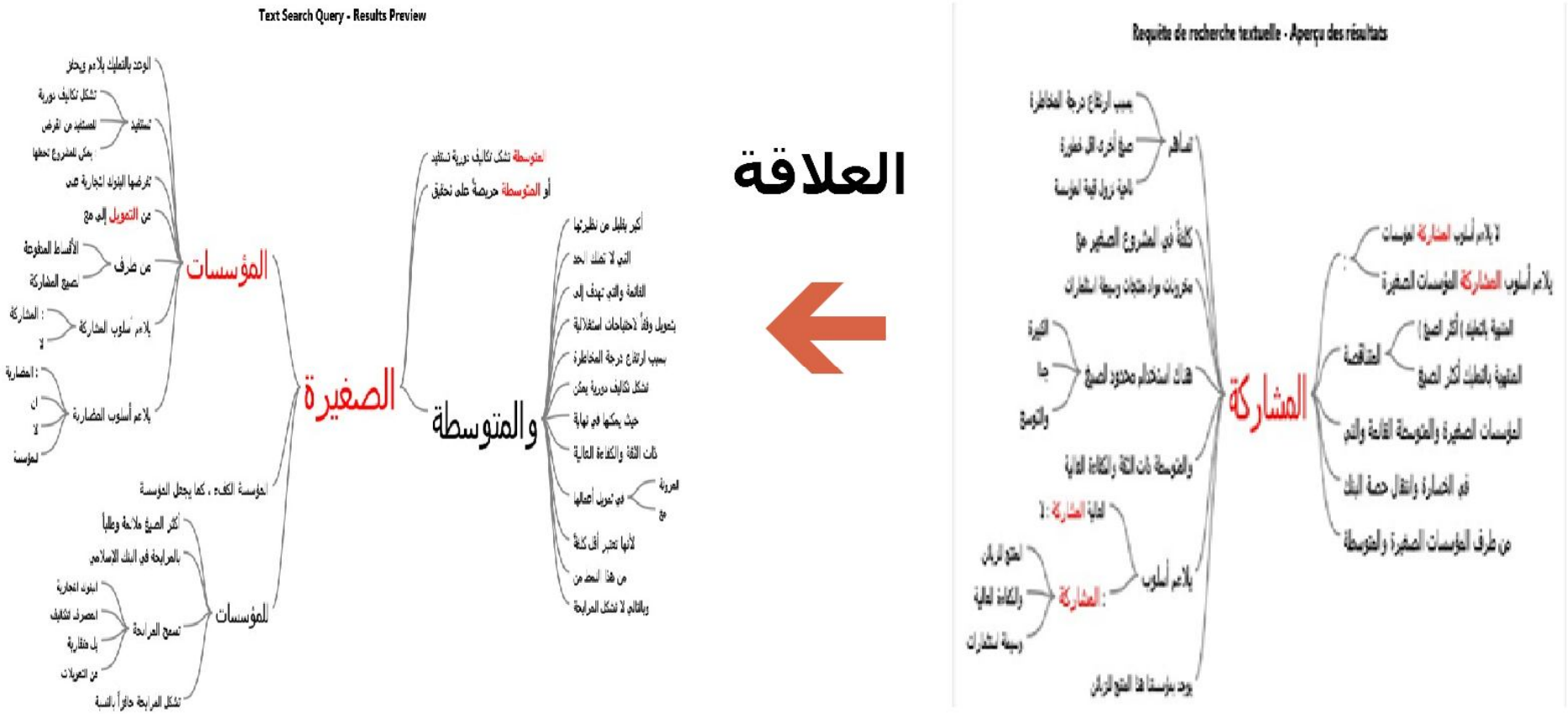

المصدر: برنامج**(NVIVO)**.

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الثالثة

سيتم في هذا المطلب اختبار الفرضية الثالثة التي تختص بعد المرابحة التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة بإعتبارهما مؤشرات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وذلكبالاستعانة بالمخرجات الذي يقدمه برنامج(NVIVO) لتحليلها، وتحقق من صحة الفرضية المتمثلة في: **تساهم البنوك الإسلامية المتمثلة في بعد المرابحة إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة)**

أولا: نتائج المقاربة المعجمية

بعد القيام بمعالجة المقابلات التي أجريت مع الخبراء ببرنامج (NVIVO) تم الحصول على إحصاء الترددي لـ (100) كلمة مكررة تساوي عدد أحرفها ثلاث حروف فما فوق **(أنظر الملحق رقم09)** يبين عدد الكلمات التي تكررت عدة مرات، واخترنا منها (15) كلمة لها علاقة بالفرضية الثالثة حسب الموظفين الخمسة، والتي تمثل المحور الثالث من دليل المقابلة الموجهة. والمقاربة المعجمية لعقدة المرابحة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): أثر تكرار المفردات لعقد المرابحة

الرقم	الكلمة	الطول (عدد الحروف)	التكرار	النسبة%
1	الصغيرة	7	101	4,54
2	والمتوسطة	9	91	4,09
3	المؤسسات	8	72	3,24
4	الإسلامي	8	63	2,83
5	البنك	5	53	2,38
6	التمويل	7	42	1,89
7	التي	4	38	1,71
8	المرابحة	8	34	1,53
9	للمؤسسات	8	34	1,53

10	نسبة	4	30	1,35
11	البنوك	6	26	1,17
12	التجارية	8	26	1,17
13	على	3	24	1,08
14	المؤسسة	7	23	1,03
15	أسلوب	5	20	0,90

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

يدل الجدول أعلاه على نتائج المقاربة اللغوية لعقد المرابحة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفةللفرضية الثالثة ؛ حيث تم ملاحظة أن كلمة **الصغيرة** احتلت المرتبة الأولى في مجموع تكرارات بـ **(101مرة)**، ثم جاءتبعدها في المرتبة الثانية كلمة**المتوسطة (91مرة)**، ويدل ذلك على أهميتها بالنسبة للمرابحة(34مرة) وعلاقتها بموضوع الدراسة كونها تمثل أحد مكونات الفرضية الثالثة،حيث قامت المؤسسات(72مرة)بعملية التمويل(42مرة) من البنك (53مرةة) الإسلامي (63مرة)و **نسبة (30مرة)**أرباحالبنوك**(26 مرة)**،**التجارية(26 مرة)**، **المؤسسة (23مرات)**مع **أسلوب (20مرات)** المعاملة الجيد.

ويمكن تفسير هذا على أن البنوك الإسلامية من خلال المرابحة قد ساهمت بشكل إيجابي في تمويل المؤسساتالذي كان نسبته مرتفعة أم عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة كانت مرتفعة، وفي المقابل ساهمت المرابحة بشكل جيد في صيغة التمويل. كما يمكننا تعزيز التحليل بشكل سحابة المفردات للفرضية الثالثة.

الشكل رقم (23): يمثل سحابة المفردات لعقدة المرابحة مع عقدة التمويل بالقروض التمويل بفائض التكلفة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

ثانيا: نتائج المقاربة الموضوعية

1. عقدة المرابحة

الجدول رقم (20): يمثل نسب التغطية لعقدة المرابحة

Item	Percentagecoverage
\\bnaالخبيرInternals\\	20,80%
\\Internalsالخبير\\البركة	19,84%
\\Internalsالخبير\\التنمية	16,92%
\\Internalsالخبير\\الخليج	20,16%
\\Internalsالخبير\\السلام	25,01%
معدل نسب التغطية	%20.42

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

الشكل رقم (24): يمثل نسب التغطية لعقدة المرابحة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (NVIVO).

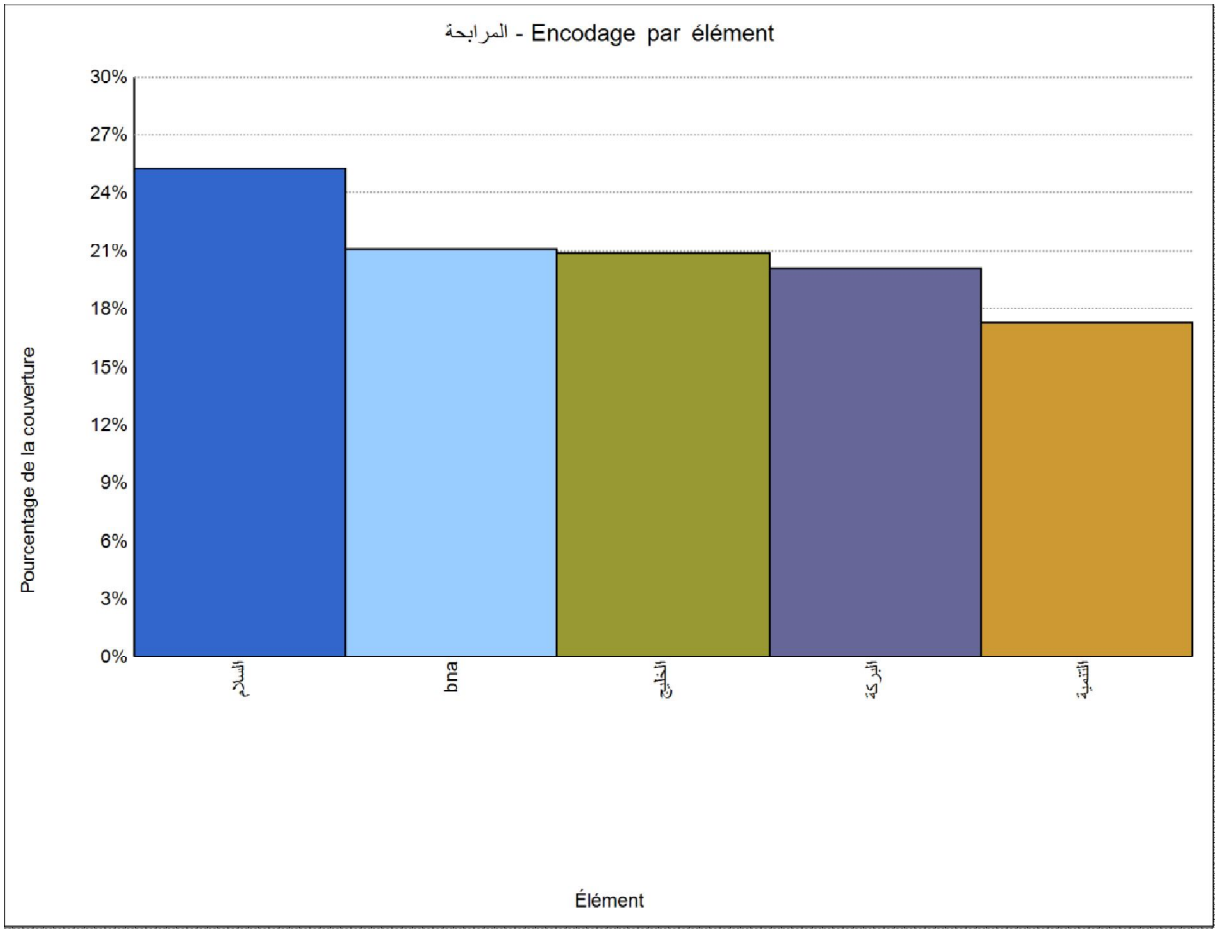

من الجدول السابق والشكل أعلاه المتعلق بالمقاربة الموضوعية للفرضية الثالثة الخاصة بعقدة المرابحة وذلك بنسبة تغطيةتراوحت ما بين(25.01)و بين (16.92) بمعدل قدر ب (20.42)، وكانت نسبة مرتفعة بالنسبة لبنك السلام وذلك لخبرته السابقة والعمل بتلك الصيغة أما التي كانت في المرتبة الأخيرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك لقلة الخبرات ومنه نقول أن كل بنك يهدف إلشيء معين ويوفر المستلزماتاللازمة لكل فرد أو مؤسسة لتحقيق النمو في التنمية طبعا.

ثالثا: نتائج المقاربة اللغوية

سيتم في هذه المقاربة المقارنة بين **عقدة المرابحة** مع **عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة** بعداختيارهما من عدة العقد**(أنظر الملحق رقم....)** كونهما أحد مكونات الفرضية الثالثة،وذلك لأجل معرفة ارتباط بينهما لتحقق من درجة صحة الفرضية. والجدول الآتي سيبين معاملات الارتباطبينهما :

الجدول رقم (21): يمثل معامل الارتباط بين المرابحة وعقدة التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة

Node A	Node B	Pearson correlation coefficient
Nodes\\الصيغ\\المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Nodes\\الصيغ\\المرابحة	0,380453
معدل معاملات الإرتباط		0.380453

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (NVIVO).

من الجدول السابق نرى ونلاحظ أن هناك ترابط بين عقدة المرابحة وعقدتي التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة والتي تمثلت ب (0.380453) وهذا يدل على وجودترابط بينهما، ومنه نرمز بدرجة مقبولة بD+

رابعا: اختبار الفرضية الثالثة

الجدول رقم (22): يمثل اختبار للفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة والمقاربات العامة والاختلافات الجزئية للفرضية	العبارات الدالة على عقدة المرابحة	درجة تحقق الفرضية
الفرضية الثالثة: تساهم البنوك الإسلامية المتمثل في بعد المرابحة إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض التمويل بفائض التكلفة). التعليق: إجابات الموظفين حول عقدة المرابحةمتطابقة نوعا ما مع الجانب النظري نتيجة فهم العميق ودرايتهم الكبيرة به ونتيجة عملهم سابقا بهذه الصيغة فيالمؤسسات التي مولتهم.	• أثر تكرار المفردات لعقدة المرابحة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة • سحابة المفردات لعقد المرابحةمع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة. • معدل نسبة التغطية لجميع العقد هو (20.42) • معامل الارتباط بين جميع الموظفين والإطارات(0.380453)؛ • أهم الأفكار والعلاقات المفاهيمية لعقدة المرابحة موضحة في الخريطة المعرفية؛ • تساهم المرابحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	مقبولة D+

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بنموذج نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال.

يوضح الجدول أعلاه الذي يمثل اختبار بالفرضية الثالثة الخاصة بصيغة المرابحة كصيغة من صيغ البنوك الإسلامية التي تساهم إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة (التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة)، ومقارنة الجانب النظري مع الجانب الميداني، تم الاستعانة بنظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريالذي ساعد على التوصل إلى نتيجة أن الفرضية الثالثةمحققة

D+.

خامسا: الخريطة المعرفية لعقدة المرابحة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة

الشكل رقم (25): يمثل خريطة معرفية لعقدة المرابحة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة

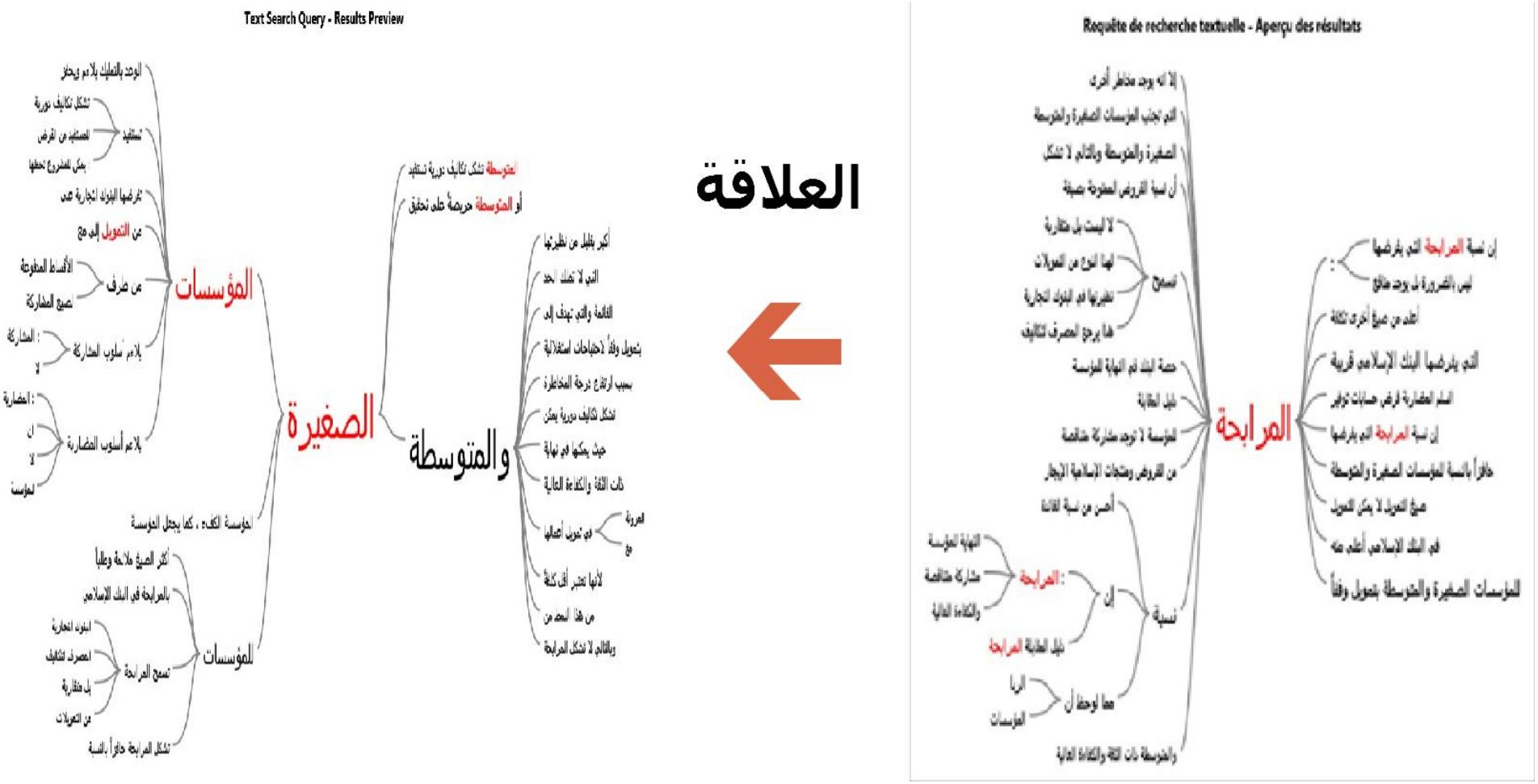

المصدر: برنامج(NVIVO).

المطلب الخامس: إختبار الفرضية الرابعة

في هذا المطلب سيتم إختبار الفرضية الرابعة للدراسة، وذلك بإستخدام برنامج (NVIVO) الذي من خلاله يتم تحليل مخرجات التي يقدمها لإثبات صحة أو نفي الفرضية، وقد تم جمع التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة وعلاقتهما ببعد الإجارة في فرضية واحدة، وهي كالآتي:**تساهم البنوك الإسلامية المتمثل في بعد الإجارة إيجابا في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة).**

أولا: نتائج المقاربة المعجمية

بعد القيام بمعالجة المقابلات التي أجريت مع الخبراء ببرنامج (NVIVO) تم الحصول على إحصاء الترددي لـ (100) كلمة مكررة تساوي عدد أحرفها ثلاث حروف فما فوق **(أنظر الملحق رقم11)** يبين عدد الكلمات التي تكررت عدة مرات، وإخترنا منها (15) كلمة لها علاقة بالفرضية الرابعة حسب الموظفين الخمسة، والتي تمثل المحور الرابع من دليل المقابلة الموجهة. والمقاربة المعجمية لعقدة الإجارةموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): أثر تكرار المفردات لعقدة الإجارة

الرقم	الكلمة	الطول (عدد الحروف)	التكرار	النسبة %
1	المؤسسات	8	18	6,16
2	الصغيرة	7	14	4,79
3	والمتوسطة	9	12	4,11
4	حيث	3	9	3,08
5	الأقساط	7	5	1,71
6	الإيجار	7	5	1,71

7	المدة	5	5	1,71
8	المدفوعة	8	5	1,71
9	المشروع	7	5	1,71
10	الوعد	5	5	1,71
11	بالتمليك	8	5	1,71
12	بتملك	5	5	1,71
13	تشكل	4	5	1,71
14	تكاليف	6	5	1,71
15	دورية	5	5	1,71
16	المؤسسات	8	18	6,16

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

ويتبين لنا من خلال الجدول أعلاه نتائج المقاربة اللغوية لعقدالاجارة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة للفرضية الرابعة؛ حيث تم ملاحظة أن كلمة **المؤسسة**إحتلت المرتبة الأولى في مجموع تكرارات ب **(18مرة)**، ثم جاءتبعدها في المرتبة الثانية كلمة**الصغيرة(14مرة) وتليها المتوسطة ب(12) مرة**، ويدل ذلك على أهميتها بالنسبة للموضوع الدراسة كونها تمثل أحد مكونات الفرضية الرابعة، وأنها ساهمت في إكتساب**الاقساط (5مرة)الاجار (5مرة)**، وتحديد المدة(5 مرة)ل **المشروع (5مرة)**، ثم الوعد**(5مرات)**، بالتمليك**(5مرات)** و تشكيل**(5مرة)** تكاليف **(5 مرة)**، **دورية(5 مرة)**،**ل المؤسسات (18 مرة)**،

يمكننا تفسير هذا على أن البنوك الإسلامية من خلال صيغة الإجارة قد ساهمت ايجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت نسبتها مرتفعة، وذلك لنجاعة هذه البنوك الإسلامية والتجارية وحسن التسيير والعمل بهذه الصيغة ويمكننا دعم وتعزيز التحليل بشكل سحابة مفردات للفرضية الرابعة ألا وهي عقدة الإجارة بعقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة.

الشكل رقم (26): يمثل سحابة المفردات للمصادر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات(NVIVO).

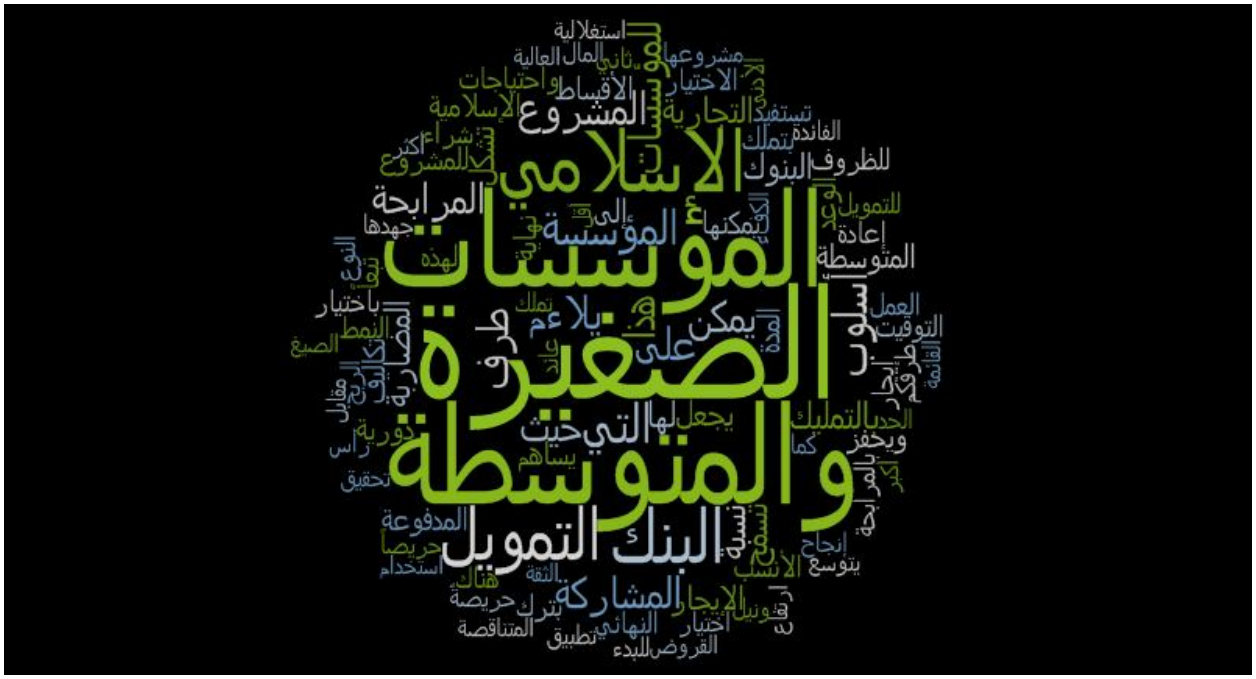

ثانيا: نتائج المقاربة الموضوعية

1. عقدة الإجارة

الجدول رقم (24): يمثل نسب التغطية لعقدة الإجارة

Item	Percentagecoverage

\\bnaالخبيرInternals\\	8,94%
\\الخبيرInternals\\البركة	16,45%
\\الخبيرInternals\\التنمية	14,38%
\\الخبيرInternals\\الخليج	18,07%
\\الخبيرInternals\\السلام	18,51%
معدل نسب التغطية	**%15.27**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

الشكل رقم (27): يمثل نسب التغطية لعقدة الإجارة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

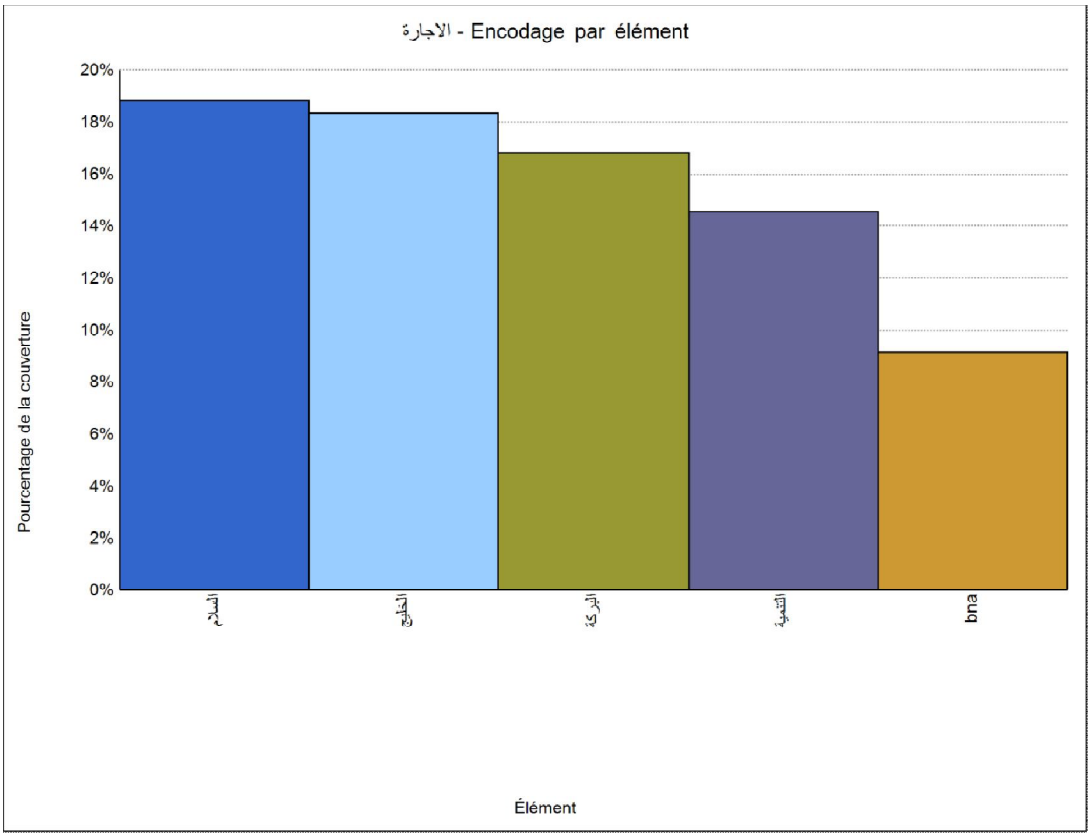

من خلال تحليلنا وقراءتنا للجدول السابق ومنحنىأعلاه اتضح المتعلق بالمقاربة الموضوعية الخاصة بفرضية الرابعة ألا وهي عقدة الإجارة بعقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة بان نسبة التغطية شملت من (8.94) إلى غاية (18.51) وبمعدل كان (15.27) كانت النسبة جيدة، أما بنسبة لبنك السلام فكانت تتمركز في المركز الأول يليها بنك الخليج بنسبة (18.07)، ومنه في المرتبة الثالثة بتنك البركة بنسبة (16.45)، وفي المرتبة الرابعة جاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنسبة (14.38)، ليأتي في المرتبة الأخيرة بنك الوطني، وفي المقابل نقول على أنالإجارة تقوم بتغطية متطلبات الأفراد خاصة والمؤسسات عامة لتحفيز المجتمع عن العمل وبعد الخوف

ثالثا: نتائج المقاربة اللغوية

سيتم في هذه المقاربة المقارنة بين **عقدة الإجارة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة** بعد اختيارهما من عدة العقد **(أنظر الملحق رقم)** كونهما أحد مكونات الفرضية الرابعة، وذلك لأجل معرفة ارتباط بينهما لتحقق من درجة صحة الفرضية. وسيتم توصي معاملات الارتباطات للخبراء في الجدول الآتي:

الجدول رقم (25): يمثل معامل الارتباط بين الإجارة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة

Node A	Node B	Pearson correlation coefficient
\\Nodes الصيغ\\المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	\\Nodes الصيغ\\الاجارة	0.522036
معدل الارتباط		**0.522036**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات.(NVIVO)

من الجدول السابق نرى هناك ترابط بين عقدة الإجارة وعقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة بنسبة (0.522036)ومنه نستنتج تحقق الفرضية بدرجةتفوق ل (0.5) ومنه تكون الدرجة جيدة C

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة

الجدول رقم (26): يمثل اختبار للفرضية الرابعة

الفرضية الرابعةوالمقاربات العامة والاختلافات الجزئية للفرضية	العبارات الدالة على الإجارة	درجة التحقق الفرضية
الفرضية الرابعة: **"تساهم البنوك الإسلامية المتمثلة في بعد المضاربة ايجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة)** **التعليق:** **نقول أنإجابةالموظفينوإطارات البنوك الإسلامية والتجارية تطابقة مع الجانب النظري والسبب في ذلك الفهم وعمل بصيغة الإجارة ومساهمةهذه المؤسسات في حل أزماتها وتسهيل لهم.**	• **أثر تكرار المفردات لعقدة الإجارة مع عقد التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة** • **سحابة المفردات لعقد الإجارة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة** • **معدل نسبة التغطية لجميع العقد (%20.42).** • **معامل الارتباط بين جميع الخبراء (0.522036)؛** • **أهم الأفكار والعلاقات المفاهيمية لعقدة الإجارة موضحة في الخريطة المعرفية؛** • **تحتاج الإجارة إلى التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفةمن أجل تحقيق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؛** • **يقدم الإجارة حلول للمشاكل الفرد، المجتمع والمؤسسات.** • **يعد الإجارة حل لبعض العراقيل وخلق منفعة.**	**جيدة C**

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بنموذج نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال.

يوضح الجدول أعلاه الذي يمثل اختبار بالفرضية الرابعةالخاصةبصيغة الإجارة كصيغة من صيغ البنوك الإسلامية التي تساهم إيجابا في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة، ومقارنة الجانب النظري مع آراء الموظفين والإطارات، تم الاستعانة بنظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال الذي ساعد على التوصل إلى نتيجة أن الفرضية الرابعةمحققة بدرجة **(C**

خامسا: الخريطة المعرفية لعقدة الإجارة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة

الشكل رقم (28): يمثل خريطة معرفية لعقدة الإجارة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة

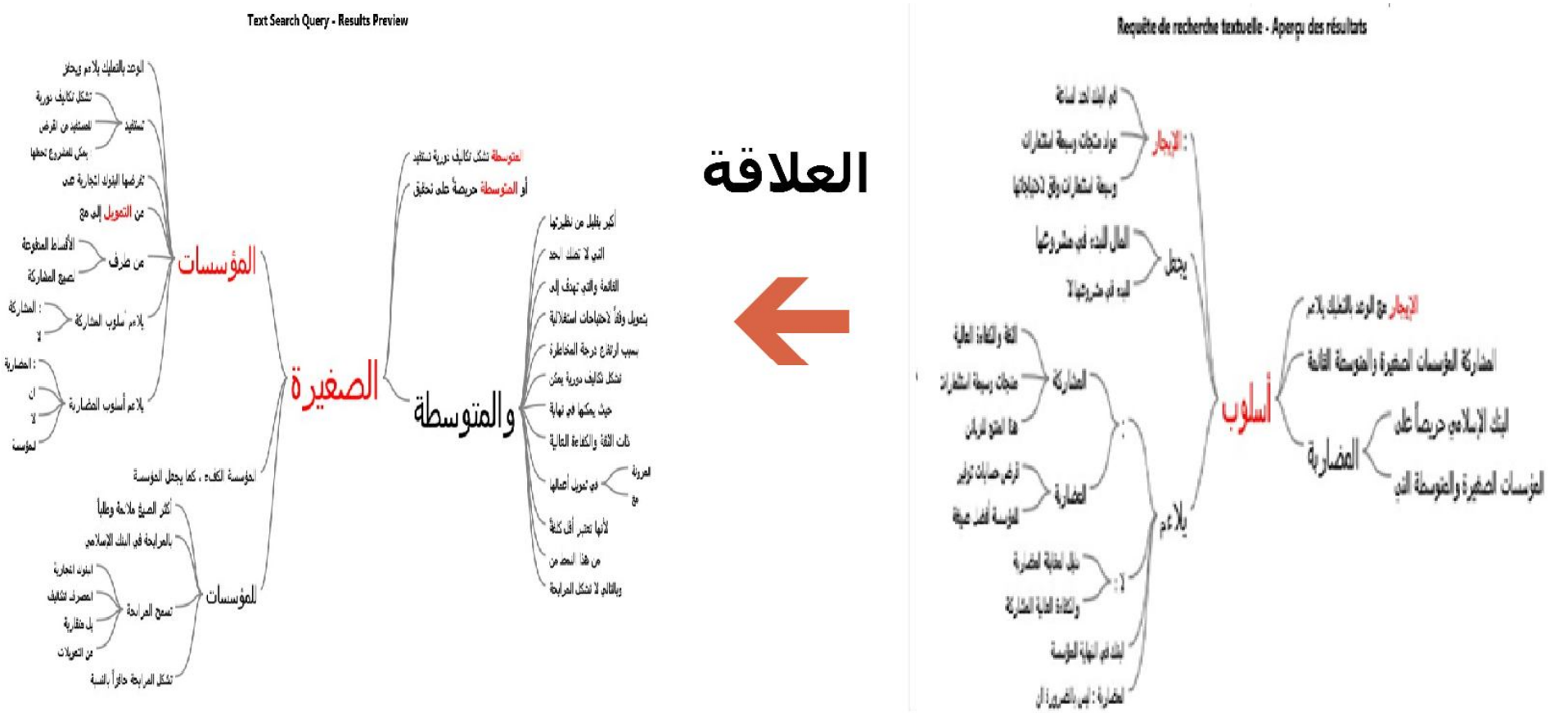

المصدر: برنامج(NVIVO).

خلاصة الفصل

بعد ما تم إكمال الجانب النظري للدراسة في الفصل الأول الذي تناولنا في مفاهيم البنوك الإسلامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بتمويل، قمنا في الفصل الثانيعلى التركيز على الدراسة الميدانية من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم توضيح الإطار المنهجي الذي تم الاعتماد عليه، والتفصيل في مجتمع وعينة الدراسة، واستخدام أدوات التحليل الكيفي في جمع وتحليل البيانات والمعلوماتوالمتمثلة في الملاحظة مباشرة والمقابلة الموجهة كون طبيعة الدراسة إستشكافية.إضافة إلى ذلك تم الاستعانة بالجدول التحليل التقليدي للمقابلة وبرنامج التحليل الكيفي (NVIVOالإصدار رقم)الذي ساعد على اختبار الفرضيات.

أما الدراسة الميدانية فكانت على مستوى البنوك الإسلامية والتجارية في ولاية المسيلة التي تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإعداد دليل مقابلة الموجهة وتكونت عينة الدراسة من 05 بنوك من مختلف البنوك الإسلامية والتجارية ميدان الدراسة، من أجل الإحاطة بإشكالية الدراسة بشكل جيد والإجابة على الفرضيات بالاعتماد على المؤشرات من محتوى المقابلات لتحديد درجة تحقق كل فرضية وهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (27): يمثل درجة تحقق كل فرضية

الفرضية	درجة التحقق
الفرضية الأولى: لاتساهم البنوك الإسلامية المتمثل في بعدالمضاربة إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة) ميدان الدراسة.	**D+**
الفرضية الثانية:لا تساهم البنوك الإسلامية المتمثل في بعدالمشاركة إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة) ميدان الدراسة.	**D+**
الفرضية الثالثة: لا تساهم البنوك الإسلامية المتمثل في بعدالمرابحة إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة) ميدان الدراسة.	**D+**
الفرضية الرابعة: تساهم البنوك الإسلامية المتمثل في بعدالإجارة إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة) ميدان الدراسة.	**C**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على جدول التقييم الخاص بدرجات تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال.

يمثل الجدول المقابل درجة تحقق فرضيات الدراسة بالاعتماد على نموذج للتقييم من جامعة مونتريال بكندا؛ باستخدام برنامج التحليل الكيفي (NVIVO) والتحليل التقليدي لمقابلات الدراسة تبينت أن نتائج التحليل، وهي:

1. الفرضية الأولى:" تساهم البنوك الإسلامية المتمثل في بعدالمضاربة إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة) ميدان الدراسة. "

ركزت على التحقق من اختبار فرضية مساهمة المضاربة في التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة لتحقيق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك الإسلامية والتجارية ميدان الدراسة، وذلك بالاستعانة بالتحليل التقليدي لمقابلات الموجهة والتحليل ببرنامج (NVIVO)،تبين أن الفرضية تحققت **بدرجة +D**وهذا يدل على أن المقاربة المبنية على المضاربة و جيهة.ويمكن شرح نتائج مخرجات(NVIVO)كالتالي:

- **المقاربةالمعجمية**والتي توصلت إلى أن تكرار مفردات بين الخبراء التي لها صلة مباشرة مع الفرضية كانت **(المضاربة 18 مرة، التمويل 37.مرة، القروض4 مرات، فائض التكلفة3مرات).**
- **المقاربة الموضوعية:**معدل نسبة التغطية لعقدة المضاربة مع التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة التي بلغت (15.70%)
- **المقاربة اللغوية:** تتمثل في معامل الارتباط لجميع الموظفين بين معامل الارتباط بين عقدة المضاربة وعقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة بين خبراء الدراسة **(0.380292)**،
- **الخرائط المعرفية:**والتي أوضحت أهم الأفكار والعلاقات المفاهيمية لعقدة المضاربة وعقدة التمويل بالقروض والتمو يل بفائض التكلفة

2. الفرضية الثانية:" تساهم البنوك الإسلامية المتمثلة في بعد المشاركة إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة) ميدان الدراسة ".

تم تخصيصها لتحقق من فرضية مساهمة المشاركة في تمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة لتحقيق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوكالإسلامية والتجارية ميدان الدراسة، وذلك بالاستعانة بالتحليل التقليدي لمقابلات الموجهة والتحليل ببرنامج (NVIVO)، تبين أن الفرضية تحققت **بدرجة.+D**، وهذا يدل على أن المقاربة المبنية على المشاركة وجيهة. ويمكن شرح نتائج مخرجات(NVIVO)كالتالي:

- **المقاربة المعجمية:**التي توصلت إلى أن تكرار مفردات بين الخبراء التي لها صلة مباشرة مع الفرضية كانت **(المشاركة 19 مرة، التمويل 37مرة، القروض 5 مرات، بفائض التكلفة4مرات).**
- **المقاربة الموضوعية:**معدل نسبة التغطية لعقدة المشاركة التي بلغت **(18.47)**
- **المقاربة اللغوية:**تتمثل في معامل الارتباط لجميعالموظفينو إطارات البنوك الإسلامية ويبين معامل الارتباط بين عقدة المشاركة وعقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة(0.351605)
- **الخرائط المعرفية:** والتي أوضحت أهم الأفكار والعلاقات المفاهيمية لعقدة المشاركة وعقدة التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة.

3. الفرضية الثالثة:" تساهم البنوك الإسلامية المتمثلة في بعد المرابحة إيجابا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة) ميدان الدراسة "

وخصصت لتحقق من فرضية مساهمة المرابحة في تمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة لتحقيق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة،وذلكبالاستعانة بالتحليل التقليدي لمقابلات الموجهة والتحليل ببرنامج (NVIVO)، تبين أن الفرضية تحققت **بدرجة. مقبولة +D**ويمكن شرح نتائج مخرجات(NVIVO)كالتالي:

- **المقاربةالمعجمية:**التي توصلت إلى أن تكرار مفردات بين الخبراء التي لها صلة مباشرة مع الفرضية كانت **(المرابحة34مرة، التمويل42مرة، القروض 10مرات، فائض التكلفة.8.مرات).**
- **المقاربة الموضوعية:**معدل نسبة التغطية لعقدة المرابحة التي بلغت **(20.42%)**
- **المقاربة اللغوية:**تتمثل في معامل الارتباط لجميعالموظفين وإطارات البنوك الإسلامية كان معامل الارتباطبين عقدة المرابحة وعقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة **(.0.380453.)**،
- **الخرائط المعرفية:** والتي أوضح أهم الأفكار والعلاقات المفاهيمية لعقدة المرابحة.

4. الفرضية الرابعة:" تساهم البنوك الإسلامية المتمثلة في بعد الإجارة إيجابا في تمويلالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض،التمويل بفائض التكلفة) ميدان الدراسة "

ركزت على تحقق من فرضية مساهمة الإجارةفي تمويل التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة لتحقيق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة، وهذا من خلال التحليل التقليدي لمقابلات الموجهة

والتحليل ببرنامج (NVIVO)، وتبين أنها تحققت **بدرجةC.)**.ويمكن شرح نتائج مخرجات(NVIVO)كالتالي

- **المقاربةالمعجمية**والتي توصلت إلى أن تكرار مفردات بين الخبراء التي لها صلة مباشرة مع الفرضية كانت **(الإجارة.5.مرة، التمويل2 مرة، القروض5مرات، فائض التكلفة 2..مرات).**
- **المقاربة الموضوعية:** معدل نسبة التغطية لعقدة الإجارة التييبلغت**(15.27)**،
- **المقاربة اللغوية:**تتمثل في معامل الارتباط لجميعالموظفين وإطارات البنوك الإسلامية، وبين معامل الارتباط بين عقدة الإجارة والتمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة (0.522036)
- **الخرائط المعرفية:** والتي أوضح أهم الأفكار والعلاقات المفاهيمية لعقدة الإجارة

ويعد هذا الفصل كتهميد للخاتمة التي سيتم فيها عرض النتائج ومناقشتها للخروج بنموذج تجريبي (تطبيقي وعلمي) ليستفيد منه الباحثين كدراسة سابقة، ومن ثم تقديم مجموعة من المساهمات النظرية الأكاديمية والميدانية العملية ضمن حدود الدراسة التي تمكننها من تقديم اقتراحات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك الإسلامية والتجارية ميدان الدراسة، والأخير الخروج آفاق بحثية مستقبلية.

الخاتمة

الخاتمة

هدفت دراستناهذهلمعرفة **مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وتمت الدراسة في خمسة بنوك إسلامية وتجاريةلمعرفة مساهمة صيغ التمويليةالأربعة للمتغير المستقل بغية التوصل إلى أهم عوامل التي تؤدي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقمنا في هذه الدراسة بإجراء مقابلات مع خمس مدراء وموظفين الذين لديهم صلة مباشرة بموضوع الدراسة، وفي أخير يتم عرض النتائج التي تم التوصل إليها من أجل مناقشتها وتقديم اقتراحات.

أولا: مناقشة نتائج البحث

وتتمثل إشكالية الدراسة في "**كيف تساهمالبنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، وللإجابة عليها تم طرح أربع تساؤلات فرعية انطلاقا منها لصياغة الفرضيات الأربع؛ حيث يتعلق السؤال الأولبمساهمة البنوك الإسلامية بصيغة المضاربة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةأما السؤال الثاني بمساهمة البنوك الإسلامية بصيغة المشاركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميدان الدراسة (التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة)، والسؤال الثالث فتمحور في مساهمة البنوك الإسلامية بصيغة المرابحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة) أما الفرضية الرابعة فتمثلت في مساهمة الإجارة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة)، وقد أجريت الدراسة الميدانية مع 5 مدراء وموظفينتمت مقابلتهم بغرض الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة منأجل تحليلها عبر التحليل التقليدي للمقابلات وبرنامج (NVIVO ا اختبار فرضيات الدراسة الكيفية ومقارنة النموذج الذي تم بناءه في الإطار النظري **(أنظر الشكل رقم 16)** مع الواقع الميداني؛ حيث توصل الباحث إلى أن النموذج التجريبي (التطبيقي أو العملي)الذي يبين المتغيرات الدراسة التي تحققت قد تطابقت مع النموذج النظري تماما. والشكل الموالي يوضح العلاقة ذلك:

الشكل رقم (29.): نموذج التطبيقي للدراسة

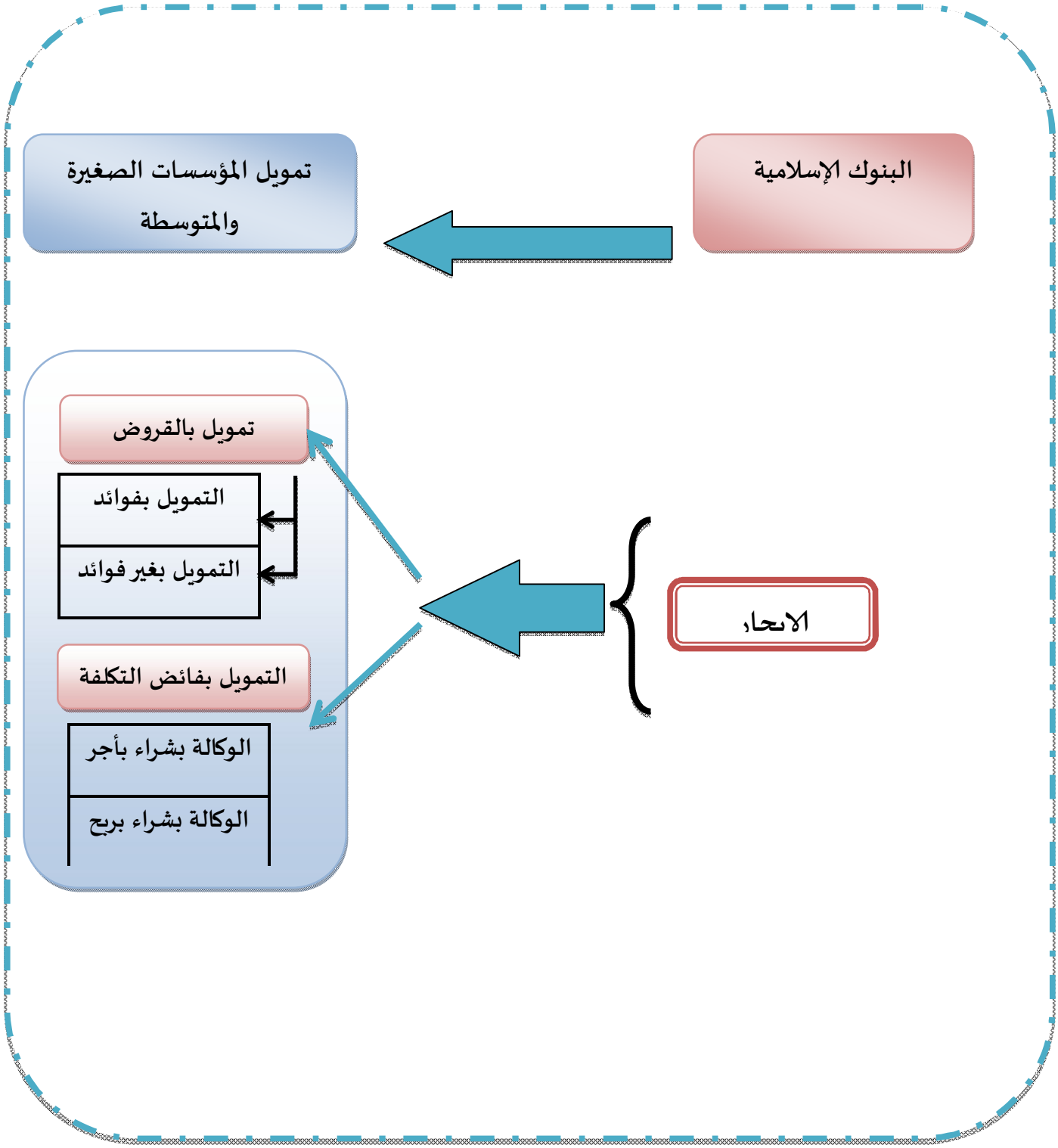

كما أيضا بين النموذج التطبيقي مدى تحقق فرضيات الدراسة الأربع التي تم اختبارها الذي يدل ذلك على صحة وجيهة الصيغ الأربع **(صيغة التمويل بالمقرضة، صيغة التمويل بالمشاركة، صيغة التمويل بالمرابحة، صيغة التمويل بالإجارة)**ومن ثم يتم استخدامالتحليل التقليدي للمقابلةبرنامج لتوصل إلى نتائج ميدانية التي سيتم شرحها كالآتي :

الفرضية الأولى: التي تتمثل في:**مساهمة المضاربة إيجابيا تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض، التمويل بفائض التكلفة)**التي قد تبين أنها تحققت **بدرجة مقبول (**من ناحية اكتساب التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة**)** من خلال صيغةالمضاربة في وهذا يدل على أن المقاربة المبنية على صيغة المضاربة وجيهة. ويمكن تبرير نتائج التحليل التقليدي للمقابلات الخمس مع الموظفينومخرجات وفهم عميق لمعنى المضاربةوأهميتها بالغة ومهمة في تكوين فكرة مبدعة ومحاولة تجسيدها واقعيا وتطويرها باستمرار، فهي التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية ؛ حيث تحصل بعض من الموظف).

الفرضية الثانية:المتضمنة**مساهمة المشاركة إيجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة)** تبين أنها تحققت **بدرجة مقبولة(+D)** من ناحية التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة من خلال صيغة المشاركة وهذا يدل على أن المقاربة المبنية على المشاركة وجيهة. ويمكن تبرير نتائج التحليل التقليدي للمقابلات الخمسة مع إطارات وموظفين ومخرجات(NVIVO)على أن الموظفين يعملون على تجسيد توصيات الخبراء في المعاملات، وقد اكتسبوا الخبرة الكافية في مجال عملهم ومعاملاتهم، ومن خلال البحث توصلنا وجود مقاربات شبه متطابقة بين البنوك الإسلاميةوالتجاريةنظرا للنظام الموحد الواجب التقيد به في إطار معاملاتهم المختلفة والتي لا تخرج عن مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرضية الثالثة:التي كانت محل **مساهمة المرابحة إيجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة)** التي قد تبين أنها تحققت **بدرجة مقبولة(+D)**من ناحية اللجوء للتمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفةحيثأثبتت نتائج التحليل التقليدي للمقابلات الخمسة مع موظفين وإطارات البنوك الإسلامية والتجارية وبالاعتماد على مخرجات(NVIVO)على أهمية وأساسية توفر الخبرات السابقة من أجلتوسيع نشاط المؤسسات المصرفية وبالتالي تحقيق أرباح لقاء هذا النشاطالذي ينوع

في سوق العمل الذي تتنافس على اقتحامه كل البنوك المعتمدة. حيث وجدت ايجابيات الموظفين والإطارات محل الاستجواب، شبه متطابقة مع الجانب النظري المدروس.

- **الفرضية الرابعة:**التي تتمثل في: **مساهمة الإجارةإيجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة)** التي قد تبين أنها تحققت **بدرجة جيد (C)**وذلك لحاجة المؤسسات المصرفية لتوسيع دائرة نشاطها وتنويعه بغية تحيق أرباحإضافية، بالمقابل فانالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لا يمكن أن تقوم لها قائمة إلا بوجود شريك يملك القدرة التمويلية بغية إنشاءأو تطوير وتوسيع هذه الأخيرة، قصد الوصول إلى تحقيق ماتصبو إليه، عند توفر هذه المعطيات السالفة الذكريمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق أهدافها وبالتالي هذه الصيغة تمكنها من الحصول على تمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة، حيث توصلنا من خلال دراستنا أن هناك تطابق بين الجانب النظري وتطبيقي في هذه الصيغة للبنوك الإسلاميةوالتجربة المدروسة.

ويوضح الشكل التالي كل فرضية من فرضيات الدراسة الخمسةمع درجة تحققها وارتباط كل بعد للمتغير مستقل وعلاقته بالمتغير التابع كالآتي:

الشكل رقم (30): يمثل نموذج تحقق فرضيات الدراسة التي تم اختبارها

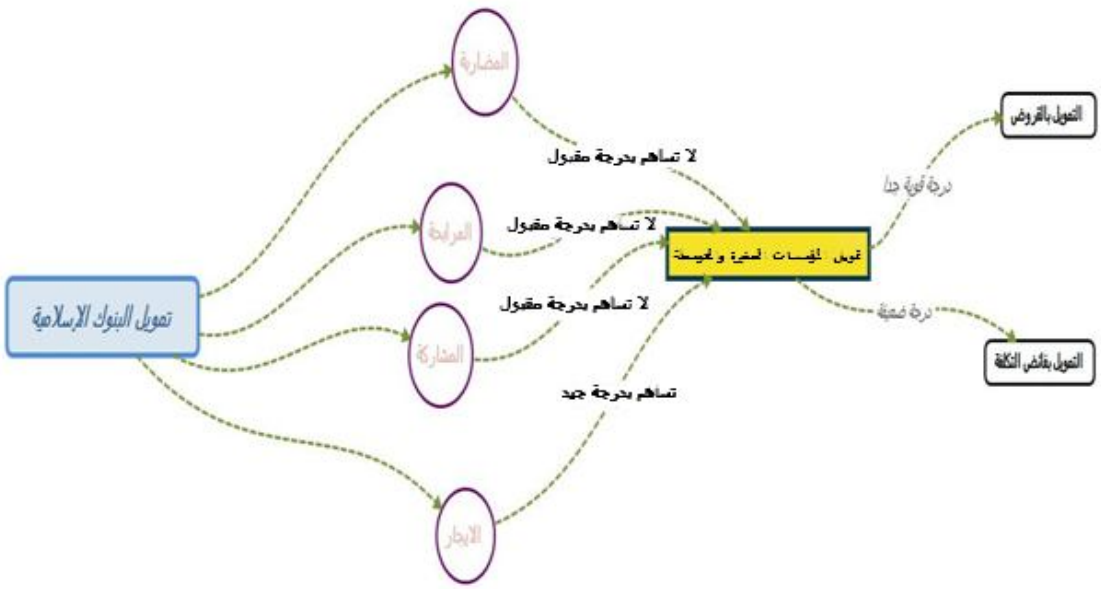

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج MIND MASTER.

الشكل رقم (31): يمثل خريطة ذهنية للنموذج التطبيقي للدراسة

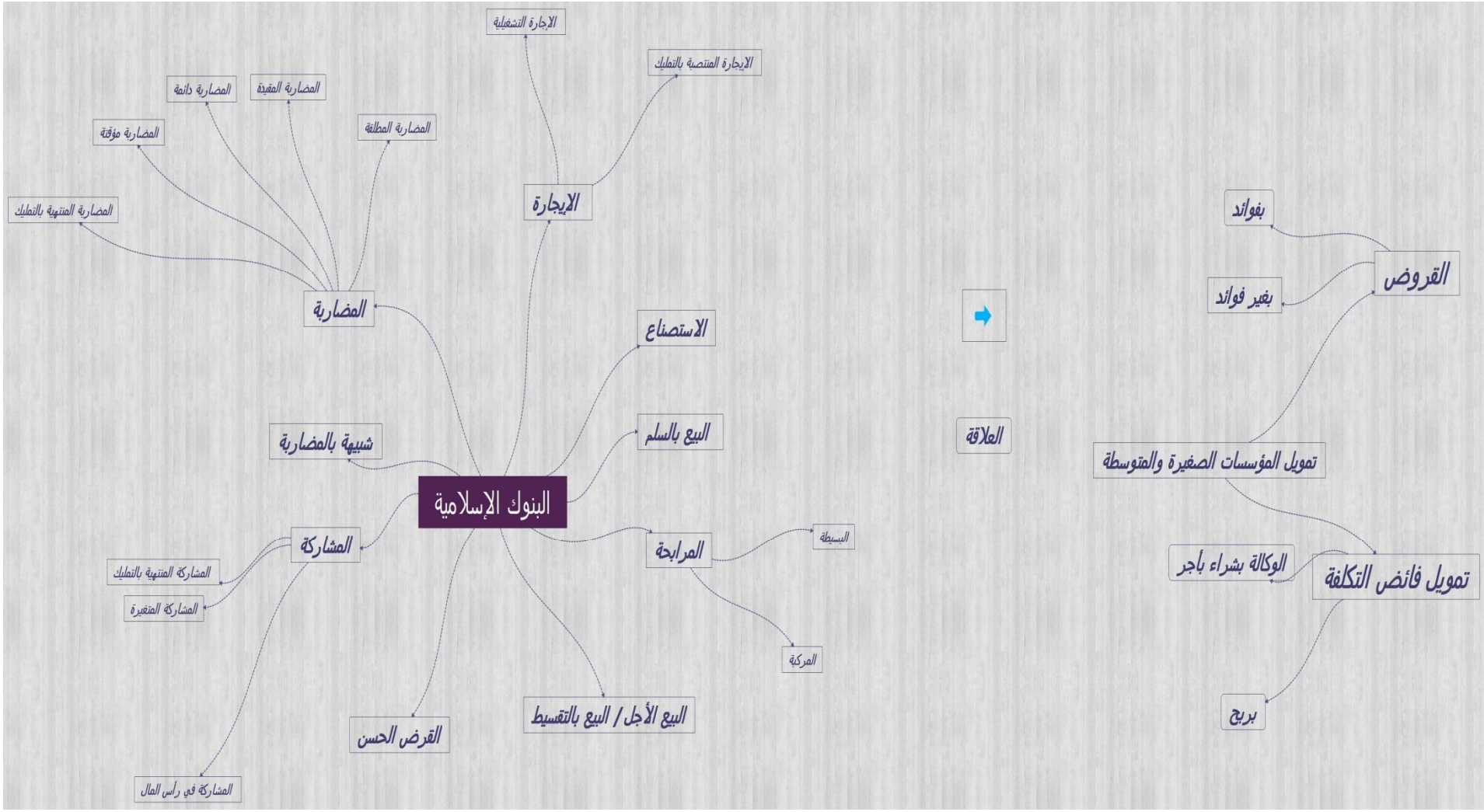

المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام xmind8

من خلال المخطط البياني السابق الذييترجمالخريطة الذهنية للنموذج التطبيقي (الميداني) للدراسة باستخدام برنامج (MIND MASTER) يوضح العلاقة بين المتغير المستقل (البنوك الاسلامية) والمتغير التابع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛ حيث بعد تناول في الجانب النظري كل مفاهيم لمتغيرات الدراسة وأبعادها وتمثيلها في الخريطة الذهنية للدراسة النظرية **(أنظر الشكل رقم 16)** والقيام بالدراسة الميدانية ومقارنتهما معا تم ملاحظة ظهور صيغ جديدة للبنوك الاسلامية والتجارية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا: المساهمة النظرية والأكاديمية

تتمثل مساهمة النظرية والأكاديمية للباحث في هذه الدراسة على النحو التالي:

ت- من خلال دراسة ممنهجة للدراسات السابقة وإختيار النظريات والمقارباتمحل الدراسة، وإستنادا عليها تم صياغة الفرضيات المطلوبة.انطلاق بداية من **المقاربة المبنية على البنوك الاسلامية والتجارية** التي تتعامل وفق المبادئ الإسلامية وهي إحدى الصيغ التي تمتلك مزيج منصيغ المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة، صيغة المضاربةالمعتمد عليها اساسا التيتشكل مفتاح لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ حيث على هذا الأساس تم صياغة الفرضيات دراسةالبنوك الخمسة، التي تمثلت في **المقاربة المبنية على صياغة المضاربة** التي دعمت صياغة الفرضية الأولى المتعقلة بصيغةالمضاربة، وثانيتهما **المقاربة المبنية على صياغة المشاركة** التي دعمت صياغة الفرضية الثانية المرتبطة بصيغة المشاركة ؛ وتليهافي المرتبة الثالثة بمقاربة أخرى تسمى **المقاربة المبنية على صيغة المرابحة** التي دعمت صياغة الفرضية الثالثةالمتعلقة بصيغة المرابحة، ورابع**المقاربة المبنية على صيغة الاجارة** التي دعمت الفرضية الرابعة بصيغة الاجارة، وهذه الصيغالمعتمدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ث- النظريات والمقاربات **(المقاربة المبنية على الصيغ التالية : المضاربة – المشاركة – المرابحة –الاجارة)** التي اعتمدت عليها الدراسة لتحققت من نتيجة كل فرضيات الدراسة الخمسة المتعلقة بصيغ البنوك الاسلامية**(المصاربة، المشاركة، المرابحة والاجارة)** وعلاقته بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة)**؛ حيث الفرضيات الأولى والثانية والثالثة محققة بدرجة **مقبولة (+D)**والفرضية الرابعة محققة بدرجة **جيد (C)**؛

ج- تعد هذه الدراسات بمثابة بحث علمي يدعم الافكار المدروسة السابقة مواصلة على طريق الكفاءات التي انتهلت من مورد جامعة العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير لولاية المسيلة، التي اسهمت في تكوين اطارات وخبراء في الميدان اكتسبو ابجديات مجال اختصاصهم في هذا الصرح العلميومنه تكون هذه المساهمة ومساهمة العلمية أكاديمية، ويمكن أن يستفاد منها مختلف الطلاب، نظرالوجود رصيد علمي كافي اهتم في هذا المجال الذيجمع بين المتغير المستقل **(البنوك الإسلامية)** والمتغير التابع **(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).**

ح- تفتح الدراسة المجال أمام الباحثين لتقديم مساهمات مستقبلية حول موضوع البنوك الاسلامية ومدى نجاحها في الجزائر، باستخدام الدراسة الكيفية التي تعد نادرة مقارنة بالدراسات الكمية**(أنظر إلى آفاق الدراسة)**، والذي يعتبر برنامج حديث قد يسهم في تبسيط المعطيات والنتائج المطلوبة.

خ- تطوير نموذج النظري للدراسة نلخص كل مفاهيم البحث

ثالثا: المساهمة الميدانية (الاقتراحات)

تقدم الدراسة عدة **إقتراحات للبنوك الاسلامية ميدان الدراسة** وهي كالتالي:

- تقوية الشبكات والعلاقات الاجتماعية مع بيئة الأعمال؛
- تحسين الخدمات المالية والمصرفية لكسب متعاملين اكثر.
- تسهيل الإجراءات في حدود ما يسمح به القانون وطاقة البنك لاستثمار مقدراته.
- العمل بصيغة اغرائية واقعية لجذب متعاملين مساهمين او مدخرين.
- تسهيل الخدمات البنكية والمصرفيةالتي تعتبر مصدر هام سواءا في جذب المدخرين وكذا الرسومالناتجة عن العمليات الخدمية.
- استثمار راس المال المتوفر في تدعيم وتمويل المؤسسات ذات الجدوى والتي تحقق افضلية ربحية للبنوك
- الاستفادة من الدعم الحكومي الموجه للمؤسسات وحسن استغلال المورد الملي لصالح البنكدون الإخلال بل الآجال والصيغ المفروضة.
- وجوب امتلاك كفاءات بشرية لها المرونة الكافية في التجاوب لتحقيق ارباح للبنك بنظرة استشرافية للمتغيرات المتوقعة في الآجال القريب والمتوسط.
- المحاولة الدائمة للتواجد الميداني باقتحام السوق العمل واستغلال كل الفرص المتاحة.
- العمل على استثمار جميع المدخرات قصد تحقيق أرباح إضافية
- المساهمة في دراسة الوضع الاجتماعي و الآفاق المستقبلية للمنطقة محل النشاط ومحاولة طرحها على الجهات المختصة قصد بعث نشاطات تفيد في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي.
- العمل على تكوين موظفين والمشاركة في الدورات التكوينية لتاهيل المورد البشري وحسن استغلال الابحاث المعدة من قبل خبراء وخريجين.
- فتح منصات لتسهيل التواصل بين البنوك ومختلف المتعاملين.

رابعا: حدود الدراسة

- تعتبر البنوك الاسلامية والتجاريةفي الجزائر عموما والمسيلة خصوصا مؤسسات مصرفية لها الخبرة الكافية نظرا لمدة الزمنية التي وجدت فيها اي منذ التسعينات وهي فترة كافية مكنتها من اكتساب مقرات وتمويل مشاريع مختلفة، هذا النظام المصرفي المعمول به في البنوك محل الدراسة هي امتداد لنظام المعمول به في الدول الاسلامية وحاليا يتوسع الى دول العالم ككل.
- عينة الدراسة اقتصرت على مواضيع ونقاط محددة لكونها استكشافية،ولم تشمل سوى خمسة موظفين وإطارات في البنوك الإسلامية والتجارية لولاية المسيلة.
- قلة البنوك الإسلامية والتجارية فيولاية المسيلة ولم تكن محل دراساتسابقة بطريقة الكيفية وإحصائيات عليها.

خامسا: آفاق الدراسة

- كون هذه الدراسة كيفية موجهة ومركزة تمت على خمسة بنوك اسلامية وتجارية بإستخدام المقابلات، حيث يمكن إجراء نفس الدراسة عبر التحليل الكمي بإستخدامإستبان على عينة كبيرة لتغطية المستوى الوطني بغية التعميم ودراسة حالة ؛

- يمكن إجراء دراسة كمية لكل صيغة من صيغ معاملات البنوك الاسلامية والتجارية (االمضاربة، المشاركة، المرابحة، الاجارة) وعلاقته بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

- تمت هذه الدراسة بالتركيز على البنوك الإسلامية والتجاريةكصيغة من صيغ معاملات البنوك الاسلامية والتجارية ووعلاقته بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولذلك يمكن القيام بدراسات كيفية مماثلة وعلاقتهما بنجاح العمليات التمويلية وافاقها المستقبلية ؛

- مساهمة الإطارات المؤهلة وخرجي الجامعات في تثمين هذا العمل اذا ما وجد مؤسسات تطمح في اكتساب مورد بشري مؤهل يمكن استغلاله مع توفير الامكانيات المطلوبة في تحقيق تطلعات المواطن والنهوض بعجلة التنمية.

- من خلال المناهج المدرسة يمكن ان تعطي حافزاللطاقات العلمية خريجي الجامعاتللولوج في عالم الأعمال النظامية والحرة.

- دراسة مراحل التمويل والإنشاء للمؤسسات في الدول السباقة بهذا النظام لمعاملاتي والاستفادة من النجاحات المحققة وتجاوز العراقيل التي وقعت فيها. كشاهد لكل الدراسات.

- تأهيل مورد بشري مختص في الدراسات الإستراتيجية يمكن استغلاله في إعداد مخططات تتماشى مع الأفاق المستقبليةالتي تتماشى مع النمو الديمغرافي ومتطلباته.

- المنافسة الشريفة للاحتكار المجدي الذي يهدف من خلاله النظام المصرفي للاستحواذ على تمويل كل المشاريع في اقليم اختصاص نشاطه.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع:

الآيات القرءانية :

1.القران الكريم سورة البقرة الآية 275 .

المقالات :

ملتقى :

1. احمد سفر، **المصارف الإسلامية، العمليات إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية ن اتحاد المصارف العربية،** بيروت، 2005،

2. الجناحي خالد عبد العزيز، **منتجات التمويل والاستثمار الإسلامي،** ملتقى الفقه المصرفي الإسلامي الأول، مركز الشارقة الإسلاميللدراسات والبحوث العلمية، جامعة الشارقة، الإمارات، 4/5 يناير 2016.

3. بريش سعيد,بلغرسة عبد اللطيف, , **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**, الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, يومي 17 و18 أفريل 2006تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا, جامعة حسبية بن بوعلي الشلف, الجزائر. (2006)

4. بلخباط جميلة جمال, , **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**, ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006 , تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا, جامعة حسبية بن بوعلي الشلف, الجزائر. (2006)

5. شعباني إسماعيل, , **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم**, الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية, يومي 25-28 ماي 2003, جامعة فرحات عباس سطيف. (2003)

6. عثمان حسن عثمان,**مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**, الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية, يومي 25-28 ماي 2003, جامعة فرحات عباس سطيف(2003),.

7. محمد عبد الحليم عم، الإطار الشرعي والاقتصادي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الثالثة، 2004.

8. هيئة المحاسبة والمراجعة : معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، (1421-2000)، ص :234

الكتب:

1. أرشيد محمود عبد الكريم احمد، **الشامل في المعاملات وعملاتالمصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، دار النفائسللنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

2. إسماعيل خلف الله

3. جمال الدين عطبة، **البنوك الإسلامية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 1993.

4. جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**، دار النبأ، الجزائر، 1996.

5. سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، دار النبا، الجزائر، 1996.

6. سيد الهواري ،**ادارة البنوك** ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، 1998.

7. شوقي إسماعيل شحاته : البنوك الإسلامية، القاهرة الحديثة للطباعة، ط1، 1977، ص :29

8. طارق عبد العالي حماد ،**التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك** ن الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2001.

9. عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.

10. عبد الرزاق رجيم جدي الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة للطباعة عمان، الطبعة الأولى، 1998.

11. عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد ،**إدارة الائتمان وائل للنشر** ، الاردن ، 1999.

12. غسان محمود إبراهيم، منذر قحف، **الاقتصاد الإسلامي علم أو وهم ؟**، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 2002.

13. فلاح حسن الحسيني، مولى عبد الرحمان دويري، **-إدارة البنوك**-دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.

14. فؤاد توفيق ياسين، احمد عبد الله درويش، **المحاسبة المصرفية الإسلامية في البنوك التجارية والإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1996.

15. محمد بوجلال :**البنوك الإسلامية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص: 45

16. محمد كمال عطية :**نظم محاسبية في الإسلام**، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط2،(1409-1989)، ص: 352

17. محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية، أحكامه، مبادئها، تطبيقاتها المعرفية**، دار المسيرة للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

18. مصطفى رشيد شيحة ،**الاقتصاد النقدي** ، دار الجامعة للنشر ، الاسكندرية ، 1998.

المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية (ماستر، ماجستير، دكتوراه).

1. اسمهان يعيش تمام ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية ، نقود مالية ، شهادة ماستر علوم اقتصادية ،بسكرة ، 2015/2014.

2. بن تومي بدرة، أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة ن جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2013/2012.

3. بن يحي زهير. (2017). دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي: دراسة حالة مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج مذكر ة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر.

4. الخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004،

5.رجب زيتون منذر عبد الهادي، تقييم جودة أداء الاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010.

6.سليمان ميساء حبيب, , الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية, مذكرة ماجستير في الاقتصاد, الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك. (2009).

7.سوسن زيرق ،مساهمة قر الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر تخصص مالية المؤسسة، اطروحة دكتوراه ،سكيكدة ، 2017/2016.

8.عاد زهير ،قادي فوان صفوان ، بوشريط البشير ، عاشور محمد عبد القادر ، التمويل الاسلامي و دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ولاية الوادي 2018/2017 ، مذكرة شهادة ماستر ،اقتصادنقدي و بنكي ن شبعة علوم اقتصادية.

9.فتيحة حناش ، البنوك الإسلامية و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولاية قسن طينة شهادة ماستر تخصص تأمينات وتسيير المخاطر ، 2012/..2013

10. فهد شيخ عثمان عمار محمد، إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، تخصص : مصارف ن جامعة دمشق، سوريا، 2009

11. لعمش آمال، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجي ستر في العلوم التجارية، تخصص :دراسات مالية ومحاسبية معمقة،جامعة فرحات عباس، 2012/2011.

12. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى للمصرفية الإسلامية – دراسة تطبيقية في تجربة البنوك السعودية، مذكرة مقدمة لنيل شهادةالماجستير تخصص: الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر 2006.

13. مطصريكمال، دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج، جامعة وهران، 2012/2011.

الملتقيات العلمية

1. سليمان ناصر، " أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الإقتصاد الإسلامي، "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم 2014،

2. مناور حداد,**دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اضاءات من تجربة الجزائر والأردن**,تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا, جامعة حسبية بن بوعلي الشلف, الجزائر. (2006),

3. ناجي بن حسين, , **مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر**, الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية, يومي 25-28 ماي 2003, جامعة فرحات عباس سطيف. (2003)

المجلات:

1. مجلة :بوشيخيبوخوص ، النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة مستغانم .

2. مسعد خالد بلحرش عائشة التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناجمنت (المجلد 2-العدد 01 / جوان 2021 ، تاريخ النشر 2020/06/04.

المواقع الالكترونية

1. Directory of IslamicBanks and Financial institutions 1996 : International Association of Islamic Banks P :18
2. http //chambank.com
3. Rose .Peters .-Commercial Bank .management-Irwin Mcgraw –Hillinc .4 th.ed.1999.singapore.
4. www.alsalamalgeria.com
5.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): يمثل دليل إعداد المقابلة

دليل المقابلة

تاريخ المقابلة ....الساعة: .....

المؤهل العلمي: ..... التخصص: .....

الوظيفة الحالية :.....الخبرة :.....

المؤسسة المستخدمة (الإدارة الرئيسية أو الفروع) :بنك الفلاحة و التنمية الريفيةالولاية:المسيلة

❖ **بداية نتكلم عن التمويل الإسلامي من طرف البنوك:**

✓ هل هناك اهتمام من مؤسستكم بالتمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

.....

...

✓ برأيك، هل للتمويل الإسلامي أو الصيرفة الإسلامية دور هام في نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

✓ .....

.....

✓ برأيك، ما هي خصائص التمويل الإسلامي التي تجذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ :

✓ .....

.....

✓ برأيك، هل للتمويل البنكي الإسلامي يؤثر في تحليل المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؟:

✓ .....

.....

✓ هل يمكن القول أن مستوى التمويل التي تتلقاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلقى قبولاً من طرف المؤسسات الممولة من طرفكم؟:

✓ .....
.....

✓يساهم التمويل الإسلامي من طرفكم بزيادة نشاط وا ٍنتاجية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؟ هل يمكنك إعطاء مثال ما؟

.....
.....

✓ يقدم البنك الإسلامي أنواع مختلفة من القروض ومنتجات الإسلامية؟

✓ .....
.....

❖ **صيغ تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

✓ **<u>المرابحة:</u>**

- إن نسبة المرابحة التي يفرضها البنك الإسلامي قريبة جداً ومتشابهة مع نسبة الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي لا تشكل المرابحة حافزاً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل أعمالها
- .....
.....
- تكلفة التمويل بالمرابحة في البنك الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر بقليل من نظيرتها في البنوك التجارية
- .....
.....
- تسمح المرابحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل وفقاً لاحتياجات استغلالية لعملائها (مخزونات –مواد – منتجات وسيطة – استثمارات)

- .....

.....

✓ **المشاركة:**

- يلاءم أسلوب المشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي تهدف إلى النمو والتوسع
- .....

.....

- هناك استخدام محدود لصيغ المشاركة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع درجة المخاطرة
- .....

.....

- تساهم المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) أكثر الصيغ ملائمة وطلباً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتبر أقل كلفةً في المشروع الصغير مع المشاركة في الخسارة وانتقال حصة البنك في النهاية للمؤسسة
- .....

.....

✓ **المضاربة:**

- يلاءم أسلوب المضاربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك الحد الأدنى من رأس المال للبدء في مشروعها

.....

...

- يجعل أسلوب المضاربة البنك الإسلامي حريصاً على اختيار المؤسسة الكفء، كما يجعل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة حريصةً على تحقيق الربح ونيل عائد مقابل جهدها في إنجاح المشروع

.....

...

- لا يتوسع البنك الإسلامي في تطبيق هذا النوع من التمويل إلى مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الثقة والكفاءة العالية

✓ .....

.....

✓ **<u>الإيجار:</u>**

- أسلوب الإيجار مع الوعد بالتمليك يلاءم ويحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكنها في نهاية المدة بتملك المشروع:

- .....

.....

- الأقساط المدفوعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل تكاليف دورية يمكن للمشروع تحملها:

- .....

.....

- تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا النمط من التمويل بترك البنك حق الاختيار النهائي لهذه المؤسسات (شراء- إعادة- إيجار ثاني) حيث تسمح لها باختيار التوقيت الأنسب تبعاً للظروف واحتياجات العمل

- .....

.....

❖ **دور البنك الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

✓ لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل في الحصول على التمويل من البنوك الإسلامية .....

- ✓ تسهم القروض المقدمة من البنوك الإسلامية بشكل كبير في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .....
- ✓ علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك الإسلامية هي علاقة مشاركة في الأرباح والخسائر.....
- ✓ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل عدم تسديد القرض في البنوك التقليدية مقارنة بنظيرتها الإسلامية .....
- ✓ مرافقة وتوجيه البنك الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريعهم تساهم في نجاحها ....
- ✓ تراعي البنوك الإسلامية الخصوصيات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .....
- ✓ التمويل المقدم من طرف البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطي معظم احتياجاتها ....
- ✓ تقدم البنوك الإسلامية ضمانات لتقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ....

الملحق رقم (02):يمثل نظام التنقيط خاص بدرجة تحقق الفرضيات

درجة التحقق	النقطة	القيمة	النسبة
استثنائي	A*	4.0	1
ممتاز	A	4.0	1
جيد جدا	B+	3.5	0.875
	B	3.0	0.75
جيد	C+	2.5	0.625
	C	2.0	0.50
مقبول	D+	1.5	0.375
	D	1.0	0.25
مرفوض	F	00	00

المصدر: (حريزي، 2016) نقلا نظام التنقيط والتقييم الخاص بجامعة مونتريال بكندا.

الملحق رقم (03):يمثلتكرار لجميع المصادر المقابلات للمقاربة المعجمية

Mot	Longueur	Nombre	Pourcentage pondéré (%)
الصغيرة	7	89	4,65
والمتوسطة	9	79	4,13
المؤسسات	8	68	3,56
الإسلامي	8	51	2,67
التمويل	7	41	2,14
البنك	5	40	2,09
التي	4	28	1,46
المشاركة	8	25	1,31
المؤسسة	7	23	1,20
المرابحة	8	23	1,20
للمؤسسات	8	22	1,15
أسلوب	5	20	1,05
على	3	19	0,99
المضاربة	8	18	0,94
المشروع	7	16	0,84
يلاءم	5	16	0,84
نسبة	4	15	0,78
هذا	3	15	0,78
طرف	3	14	0,73
يمكن	4	14	0,73
البنوك	6	13	0,68
التجارية	8	13	0,68
يجعل	4	12	0,63
إلى	3	11	0,58
الإيجار	7	11	0,58
الإسلامية	9	10	0,52

المتوسطة	8	10	0,52
بالتمليك	8	10	0,52
تسمح	4	10	0,52
حيث	3	9	0,47
لها	3	9	0,47
هناك	4	9	0,47
طرفكم	5	8	0,42
يساهم	5	8	0,42
النوع	5	7	0,37
بالمرابحة	9	7	0,37
تشكل	4	7	0,37
للتمويل	7	7	0,37
إنجاح	5	6	0,31
اختيار	6	6	0,31
الأدنى	6	6	0,31
الثقة	5	6	0,31
الحد	4	6	0,31
الربح	5	6	0,31
العالية	7	6	0,31
الفائدة	7	6	0,31
الكفء	5	6	0,31
المال	5	6	0,31
تحقيق	5	6	0,31
تطبيق	5	6	0,31
تملك	4	6	0,31
جهدها	5	6	0,31
حريصاً	6	6	0,31
حريصةً	6	6	0,31
ذات	3	6	0,31

رأس	3	6	0,31
عائد	4	6	0,31
كما	3	6	0,31
للبدء	5	6	0,31
مشروعها	7	6	0,31
مقابل	5	6	0,31
والكفاءة	8	6	0,31
ونيل	4	6	0,31
يتوسع	5	6	0,31
أقل	3	5	0,26
أكبر	4	5	0,26
أكثر	4	5	0,26
إعادة	5	5	0,26
إيجار	5	5	0,26
ارتفاع	6	5	0,26
استثمارات	9	5	0,26
استخدام	7	5	0,26
استغلالية	9	5	0,26
الأقساط	7	5	0,26
الأنسب	6	5	0,26
الاختيار	8	5	0,26
التوقيت	7	5	0,26
الخسارة	7	5	0,26
الصغير	6	5	0,26
الصيغ	5	5	0,26
العمل	5	5	0,26
القائمة	7	5	0,26
القروض	6	5	0,26
المتناقصة	9	5	0,26

المخاطر	7	5	0,26
المخاطرة	8	5	0,26
المدة	5	5	0,26
المدفوعة	8	5	0,26
المنتهية	8	5	0,26
النمط	5	5	0,26
النمو	5	5	0,26
النهائي	7	5	0,26
النهاية	7	5	0,26
الوعد	5	5	0,26
باختيار	7	5	0,26
بترك	4	5	0,26
بتملك	5	5	0,26
بتمويل	6	5	0,26
بزيادة	6	5	0,26
بسبب	4	5	0,26

الملحق () سحابة الكلمات لجميع المقابلات.

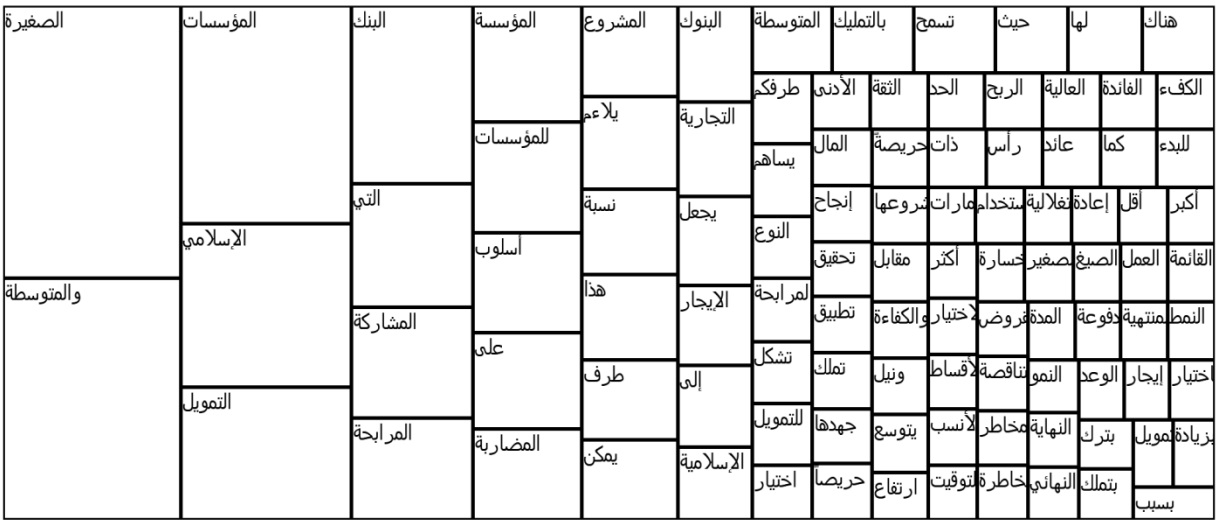

الملحق رقم (05):يمثلتكرار المفردات لعقدة المضاربة مع عقدة التمويل بالقروض التمويل بفائض التكلفة

Mot	Longueur	Nombre	Pourcentage pondéré (%)
الصغيرة	7	87	4,73
والمتوسطة	9	77	4,19
المؤسسات	8	67	3,64
الإسلامي	8	50	2,72
البنك	5	39	2,12
التمويل	7	37	2,01
التي	4	28	1,52
المؤسسة	7	23	1,25
للمؤسسات	8	21	1,14
أسلوب	5	20	1,09
المشاركة	8	19	1,03
على	3	19	1,03
المرابحة	8	18	0,98
يلاءم	5	16	0,87
المشروع	7	15	0,82
نسبة	4	15	0,82
هذا	3	15	0,82
المضاربة	8	14	0,76
طرف	3	14	0,76
يمكن	4	14	0,76

البنوك	6	13	0,71
التجارية	8	13	0,71
يجعل	4	12	0,65
إلى	3	11	0,60
الإسلامية	9	10	0,54
بالتمليك	8	10	0,54
تسمح	4	10	0,54
المتوسطة	8	9	0,49
حيث	3	9	0,49
لها	3	9	0,49
طرفكم	5	8	0,44
هناك	4	8	0,44
يساهم	5	8	0,44
النوع	5	7	0,38
بالمرابحة	9	7	0,38
تشكل	4	7	0,38
للتمويل	7	7	0,38
إنجاح	5	6	0,33
اختيار	6	6	0,33
الأدنى	6	6	0,33
الإيجار	7	6	0,33
الحد	4	6	0,33
الربح	5	6	0,33
الفائدة	7	6	0,33
الكفء	5	6	0,33
المال	5	6	0,33
تحقيق	5	6	0,33
تطبيق	5	6	0,33
تملك	4	6	0,33

جهدها	5	6	0,33
حريصاً	6	6	0,33
حريصةً	6	6	0,33
رأس	3	6	0,33
عائد	4	6	0,33
كما	3	6	0,33
للبدء	5	6	0,33
مشروعها	7	6	0,33
مقابل	5	6	0,33
ونيل	4	6	0,33
يتوسع	5	6	0,33
أقل	3	5	0,27
أكبر	4	5	0,27
أكثر	4	5	0,27
إعادة	5	5	0,27
إيجار	5	5	0,27
ارتفاع	6	5	0,27
استخدام	7	5	0,27
استغلالية	9	5	0,27
الأقساط	7	5	0,27
الأنسب	6	5	0,27
الاختيار	8	5	0,27
التوقيت	7	5	0,27
الثقة	5	5	0,27
الصيغ	5	5	0,27
العالية	7	5	0,27
العمل	5	5	0,27
القائمة	7	5	0,27
القروض	6	5	0,27

المتناقصة	9	5	0,27
المخاطر	7	5	0,27
المخاطرة	8	5	0,27
المدة	5	5	0,27
المدفوعة	8	5	0,27
المنتهية	8	5	0,27
النمط	5	5	0,27
النمو	5	5	0,27
النهائي	7	5	0,27
الوعد	5	5	0,27
باختيار	7	5	0,27
بترك	4	5	0,27
بتملك	5	5	0,27
بتمويل	6	5	0,27
بزيادة	6	5	0,27
بسبب	4	5	0,27
بقليل	5	5	0,27
بعاً	5	5	0,27
تساهم	5	5	0,27
تستفيد	6	5	0,27
تعتبر	5	5	0,27
تفرضها	6	5	0,27

ملحق رقم () الخاص بسحابة المضاربة

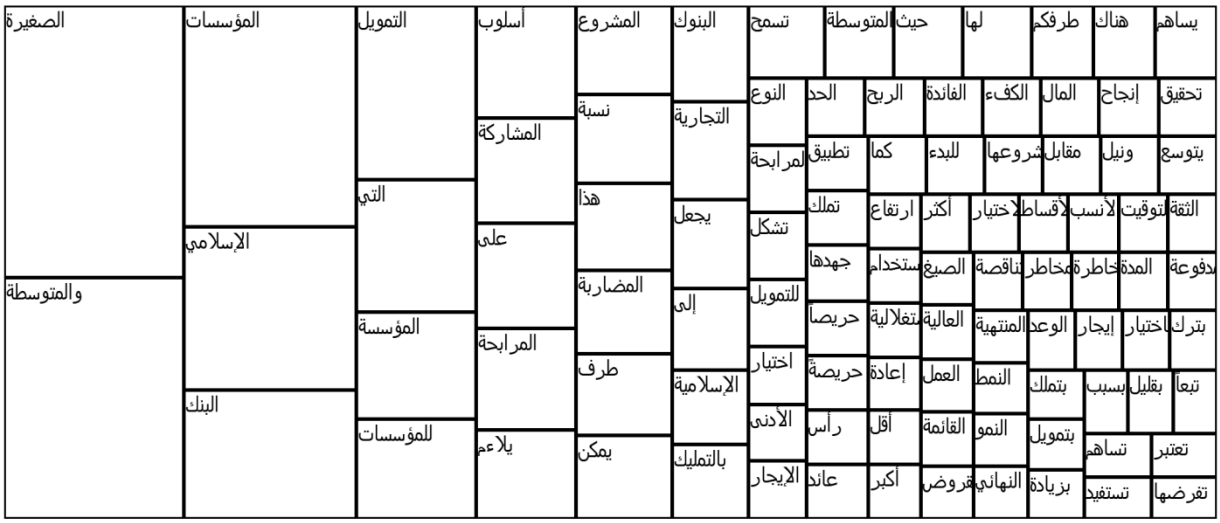

الملحق رقم (06):يمثلتكرار المفردات لعقدة المشاركة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة

Mot	Longueur	Nombre	Pourcentage pondéré (%)
الصغيرة	7	87	4,73
والمتوسطة	9	77	4,19
المؤسسات	8	67	3,64
الإسلامي	8	50	2,72
البنك	5	39	2,12
التمويل	7	37	2,01
التي	4	28	1,52
المؤسسة	7	23	1,25
للمؤسسات	8	21	1,14
أسلوب	5	20	1,09
المشاركة	8	19	1,03
على	3	19	1,03
المرابحة	8	18	0,98
يلاءم	5	16	0,87

المشروع	7	15	0,82
نسبة	4	15	0,82
هذا	3	15	0,82
المضاربة	8	14	0,76
طرف	3	14	0,76
يمكن	4	14	0,76
البنوك	6	13	0,71
التجارية	8	13	0,71
يجعل	4	12	0,65
إلى	3	11	0,60
الإسلامية	9	10	0,54
بالتمليك	8	10	0,54
تسمح	4	10	0,54
المتوسطة	8	9	0,49
حيث	3	9	0,49
لها	3	9	0,49
طرفكم	5	8	0,44
هناك	4	8	0,44
يساهم	5	8	0,44
النوع	5	7	0,38
بالمرابحة	9	7	0,38
تشكل	4	7	0,38
للتمويل	7	7	0,38
إنجاح	5	6	0,33
اختيار	6	6	0,33
الأدنى	6	6	0,33
الإيجار	7	6	0,33
الحد	4	6	0,33
الربح	5	6	0,33

الفائدة	7	6	0,33
الكفء	5	6	0,33
المال	5	6	0,33
تحقيق	5	6	0,33
تطبيق	5	6	0,33
تملك	4	6	0,33
جهدها	5	6	0,33
حريصاً	6	6	0,33
حريصةً	6	6	0,33
رأس	3	6	0,33
عائد	4	6	0,33
كما	3	6	0,33
للبدء	5	6	0,33
مشروعها	7	6	0,33
مقابل	5	6	0,33
ونيل	4	6	0,33
يتوسع	5	6	0,33
أقل	3	5	0,27
أكبر	4	5	0,27
أكثر	4	5	0,27
إعادة	5	5	0,27
إيجار	5	5	0,27
ارتفاع	6	5	0,27
استخدام	7	5	0,27
استغلالية	9	5	0,27
الأقساط	7	5	0,27
الأنسب	6	5	0,27
الاختيار	8	5	0,27
التوقيت	7	5	0,27

الثقة	5	5	0,27
الصيغ	5	5	0,27
العالية	7	5	0,27
العمل	5	5	0,27
القائمة	7	5	0,27
القروض	6	5	0,27
المتناقصة	9	5	0,27
المخاطر	7	5	0,27
المخاطرة	8	5	0,27
المدة	5	5	0,27
المدفوعة	8	5	0,27
المنتهية	8	5	0,27
النمط	5	5	0,27
النمو	5	5	0,27
النهائي	7	5	0,27
الوعد	5	5	0,27
باختيار	7	5	0,27
بترك	4	5	0,27
بتملك	5	5	0,27
بتمويل	6	5	0,27
بزيادة	6	5	0,27
بسبب	4	5	0,27
بقليل	5	5	0,27
بعاً	5	5	0,27
تساهم	5	5	0,27
تستفيد	6	5	0,27
تعتبر	5	5	0,27
تفرضها	6	5	0,27

سحابة الكلمات لعقدة المشاركة مع عقدة التمويل بالقروض و التمويل بفائض التكلفة

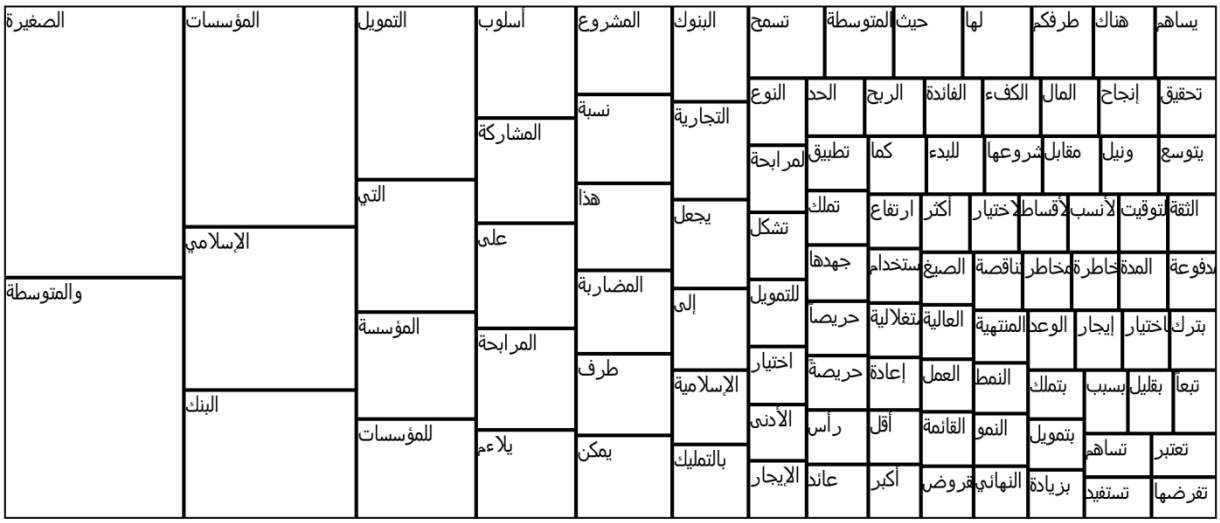

الملحق رقم (07):يمثلتكرار المفردات لعقدة المرابحة مع عقدة التمويل بالقروض و التمويل بفائض التكلفة

Mot	Longueur	Nombre	Pourcentage pondéré (%)
الصغيرة	7	101	4,54
والمتوسطة	9	91	4,09
المؤسسات	8	72	3,24
الإسلامي	8	63	2,83
البنك	5	53	2,38
التمويل	7	42	1,89
التي	4	38	1,71
المرابحة	8	34	1,53
للمؤسسات	8	34	1,53
نسبة	4	30	1,35
البنوك	6	26	1,17
التجارية	8	26	1,17

على	3	24	1,08
المؤسسة	7	23	1,03
أسلوب	5	20	0,90
المشاركة	8	19	0,85
هذا	3	17	0,76
يلاءم	5	16	0,72
المشروع	7	15	0,67
تسمح	4	15	0,67
المضاربة	8	14	0,63
طرف	3	14	0,63
يمكن	4	14	0,63
الفائدة	7	12	0,54
بالمرابحة	9	12	0,54
يجعل	4	12	0,54
إلى	3	11	0,49
أكبر	4	10	0,45
استغلالية	9	10	0,45
الإسلامية	9	10	0,45
بالتمليك	8	10	0,45
بتمويل	6	10	0,45
بقليل	5	10	0,45
تفرضها	6	10	0,45
تكلفة	5	10	0,45
جداً	4	10	0,45
قريبة	5	10	0,45
لاحتياجات	9	10	0,45
لعملائها	8	10	0,45
مخزونات	7	10	0,45
منتجات	6	10	0,45

مواد	4	10	0,45
نظيرتها	7	10	0,45
وسيطة	5	10	0,45
ِفقاً	5	10	0,45
ومتشابهة	8	10	0,45
يفرضها	6	10	0,45
المتوسطة	8	9	0,40
تشكل	4	9	0,40
حيث	3	9	0,40
لها	3	9	0,40
أعلى	4	8	0,36
استثمارات	9	8	0,36
النوع	5	8	0,36
طرفكم	5	8	0,36
هناك	4	8	0,36
يساهم	5	8	0,36
للتمويل	7	7	0,31
أخرى	4	6	0,27
إنجاح	5	6	0,27
اختيار	6	6	0,27
الأدنى	6	6	0,27
الإيجار	7	6	0,27
الحد	4	6	0,27
الربح	5	6	0,27
القروض	6	6	0,27
الكفء	5	6	0,27
المال	5	6	0,27
بالنسبة	7	6	0,27
تحقيق	5	6	0,27

تطبيق	5	6	0,27
تملك	4	6	0,27
جهدها	5	6	0,27
حريصاً	6	6	0,27
حريصةً	6	6	0,27
رأس	3	6	0,27
عائد	4	6	0,27
كما	3	6	0,27
للبدء	5	6	0,27
لوحظ	4	6	0,27
ليست	4	6	0,27
مشروعها	7	6	0,27
مقابل	5	6	0,27
مما	3	6	0,27
منه	3	6	0,27
ونيل	4	6	0,27
يتوسع	5	6	0,27
أقل	3	5	0,22
أكثر	4	5	0,22
إعادة	5	5	0,22
إيجار	5	5	0,22
ارتفاع	6	5	0,22
استخدام	7	5	0,22
الأقساط	7	5	0,22
الأنسب	6	5	0,22
الاختيار	8	5	0,22
التوقيت	7	5	0,22
الثقة	5	5	0,22
الصيغ	5	5	0,22

0,22	5	7	العالية

سحابة الكلمات لعقدة المرابحة مع عقدة التمويل بالقروض والتمويل بفائض التكلفة

الملحق رقم ():يمثلتكرار المفردات لعقدة الاجارة معى عقدة التمويل بالقروض و التمويل بفائض التكلفة

Mot	Longueur	Nombre	Pourcentage pondéré (%)
المؤسسات	8	18	6,16
الصغيرة	7	14	4,79
والمتوسطة	9	12	4,11
حيث	3	9	3,08
الأقساط	7	5	1,71
الإيجار	7	5	1,71
المدة	5	5	1,71
المدفوعة	8	5	1,71
المشروع	7	5	1,71
الوعد	5	5	1,71

بالتمليك	8	5	1,71
بتملك	5	5	1,71
تشكل	4	5	1,71
تكاليف	6	5	1,71
دورية	5	5	1,71
طرف	3	5	1,71
للمشروع	7	5	1,71
نهاية	5	5	1,71
ويحفز	5	5	1,71
يلاءم	5	5	1,71
يمكن	4	5	1,71
يمكنها	6	5	1,71
إعادة	5	4	1,37
إيجار	5	4	1,37
الأنسب	6	4	1,37
الاختيار	8	4	1,37
البنك	5	4	1,37
التمويل	7	4	1,37
التوقيت	7	4	1,37
العمل	5	4	1,37
النمط	5	4	1,37
النهائي	7	4	1,37
باختيار	7	4	1,37
بترك	4	4	1,37
بعاً	5	4	1,37
تستفيد	6	4	1,37
تسمح	4	4	1,37
ثاني	4	4	1,37
شراء	4	4	1,37

للظروف	6	4	1,37
لها	3	4	1,37
لهذه	4	4	1,37
هذا	3	4	1,37
واحتياجات	9	4	1,37
أسلوب	5	3	1,03
التجهيزات	9	2	0,68
المتوسطة	8	2	0,68
تحمل	4	2	0,68
تحملها	6	2	0,68
على	3	2	0,68
يساهم	5	2	0,68
اغلب	4	1	0,34
الحالات	7	1	0,34
الدفع	5	1	0,34
القرض	5	1	0,34
بيعه	4	1	0,34
تحفيزات	7	1	0,34
تحملهافالدراسة	14	1	0,34
جبائية	6	1	0,34
حساب	4	1	0,34
قدرته	5	1	0,34
للمستفيد	8	1	0,34
نتج	3	1	0,34
وجود	4	1	0,34
يتم	3	1	0,34

ملحق () سحابة الكلمات عقدة الاجارة مع عقدة التمويل بالقروض و التمويل بفائض التكلفة

الوعد	المدفوعة	المدة	الأقساط	الإسلامية	إلى	المتوسطة	تسمح	يمكن	يلاءم	التي	الإسلامي	الصغيرة		
العمل	التوقيت	الأنسب	الاختيار	إعادة	يمكنها	بتملك	البنوك	المرابحة	المشروع	أسلوب				
احتياجات	لهذه	للظروف	شراء	تستفيد	النمط	تكاليف	التجارية							
الفائدة	الربح	الحد	الأدنى	اختيار	للتمويل	ثاني	النهائي	دورية	حيث	المؤسسة	البنك	والمتوسطة		
حريصة	حريصا	جهدها	تملك	الكفء	طرفكم	إيجار	للمشروع	لها	بالتمليك					
ونيل	مقابل	شروعها	رأس	المال	هناك	باختيار	نهاية	تشكل		على				
أكبر	أقل	غلالية	عائد	إنجاح	النوع	بترك	ويحفز	يجعل	نسبة		التمويل	المؤسسات		
العالية	الصيغ	أكثر	كما	تحقيق						للمؤسسات				
خصة	القائمة	الثقة	للبدء	تطبيق	بمرابحة	نبعا	يساهم	الإيجار	المضاربة					
	القروض													

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: [illegible] المولود(ة) بتاريخ: 25-10-1999 ب: [illegible]

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 206703887 الصادرة بتاريخ: 10-05-2018 عن: [illegible]

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 19/05/2022

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: [illegible] المولود(ة) بتاريخ: 08-04-1996 ب: [illegible]

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: [illegible] الصادرة بتاريخ: 03/2021 عن: [illegible]

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/05/19

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الحمد الله رب العالمين على توفيقه لي في

إتمام هذا العمل المتواضع. ونسألالله عزّ

وجل أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا